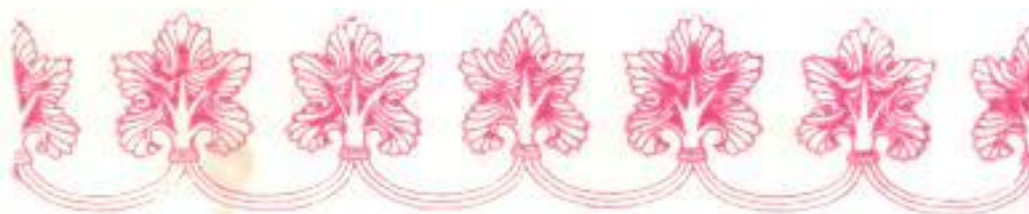
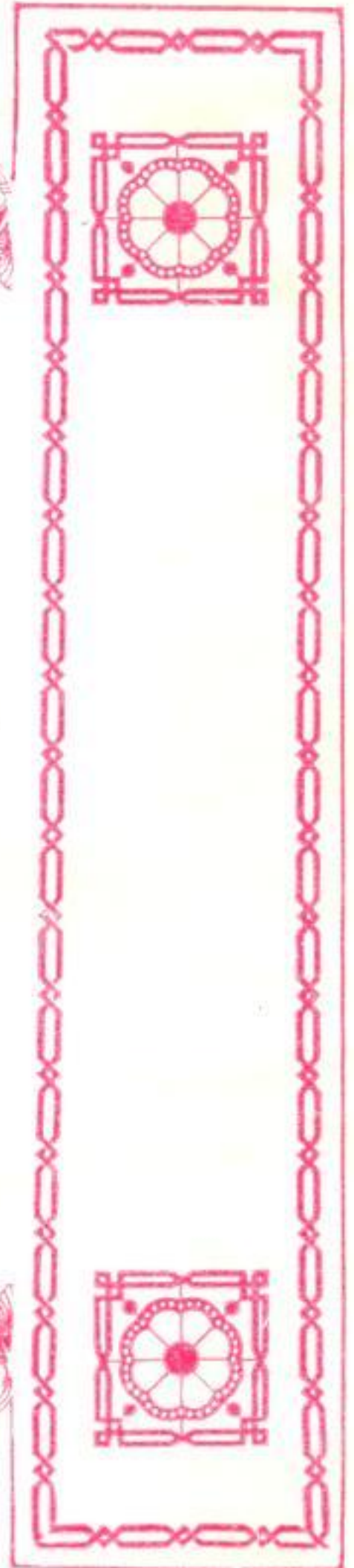


دراسات لغوية



أصول اللغ العربية بين الثنائية والثنائية

دكتور يوسف محمد صالحين



يطلب من

مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عادي

القاهرة ت ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الأولى

رجب سنة ١٤٠٠ هـ - مايو سنة ١٩٨٠ م

جميع الحقوق محفوظة

دار التضامن للطباعة

٢٢ شارع سامي ميدان لاطوغلي

تليفون : ٢٠٥٥٦

تقديم

يفضل التقدم العلمى والتكنولوجى ، تقدمت الأبحاث اليوم كثيرا فى علمى (الفونتيك Phonétique) و (الفونولوجيا Phonologie) ، وحلت مشاكل كثيرة فى اللغة الانسانية بعامة .

وقد بحثت اللغات السامية فى ضوء المعايير الحديثة لعلم اللغة : (Linguistics) على يد المستشرقين أكثر من دراستها على يد ابنائها ، مع أنهم أقدر على ذلك من غيرهم ، لتشربهم روح السننهم ، ولتسهولة ادراكهم لأسرارها وخواصها .. وأتت هذه الأبحاث بثمرات طيبة : وضحت الغامض ، وأزاحت السجف ، واستقرت بها أمور كانت غير قارة . وإذا لم تسعنا ظروف السبق فى الميدان العلمى ، فلا أقل من أن نحول اللحاق فيه .

ولغتنا العربية غدت — والحمد لله — إحدى اللغات العالمية الكبرى فى المحافل الدولية ، فضلا عن أنها لغة حضارة راقية ، وتنتمى الى أعرق الأسر اللغوية . ولها مشاكل مازالت تنتظر فصل القول فيها .

والساميات عموما — وفيها العربية — بميزة الاعتماد على الجذر والاشتقاق مما يدفع بدراسة النشوء والارتقاء لها ، عسى أن نعرف من هذه الدراسة ما يبدو أحيانا من اضطراب أو خلاف أو تناقضات أو نزاعات .. فى الضوابط ، أو التصريف ، أو المعنى فى القاموس .. على نحو ما نختلف أو نؤول أو نخرج ..

ومع اجلالنا لعلمائنا القدامى ، واستمطارنا رحمة الله تعالى ورضوانه عليهم ، جزاء ما بذلوا وقدموا .. إلا أننا نقول : لو توفرت لهم عوامل التقدم (التكنولوجى) ، ولو نظروا فى الساميات عموما وما يجاورها ، فى عمق وشمول دراية ، لغروا رأيهم فى أمور ، ولجاءت مؤلفاتهم القيمة لايعتورها غموض أو قصور فى بعض الجوانب ، ولكن يحفها التناسق المعنوى ، واللفظى المعقول فى اتساق يأخذ بحجز بعضه .

والعربية — من دون أخواتها الساميات — لانعرف من بدايتها
ما نعرفه عن أخواتها ، لأن لشقيقاتها نصوصا كثيرة أوضحت معالم
تاريخها .

بينما ما عثر عليه من نصوص عربية قديمة لاتعطي معرفة وافية بالبدايات
الأولى في تاريخ عربيتنا .

ولأن ما عثرنا عليه من نصوص قديمة للعربية بعيدة كل البعد عن
النصوص الأدبية الجاهلية ، التي وصلتنا في مستوى عال من جميع
جوانب العربية : أسلوبا وصيفا واتقان معان ، ودقة موسيقى ..
ومعنى ذلك : ضياع حلقات عديدة من النصوص جعلت فجوات بين
الأصول ، وبين ما نجد من حال العربية في نصوصها الراقية في الأدب
الجاهلي : أي أن الدراسة اللغوية العربية بدأت بدراسة اللغة المدونة ،
وما وصلنا منها يمثل حال فتوة وشباب . أما البدايات فقد لفها صمت
التاريخ ، وإهمال الأبناء ، ورمال شبه الجزيرة العربية بقسوتها ورهبتها .

* * *

وفي هذا البحث المتواضع أردت أن ألقى بعض الأضواء على مشكلة
« الثنائية ، أو الثلاثية » في الأصول العربية ، وهي مشكلة المع اليها بعض
اللغويين ، وتعرض لها بعضهم صراحة أو ضمنا ، لكن في اشارات غير
بعيدة ، ولا أبحاث عميقة ، مع أهمية البحث فيها وضرورته ، لأنها تمثل
أحدى المشاكل الكبرى للفتنا ، إذ هي وسيلة للتأصيل في الدور التضريفي ،
وكاشفة لتاريخ الاشتقاق ، وتطور المعنى ، وتدرج المبنى ، وإزالة التضارب
بين اشتجار المعاني وتنافرها أو اختلافها :

فحين تحدث القواميس — مثلا — ، أن معنى (نهر) : الزجر ، أو الجريان
والسيولة ، أو الضوء والسنا .. يحار المرء أمام هذه التناقضات
أو الاختلافات ..

ولكن حين ترشد (الثنائية) الى أن الجذر الثنائي : (نه) من (نهر) ،
يعطى معنى : النهى ، والزجر ، والنهر . وأن الجذر الثنائي : (هر)
يشير الى معنى السيولة حين جريان الماء وسيولته . وأن الجذر الثنائي :
(نر) ، يكتنز بحرف العلة فيكون : نارا أو نورا فيبدهد الظلام .. حين تتدخل

« الثنائية » وتمين وترشد وتقرب وتدنى - فيزول الاضطراب ، وتتغير
النظرة الى بعض ما ظنناه خطا ، او مصورا ..

والله اسأل ان يكون بعض التوفيق حالقنى فيما سطررت فى هـذا
الجانب ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

توفيق محمد شاهين

مقدمة

اللغة ظاهرة اجتماعية غير مادية .. وتحتاج لذلك عند تحديد عناصرها ومعرفة ماهيتها الى عمليات متعددة غاية في التعقيد والتداخل ، لتشعب عناصرها بين الارسال والاستقبال والداعى والترجمة ، ويسبق كل ذلك تفكير وتقدير وتبصير : « فتبارك الله احسن الخالقين » (المؤمنون : ١٤)
نهى اكثر من اصوات ، واكثر من أن تكون اداة للفكر واكثر من أن تكون تعبيرا عن الاغراض لجماعة ما . ولذا صدق ان يقال : ان الانسان صار باللغة انسانا ، وبلغ بها العقل منتهاه ، واخذت بها الحضارة أوجها خروا واتساعا .

وحيث ترقى اللغة برقى أهلها ، تأخذ حيزا من القداسة ، يرفع شأنها ، ويدفع استمرار وجودها ، وينتبه بها أهلها .

وليس بغريب — اذن — ان يكلف بأبحاثها الملوك والرؤساء والمفكرون والفلاسفة فضلا عن سدنتها وعلماؤها ، فأبحاث تلصيلها وادراك كنهها لم تنقطع منذ فجر التفكير حتى الآن ، لما لها من أهمية وغرابة .. اذ انها في الواقع جزء من كيانها النفسى والروحى .

ودارت الأبحاث اللغوية — وتدور — حول التطور الخارجى للغة ، وحول التطوير — الداخلى لها : أى فى مجال البنية والطبيعة الصوتية من جهة ، وفى مجال الوظيفة الاجتماعية استعمالا واستماعا من جهة اخرى .

وعلى كثرة الأبحاث المتتالمة والمستمرة فى ماهية اللغة ، فان نتائج الأبحاث لم تأخذ — غالبا — صفة التعقيد الجامع المانع ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن بعض الأبحاث ذات الصلة الوثيقة باللغة ما زالت تحبو فى دنيا الكشف والمعرفة كتشريح المخ البشرى ، وتصنيف وظائفه وكشف مخبونه ، وديناميكية عمله المبر المثير .

ورحم الله علماءنا القدامى ، فقد أسهموا بجدية واصالة فى هذه الأبحاث اللغوية بما أسعفتهم الوسائل وتيسرت لهم السبل . فاكثشسغوا طرقا ،

وأرسوا قواعد ، وأضافوا ورجحوا . . فهم لم يكونوا عائلة ، كما لم يكونوا حملة بريد ، ولا ناقلى رسائل . كما يرميهم خصومهم وشانئوهم .
ومنذ القرن الثانى الهجرى كان كتاب سيوييه أشهر كتاب يصفه ميادين الأصوات والصيغ والتراكيب وتتابعت الكتب القيمة بعده .
وخير من يكفينا مؤنة النزال عند التحدى بتفصيل أدق وأشمل وأعمق ،
وأخص علامتنا : أبو الفتح عثمان بن جنى (٣٩٢هـ) — طيب الله ثراه —
بما تقدم من بحوث مبتكرة فى فكر ثاقب فرض نفسه على الزمن بالدقة
والإصالة والخلود ، ولعله خير من عرف اللغة الانسانية الأولى بأنها :
« أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » ، فأشار الى الطبيعة الرمزية
الصوتية للغة من جهة ، والى وظيفتها الاجتماعية بين ناطقيها من جانب
آخر ، وان كان التعريف غير مانع ولا جامع كما يقول علماء المنطق ، فى شرط
التعريف .

ولفتنا العربية أصيلة ، تنتمى الى عائلة لغوية كبيرة عريقة عراقية
التاريخ ، تعرف : « باللغات السامية » كما أطلق عليها (شلوتزر) العالم
الالماني وزميله (ايكهورن) .

وقد لعبت الشعوب التى تكلمت مجموعة هذه اللغات على مسرح
الحضارة العالمية دورا حضاريا رئيسيا خلد على الزمن .

والعربية غنية ثرة ، حملت فى ثناياها عوامل تركيبها ونمائها ، ومن
ثم ساهرت التطور الحضارى والفكرى ، وعبرت فى يسر عن الفكر الأصيل
بكل أبعاده حين اضحت لسان القرآن الكريم ووعاءه ، ووسمت الفكر
الدخيل حين مست الحاجة الى التطلع اليه والاستعانة به .

وقد قطعت الأبحاث اللغوية — اليوم — شأوا بعيدا فى العديد من
مجالاته ، بفضل ما تهبأ للباحثين من وسائل التقنية والتكنولوجيا الحديثة ،
فكسان الجديد والمنفرد والمثير ، ثمرة لعاملين متكاملين ، هما علم
الفونتيك (Phonetique) وعلم الفونولوجيا (Phonologie) بما أسسدى

لدراسات اللغوية خدمات جلى وكشف ابهام كثير من امور اللغة ومشاكلها
التي كانت تدور في تحريفات غير علمية ، وفي توهمات وتهويمات لا يتقبلها
العقل الحصيف ، ولا تثبت امام النقد على أسسه وتحت مقاييسه .

ولم يعد بعض العلماء اليوم اسرى تعلم لغة واحدة ، فعرف كثير منهم
أكثر من لغة ، لتتضح امامه الرؤية ، وتزول عنه حواجز القصور ، والحيز
الضيق ، والأفق المحدود .

ولغتنا العربية — كغيرها من اللغات — لها قضايا ومشاكل ، منها
ما هو خاص بها ، ومنها ما هو مشترك بينها وبين أخواتها الساميات وغيرها ،
مع ما يلحق بكل منها من لهجات ، مما أوجب اعتبار المجموع كلغة واحدة .
تفرقت خواصها وأسرارها في مختلف اللغات الأخوات ، ويقتضينا ذلك
البحث والاستعانة بميزات لغة لفائدة شقيقتها ، في انارة غامض ، وتوضيح
مشكل ، في لغة بما هو واضح وصريح في لغة اخرى . وبذلك يتم ايضاح
التناسق المعنوي والمنطقي ، وازالة ما قد يبدو متضاربا ومتناقضا بين
أخوات السامية ، كما يزيل أخطاء ما وقع فيه الأقدمون من خلط وقصور ،
نتيجة الجهل بلغة اخرى ، او القصور في معرفة مميزات وتشابهات
المجموعات اللغوية كل على حدة .

* * *

وللغتنا العربية قضية خلافية ، طال عليها الأمد ، ولم يتضح وجه
الحق فيها حتى الآن الا وهي قضية الأصل الثلاثي او الثنائي لها .

لان الساميات عموما تتفرد بميزة ظاهرة : ألا وهي الاعتماد على الجذر
والاشتقاق ، مما يوجب دراسة النشوء والارتقاء للأصول عسى أن تحل
مشاكل الاضطراب في القواعد أو الضوابط اللغوية بمعنى أصح ، وتزول
نقاط الخلاف في الشذوذ والاضطراب ، وتخف مشاكل القاموس في النزاعات
والمتناقضات .

وفي هذه العجالة — سنحاول — بفضل الله — رسم القسيمات
والسمات البارزة في هذا البحث الشائك والزاخر ، والصعب المنهجية
لهذه القضية العلمية ، عبر القرون . عله يسد ثغرة شاغرة ، ويجبر جانب
تصور في قلة الأبحاث العلمية للثنائية والثلاثية .

ومبدئيا — يلاحظ أن بعض الباحثين اللغويين يعد مرحلة « الاشتراك في الحرفين — أو في غير الثلاثية — مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها مجديا إلا ضمن البحث التاريخي ، لأنها بدء مرحلة غير ثابتة ، أي غير مبنى على بحث واستقراء واسعين للغة العرب ، التي تبلغ موداها : زهاء ثمانين ألف مادة ، كما ذكر في معجم (لسان العرب) (١) وأكثر كما في غيره . ولكننا ندعو إلى مزيد من البحث في هذه القضية للبت فيها ، إذ هي وسيلة للتأصيل ، وبخاصة لجلء الطور الذي سبق التصريف ، وبيان أواصر العربية بأخواتها الساميات ، واستخراج النتائج التي من شأنها بيان التلاحق والتناسق المنطقي والمعقول ، في سير توقع الالفاظ وتطور مداليلها (٢) .



ثنائيون وثلاثيون :

وكثرة من علماء اللغة يرون أن الرس والاصل للغة العربية هو الثلاثي : إذ لا بد من حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وثالث هو الواسطة بينهما وذلك نظرة الصرفيين أيضا . . . وإذا ثبت أن البحوث النحوية والصرفية في اللغة العربية قد تأثرت إلى حد كبير بالفكر اليوناني الاغريقي : فلا غرابة في أن يركن فريق من الباحثين في هذه القضية إلى القول بالرس الثلاثي ، ومن هنا يريحون ويستريحون على قياس من المنطق الصوري . على أن من علمائنا القدامى والمحدثين من بحث أمر الثنائية أصالة ، أو عرضا ، أو افترضوا وجودها في مصنفاتهم . ويصف الأب مرمرجي الدومني — سادن الثنائية — العلماء الذين طرقتوا باب الثنائية عرضا أو افترضوا وجودها في مصنفاتهم بأنهم : « معتقلون في سجن النظرية التصريفية المتيقة ، القائلة : بأن أصول الكلام أسماء وانعلا مركبة من ثلاثة أحرف لا أقل » .

(١) فقه اللغة العربية — د . ابراهيم نجا ص ٨٩ .

(٢) معجميات عربية سامية : للأب مرمرجي الدومني ص ١١٢ .

وعد الأب مرمجى — تحت عنوان — ثنائيون أجنب ومصنفاتهم (١)
من العلماء الأجانب — الذين بحثوا أمر الثنائية في لغتنا العربية وأيدوها —
زهراء الخمسين عالما ، ابتداء من أوائل القرن الثامن عشر ، حتى منتصف
القرن العشرين الميلادى . . بعضهم بحث أمر الثنائية في إيجاز على صورة
أبحاث ومقالات ، وبعضهم توسع في بحثها فأخرج مؤلفات ومصنفات
خاصة (٢) . فأمرهم لم يقتصر على العلماء العرب ، وإنما أسهم العلماء
الأجانب بسهم وافر في بحث الثنائية في أسس لغتنا العربية ! ؟ .

**ومن أشهر علمائنا العرب الذين بحثوا أمر الثنائية عرضا ، أو
افتراضا وجودها :**

- ابن جنى (٣٢٠ — ٣٩٢ هـ) في « الخصائص » .
- وابن فارس (٣٩٥ هـ) في « مقاييس اللغة » .
- والراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ) في « غريب القرآن » .
- والبيضاوى في « انوار التنزيل » .
- وابن منظور الافريقى المصرى (٦٣٠ — ٧١١ هـ) في معجمه « لسان
العرب » .
- ومحب الدين الزبيدى (١١٤٥ — ١٢٠٥ هـ) في قاموسه « تاج
العروس » .

وأشهر من بحث أمر الثنائية من علمائنا العرب صراحة :

- أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ — ١٨٨٧ م) في « سر الليال في
القلب والأبدال » .
- وجورجى زيدان في « الفلسفة اللغوية » .
- وإبراهيم اليازجى في « مجلة الطبيب » اللبنانية .
- والأب أنستاس الكرملى في « نشوء اللغة العربية » .
- وعبد الله العلايلى ، في « مقدمة لدرس لغة العرب » .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق ص ٥ — ١١ .

- وعبد الله أمين ، في كتابه « الاشتقاق » .
- وبطرس البستاني (١٨١٩ — ١٨٨٢م) في مقدمة مجله « البستان » .
- والشيخ طاهر الجزائري ، في كتابه (الكافي في اللغة) .
- ومنصور بوصالح في مجلة (الميناء) اللبنانية .
- والاب . ١٠ . س . مرمرجي الدومني ، مزاويل الثنائية في كتبه العديدة ومن هؤلاء العصريين من ينقل عن المستشرقين ، او يستلهمهم راسا كما فعل جورجى زيدان .
- او لاحقا بواسطة سابق .
- ومن الطريف : ان من العلماء من يقول بان اصل العربية — احادية .
- قبل ان يكون ثنائية ، كما سنرى .



علم اللغة والتقدم التكنولوجى :

في عصر التقدم العلمى استفادت العلوم كثيرا ، واستفاد بالتالى (علم اللغة) فدخل مجال التصوير والتسجيل والتحليل ، وعند رصد النتائج كان التقدم ملموسا ومرضيا (١) .

وعلوم اللغة متشابكة مع غيرها متداخلة في ارتباط وتأثير وتأثر ، فلم يبق المجال للغويين وحدهم ، بل حتم عليهم العلم الحديث ان يفسحوا مجالا لغيرهم من علماء : الاصوات ، والتشريح ، ووظائف الاعضاء ، ومبادئ علم الاجتماع . . . ليقولوا كلمتهم ، فيتكامل بحث المقدمات على اسس منهجية ، ومن ثم تكون النتائج مرضية . . هذه ملاحظة .

(١) والأزهر حامى تراث العربية والاسلام رأى في عام ١٩٦٢ الا يتخلف عن الركب الحضارى في مضماره ، وحتى يكون عطاؤه اوفى وأكثر حداثة ، وحتى لا يفوته القطار خطط لمنح وابتعثات الى دول لها شأن في مضمار التقدم . . الا ان هذه الخطط تعثرت حينما ، ثم بدلت الى دول شرقية تلهث لتلحق بمصر التكنولوجيا ، لأسباب ليس هنا مجال سردها . . فكان الأمل سرايا واهيا لا يبشر بنهضة ، ولا يعد لثمرة ، والأمل اليوم كبير في بعث ونهضة تعيد للأمر سواده واستواءه ، فتكون الافادة والاستفادة . .

وعمل اللغويين عموماً - في الحقيقة - كما يرى أصحاب المنهج الوصفي : هو تقرير واقع ، لا تحليل لنشأة هذا الواقع ، وتفسير الأسباب التي امت اليه ، لأن اللغة قديمة جداً ، ولم يأتنا خبر نشأتها الأولى ، ولعلها نشأت مع الاتفاعات والمواطف في جوانبها المتعددة وسأيرت الفكر في أدواره وتطوره .

فقد تحدرت جميع اللغات الى شعوبها ممزوجة بانعدام المنطق اذن ، فهي ليست منطقية ولا قياسية تخضع لقوانين صارمة كما يقول أرسطو ، وكما يبالغ أصحاب المنهج الفلسفي . . . وحسبنا اذن ان نتقرب من الحقائق في احتفاء ويقظة ، ونفترض ونقيس : في اطار الاشباه والتظائر ، وما تسفر عنه الحفريات ، وما تسديه المقارنات .

وموقف أصحاب المنهج الوصفي - اذن - كموقف « أصحاب الفقه عندما يقولون : « ما جاء على أصله لا يسأل عن علته » (١) . وابن جنى يقول :

« العلل في جوهرها تعود الى المتكلم العربي : لا الى عوامل لفظية » ويقول ابن مضاء القرطبي : « لو ان العرب قالوا : أن زيد ، بتشديد النون وجر (زيد) ، أو أن زيد ، برفع (زيد) ، لقبنا قولهم على انه الفصيح . ولكننا نعلم اولادنا الا يقولوا : ان زيد ، أو أن زيد ، بالجر أو بالرفع » . ومعنى ذلك : ان علوم اللغة لا تخدم بالمنهج الفلسفي الصارم ، لانها تاريخها القديم ، وندرة شواهدها . وانما نستفيد ويفيدها المنهج الوصفي ، الذي يصف الواقع ، ويسأل الشقائق ، ويفرض المقبول ، ويقيس الغائب على الشاهد . . . وتلك ملاحظة اخرى .

وحيث نفكر في حال اللغة العربية قبل ظهور المسيحية (أي قبل ظهور الاسلام بسبعة قرون) نجد أنفسنا في ظلام دامس . . . فليس بين أيدينا نصوص عربية ترجع الى تلك العهود : فأقدم ما عثر عليه لا يكاد يجاوز القرن الثالث الميلادي ، وليس معنى هذا ان اللغة العربية لم تكن موجودة

(١) نظريات في اللغة ، للاستاذ أنيس فريجة ص ٨٤ .

قبل المسيحية ، أو أنها أحدث من شقيقاتها السامية ، كالعبرية مثلا . بل يؤكد لنا المستشرقون أن اللغة العربية المألوفة لنا ، قد احتفظت بمناصر قديمة ترجع الى السامية الأم ، أكثر مما احتفظت به الساميات الأخرى « (١) . ومعنى هذا : أننا فقدنا نقطة البدء التي نطلق منها لدراسة لغتنا . . ولكن أبحاث النحو المقارن للغات السامية كشفت كثيرا من سمات وعلاقات الملامح والوشائج اللغوية لهذه المجموعة . . ومن هنا تحتم أن تتم دراسة العربية وتطورها وتاريخها في ضوء الساميات ، وقد توافرت وتضافت نواح عديدة لتلك الدراسات في الحقبة الأخيرة من العصر الحديث .

وإذا نادى البعض بدراسة المجموعة السامية في ضوء المجموعة الحامية ، لتجاوز المجال الجغرافي للمجموعتين ، فهو جد مصيب ، لظنة التأثير والتأثر كدأب اللغات حين تتجاور وتحتك .

وتتسع الدائرة الدراسية عند الأب أنستاس الكرملى ، حين يقرر بأن العربية قد أثرت حتى في مجموعة اللغات الهندية والأوروبية ، يقول : « كل كلمة ذات هجاء - مقطع - أو هجائين ، في الرومية أو اليونانية ، ولم تكن من أصل منحوت ، بل من وضع أصيل ، أو توقيفى ، غلابد من أن يكون لها مقابل في لغتنا المضرية » (٢) .

ويستشهد لرأيه بأمثلة كثيرة .

ومعنى ذلك أن عبئا جديدا سيضاف على عاتقى باحثى اللغات بعامة ، ولغتنا العربية بخاصة ، غير أن المشتقات تهون . بجانب ازاحة السجف ، وتبديد الأوهام عن حقبة موهلة في القدم من تاريخ لغتنا العزيزة ، بقيت حينما من الدهر في حجاب مستور .

وبعد هذه الملاحظة الثالثة ، نسلم فكرنا للمنهج الوصفى فيقولنا عبر رحلة مضنية ومثيرة في تتبع جانب لغوى للغتنا العربية ، يتطلب مزيدا من البحث لمزيد من النور .

(١) اللهجات العربية ١ . د . ابراهيم أنيس ص ٣٣ .

(٢) نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها ، للأب أنستاس مارى

للكرملى ص ١٥٨ .

الأحادية في اللغة

تقف الآن وقفة بين يدي « الأحادية في اللغات بعامة » ، وفي العربية
بخاصة .

يرى بعض العلماء أن كل لغات العالم القديم تعاقبت عليها أطوار
وأدوار ، وأن طورها الأول ، جعل من كل كلمة من كلماتها (هجاء واحدا ،
فتوضع الكلمة أحداها بعد الأخرى ، بحسب نظامها النطقى لتأدية المعنى
المقصود ، ولغة الصين إلى الآن على هذا الوضع) ، ويؤيد ذلك الشيخ (١)
العلايلي للغات كلها (٢) — وأن دورها الأول : (ذو المقطع السيط ، أى
أدنى المقاطع ، مثل (a) وهذا هو الدور الذى ولد المقاطع الأحادية ،
والتي هى الجدول الهجائى الفينيقى التخيل ، وسنذكره فيما بعد ، ويرى
أن هذا الجدول يحدد المعانى الكلية التى صاحبت نشأة الحرف فى السنة
الناطقين الأوائل باللغة .

وهذه المرحلة تدمية تدم التاريخ ، تربط بين اللغة والإنسان الفطرى
الذى (لا يكاد يرتفع عن مستوى النوع ، الذى هو فصيلة من فصائله
المشكلة) .

(١) الشيخ العلايلي نائب النظر فى اللغة العربية ، بفكر ثاقب ، وذهن
رائق ، ويجيد عدة لغات ، وشرع فى محاولة جريئة لوضع (المعجم العربى)
وحده ، لوثوقه من نفسه نجاعت محاولة فذة ، حبذا لو تبنتها المعاجم
اللغوية ، لتتم ما بدأ . . وما رأيت فى (بيروت) على مدى عامين — أمد
الله فى عمره — إلا عاكفا على قاموس تديم يراجعه ، أو فكرة لغوية يخلطها ،
أو شاردة وواردة يقيدها .

(٢) مقدمة لدراسة لغة العرب . للشيخ العلايلي ص ٢٣ .

ويرى الشيخ ان هذه الأصوات لم تنطبع بطابع خاص يميزها ، بل كانت جارية مجرى الأصوات الاضطرابية ، التي تولدت عن الانفعالات ، ولم تتشكل فيها الأصوات ولم تتميز فيها المقاطع : (كالآتين ، والعنين ، والاحيح ، والههمة ، والزحر ، والتحيم) وضرب لذلك مثلا بالمقطع (عو) بضم العين ، الذي يدل على الحيوانات الزئرية و (وا) الذي يدل على الصوت المتكرر بحركة الفكين ، وعنه نشأ الفعل (وو) بمعنى وصل في العبرية . ثم تطورت هذه الأصوات حتى أصبحت ذات أغراض ثابتة بعد تولد المقاطع الأحادية ، ومنها تكون الجدول الهجائي ، والذي أخذت منه كل لغة ما يناسبها من أصوات ، وكل حرف صامت ، أو مصوت (حركة) في هذا الجدول له دلالة مستقلة و « من الممكن جدا تعيين دلالات هذه الحروف بأصواتها حين كانت لغة . . على شيء من الافتراض المطلوب ، وسبيل هذا التعيين المعلمات (أى الأفعال المعتلة) مطلقا وبالأخص اللفيف مطلقا في العربية ، وليس اعتمادها بأخذ معانيها المعجمية على وجه التحديد وإنما تنتقل فيها بالمقارنة الى ما هو الأدخل في تفكير السانحين واعتباراتهم » .

وأحال الشيخ العلايلي على لغات سامية ، للحصول على نماذج تقرب للدلالة الأصلية للحرف أو الصوت :

فاللغة (الفينيقية) استخدمت في رسم مقطع الألف (ع) شكل رأس الثور ، ومعنى هذا المقطع أيضا هو رأس الثور .

ومثل هذه الحروف كانت تدل على اجناس معانيها الفينيقية في العهود الأولى .

فبداية استعمال الانسان للغة كانت أحادية ، في صورة أصوات وحروف منفصلة ذات دلالات قديمة ، ثم تطورت هذه المقاطع الأحادية الى ثنائية وثلاثية . . كما صورها الشيخ العلايلي في افتراضاته وتصويراته المبينة على الشواهد وسنة الرقى ، وارتقاء الأدوار .

الجدول الهجائي الفنيقي :

- نُتبت هنا نص الجدول الهجائي (١) ، الذي رآه الشيخ العلابي نواة
للغة في دورها القديم :
- ١ - الهمزة : تدل على الجوقية ، وما هسو وعاء للمعنى ، وتسدل
على الصفة غالبا .
 - ٢ - الباء : تدل على بلوغ المعنى في الشيء بلوغا تاما ، وعلى القوام
الصلب بالفعل .
 - ٣ - التاء : تدل على الاضطراب في الطبيعة ، او الملابس للطبيعة
في غير ما يكون شديدا .
 - ٤ - الثاء : تدل على التعلق بالشيء تعلقا له علاقته الظاهرة ، سواء
في الحسن او في المعنى .
 - ٥ - الجيم : تدل على العظم مطلقا .
 - ٦ - الحاء : تدل على التماسك البالغ ، وبالأخص في الخفيات ، وتدل
على المائية .
 - ٧ - الخاء : تدل على المطاوعة والانتشار ، وعلى التلاشي مطلقا .
 - ٨ - الدال : تدل على التصلب ، وعلى التغير المتوزع .
 - ٩ - الذال : تدل على التفرد .
 - ١٠ - الراء : تدل على الملكة ، وعلى شيوع الوصف .
 - ١١ - الزاي : تدل على التطلع القوي .
 - ١٢ - السين : تدل على السعة والبسطة من غير تخصيص .
 - ١٣ - الشين : تدل على التفتش بغير نظام .
 - ١٤ - الصاد : تدل على المعالجة الشديدة .
 - ١٥ - الضاد : تدل على الغلبة تحت الثقل .
 - ١٦ - الطاء : تدل على الملكة في الصفة ، وعلى الانطواء والانكسار .
 - ١٧ - الظاء : تدل على التمكن في الفؤور .
 - ١٨ - العين : تدل على الخلو الباطن او الخلو مطلقا .
 - ١٩ - الغين : تدل على كمال المعنى في الشيء .

(١) المصدر السابق ص ٣١٠ .

- ٢٠ - الفاء : تدل على لازم المعنى (اى الوضع فى المعنى الكفائى) .
 ٢١ - القاف : تدل على المفاجأة التى تحدث صوتا .
 ٢٢ - الكاف : تدل على الشئ منتج عن الشئ فى احتكاك .
 ٢٣ - اللام : تدل على الانطباع بالشئ بعد تكلفه .
 ٢٤ - الميم : تدل على الانجماع .
 ٢٥ - النون : تدل على البطون فى الشئ ، او على تمكن المعنى تمكنا
 تظهر اعراضه .

- ٢٦ - الهاء : تدل على الثلاثى .
 ٢٧ - الواو : تدل على الانفعال المؤثر فى الظواهر .
 ٢٨ - الياء : تدل على الانفعال المؤثر فى البواطن .
 وفى نظرة سريعة للمعانى التى اثبتها الشيخ للجدول الهجائى ، نجد
 تمكنه واحاطته اللغوية ، لطول معاناته وكلفه باللغة .
 كما نجد أن المعانى تحيط بحاجيات الانسان الاول ، بل وتغوقها ،
 ففيها :

الشئ وصفته ، واللين والصلابة ، والاستقرار والقلق ، والتماسك
 والثلاثى ، والتفرد والانجماع ، والغلبة والانكسار ، والتوقع والمفاجأة ،
 والطبع والتطبع ..

ولذا يدعونا الشيخ العلابى واضمو اللغة الجديدة الى الاقدام على ،
 الوضع ، لتفى لغتنا بما نطلبه منها ، بدون تردد او خوف ، لأنه : «بتقرير هذه
 القواعد للاشتقاق أصبح الوضع معبدا جدا : فهو من موقع المادة فى
 التقرير ، ومن هيئة - اجتماع الحروف يعين الخصوصية فى غير تكلف .
 » .. مروح الشيخ الثائرة تدعونا للوضع الجديد ، وهى دعوة حرية
 بالنظر والتفهم والتنفيذ ، حتى لا تتهم لغتنا بالعقم أو القصور والجمود « (١)
 والشيخ فى تصوره السالف يصور مرحلة هو رائدها وحاديها
 ومنشدها ، ولا دليل فيها ينير الطريق ، وجاءت - مع ذلك - افتراضاته
 مرضية ومقبولة ، ونرجو أن نتقبل .

(١) فى التطور اللغوى ١ . د . د . عبد الصبور شاهين ص ١١٢ .

ومن ثم فلا نرى الاعتراض عليه بأنه يضرب في (ميخافيزيقا التاريخ) .
أو أنه يخلط بين مراحل النشاط اللغوي ونشأة اللغة ذاتها .

وأن التمثيل من لغات أخرى هروبا من انعدام امكانية التطبيق على لغتنا : فهن شقيقات يسرن الطريق في الدراسة جنبا الى جنب ، أو ان الدعوة للوضع الجديد ربما تنقلب الى عملية اختراع عربية أخرى ، أو أقحام اشتقاقات أخرى مخترعة تبعدنا عن مألوف لغتنا .

أو ان الدعوة ربما تتطور من تطوير بناء نافع الى عملية تدمير واعصار لتدمير لغوي خطير :

فالامن متوفر ، والحماية مضمونة ، لأننا نسير على أسس ، ولا نبني من فراغ ولا في هواء . . والشيوخ العلابي مجتهد . ورائد يؤسس لمرحلة يقوم فيها الافتراض والتصور ، ومراعاة سنة التطور بدور كبير . . وهي على كل مرحلة تصورية أن كان فيها وهم قليل ، ففيها خيال خصيب ، وارهاس بأن في لغتنا غناء ، وانها لا تمد يدها كثيرا للاقتراض ، وانما تهدها للاقتراض .

على أن الشيخ العلابي لم يكن يدعا بين كثير من اللغويين القدامى ، الذين أشاروا الى قريب من قوله هذا ، وبخاصة في نظرية (المحاكاة) ، سواء من قال بها على أنها ذاتية موجبة ، كما نادى (هيراقليطس) والصيرى . أو أنها قواطؤية واعتباطية ، كما قال (ديمقريطس) . أو من ذهب مذهباً وسطاً بين هؤلاء وهؤلاء .

وقد تلقف ابن جنى النظرية عن الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ثم حمس لها ودافع عنها كثيراً في (خصائصه) : بأن أصواتنا معينة تدل على معان معينة . وأن بين ترتيب الأصوات ومراحل ما تدل عليه أن كان ما تدل عليه حدثاً مناسبة طبيعية ظاهرة . وقد سمي الباب الأول : (الاشتقاق الأكبر) ، وسمى الثاني : (تصاقب لتصاقب المعاني) ، وسمى الثالث : (أساس الالفاظ اشباه المعاني) . (١) كما سيجيء

بل وأضاف العلماء أن اختيار الحروف وتشبيهه أصواتها بالأحداث

(١) الخصائص لابن جنى ٢ / ١٢٥ .

المعبر عنها بها ترتيباً ، وتقديم ما يضاهاى أول الحدث ، وتأخير ما يضاهاى
آخره ، وتوسيط ما يضاهاى أوسطه ، سوتقاً للحروف على سمت المعنى
المقصود ، والفرض المطلوب . (١) كما سنذكر .

وفى العصر الحاضر ذهب مذهب الخليل وسيبويه وابن جنى طائفة
من علماء العربية ، نذكر منهم — على سبيل المثال لاعلى سبيل الحصر —
الاستاذ محمد المبارك ، والدكتور صبحى الصالح ، والاب مرمجى الومئى ،
وجورجى زيدان ، وخير الدين الاسدى (٢) .

بل ان بعض المعاصرين ذهب الى ان الأصوات تدل على معانيها مهما
يكن موضعها من الثلاثى . وضرب بعضهم مثلاً لذلك بلفظة (حرف) :
قالغين تدل على الغبوض ، وهى بذلك تناسب أول مرحلة من مراحل
حدث (الحرف) ، عندما يغيب الغارف يده أو مغرفته فى السائل .

وان الرء تدل على الحركة ، وهى تناسب المرحلة الثانية من الحدث
عندما يحرك الغارف مغرفته فى السائل قبل ان يرغمها .

وان الفاء تدل على الظهور والانفتاح والفصل ، وهذا يفسب آخر
مراحل الحدث عندما يرفع الغارف مغرفته فينصلها عن السائل ، ويظهرها
بمد أن كانت مستترة (٣) .

فلا مبرر — بعدئذ — لوصف الشيخ العلايلى — حين المص الى الجدول
الهجائى الفنىقى — بالاسراف الزائد ، والخرافة المبنية على الأوهام ، والزعم
المبنى على غير أساس ، والتكلف الجامح . . كما ذكر الاستاذ محمد الأنطاكى،
حين يقول :

« وأسرف بعضهم فى هذا اسرافاً زائداً أخرجهم من دائرة البحث العلمى
المبنى على الحقائق الى دائرة الخرافة المبنية على الأوهام ، من هؤلاء
الاستاذ عبد الله العلايلى ، الذى يزعم أن كل حرف من حروف الأبجدية

(١) الخصائص ١٦٢/٢ .

(٢) الوجيز فى فقه اللغة ، للاستاذ الأنطاكى ص ٢٥٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٥٥ .

العربية يدل على معنى خاص ، وأنه إذا عرفت معاني الحروف أمكن معرفة الكلمة العربية ، ولو لم تكن معروفة من قبل . ثم يمضى فيجعل لهذه الحروف معاني فلسفية لا نظن أنها خطرت يوماً على قلب الإنسان العربي . . . » (١)

نقول : لاداعي لذلك الهجوم ، ولم يقدم المعترضون البديل ، ومحاولة الشيخ العلالي أن كان فيها خيال كبير . . فالعقل يرفده ، وشواهد السابقين تسائده ، والوارد من الأمثلة يواكبه . . ولقد ذكر الأستاذ الأنطاكي في كتابه : « اننا إذا طرحنا كل أنواع التكلف الذي وقع فيه العلالي وغيره ، فإنه يبقى لدينا كمية كبيرة من الشواهد لا يمكن تجاهلها . وهي تشير بما لا يدع مجالاً للشك : الى وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ والمعنى » . (٢) وبمثل ذلك اعترف (فنديس) العالم اللغوي ، وأن بعض الأصوات أقدر من بعضها على التعبير عن معان معينة . وذكر أن التافين للارتباط بين اللفظ والمعنى اعترفوا بمثل هذا القدر من الارتباط (٣) .

وحسبنا اعتراف العلماء بهذه الظاهرة ، وأن المكية الواردة والمعترف بها كبيرة .

فالأحادية — ولاشك — كانت مرحلة ، ثم تخطتها البشرية عندما سنحت لها فرصة تطور ، وظرف رقى وترق .

* وما فتئت لغات — حتى يومنا هذا — في مجموعة الهند وأوروبا (كالهندية الصينية) تضع عدداً كبيراً من مفردات معجمها من حرف صامت واحد ، تؤثر فيه التبرات الصوتية (Tons) ينتقل بفضلها الى مفاهيم كثيرة ومختلفة ، كما في (Fan) (٤) .

-
- (١) الوجيز ، للأنطاكي ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ . وتهذيب المقدمة اللغوية للعلالي الدكتور اسعد علي ص ٦٣ ، ٦٤ .
(٢) الوجيز ، للأنطاكي ص ٣٥٧ .
(٣) اللغة ، لفنديس ص ٢٣٦ .
(٤) الأصوات ا.د. ابراهيم نجا ، ص ٦٠ ، والألسنية العربية للاستاذ ريمون طحان ص ٧٧ .

فالكلية الصينية تتكون من مقطع واحد مفتوح أو مغلق يدل على معنى عام يحدده السياق .

ويؤيد ذلك الدكتور محمد مصطفى رضوان ، في مقاله القيم ، بمثل : (ت Ta) فهو يفيد معنى عظيم ، أو كثير ، أو يعظم ، أو عظم . والطريقة التي تتبع في ترتيب اللفاظ تحدد المعنى المراد ، فإذا قيل : (ت كوك Ta Kuok) كان المعنى ، الدولة العظيمة ، وأن عكسنا الترتيب ، وقلنا : (كوك ت Kuok Ta) كان المعنى : الدولة عظيمة ولعل اللغات السامية — ومنها العربية — انتهجت هذا المنهج في بداية أمرها .

أو تقريباً من هذا المنهج ، بالرغم من أنه ليس لدينا من الوثائق التاريخية ما يفيد الجزم واليقين .

لكن غالب الظن أنها سارت ذات المسرب ، ثم انتقلت في مرحلة ثانية إلى الثنائية والثلاثية عبر آلاف السنين (١) .

وقد آمن بالتطور كثير من الباحثين في تاريخ اللغات الآرية ، ومن أشهرهم : (بب Popp) من القدماء ، و (وود Wod) و (وتنى Whitney) وجيرسبيرسين (Jerspersen) من المتأخرين .



وقد أشار علماءنا العرب إلى أن للحرف في اللغة العربية قيمة تعبيرية وقد انماض في ذلك العالم اللغوي مجد الدين الفيروزآبادي ، في مختص كل فصل وباب من كتابه (٢) .

وذكر بعض المحققين أن حرف الحاء في العربية يدل على : الانبساط والسعة والراحة أما حرف الغين ، فيدل على الظلمة والانطباق والخفاء ، والحزن ، ومثل لذلك بالكلمات : (غيم ، غم ، غبن ، غبطة ..) وقد تساءل

(١) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ — سنة ١٣٩٢ هـ .

(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للعلامة الفيروزآبادي .

بعضهم بقوله : وكيف نفسير : (غنى ، وغنج ، وغلام) (١) وأقول : بتليل
من التأمل ترد الى الخفاء والغبطة .

واحتفى الأستاذ محمد المبارك — كما ذكرنا من قبل — بظاهرة اشتراك
الفاظ من مواد مختلفة في حرف واحد وفي جزء من معناها : فالالفاظ التالية ،
وفيها كلها حرف الغين تدل على الغموض والاستتار ، وهي في مجالات
كثيرة : (غاب ، غار ، غاص ، غاض ، غام ، غرب ، غمض ، غم ، غش ،
غز ، غص ، غط ، غير ، غبش ، غبن ، غبق ، غفا ، غطى ، غفر ، غمر ،
غرق ...) .

والنون في الالفاظ القليلة ، وفيها معنى الخروج أو الظهور : « نبع ،
نبر ، نبت ، نيز ، نبه ، نبأ ، نجم ، نطق ، نفث ... » .

ولذلك يدعو الأستاذ المبارك الى البحث في الصلات بين الحروف
والمجموعات اللغوية مشيراً الى أن ذلك سيكون كاشفاً عن أصول العربية
وتاريخها الطويل ، وميزتها على أخواتها الساميات والى قياسياتها المطردة ،
يقول :

« واعتقد أن البحث في الصلة بين المجموعات الثلاثية وفيما يمكن أن
أسميه (التركيب الخرى) للكلمة ، هو بحث تاريخي يرجع بنا الى عهود
قديمة للغة العربية ، استقر في نهايتها على شكل هذه المجموعات الثلاثية
الرائعة ، التي كانت نتيجة تطور لراحل تكوينية سبقتها ، تحتاج معرفتها
الى بحوث تاريخية واسعة تتناول اللغات السامية جميعاً ، وتنتهي الى
تعليل بقاء العربية وجددها دون غيرها من الساميات . وتوحى هذه
الأمثلة الى أن تركيب الكلمة العربية يشبه كثيراً تركيب المواد الطبيعية
المؤلفة من ذرات متفاوتة التركيب » (٢) .

ويمطينا الشيخ العلايلي تصوراً مقبولاً للقيمة التعبيرية للحرف المفرد ،
لدور سابق ومرحلة موهلة في قدم التاريخ البشري : فيرى مثلاً ، أن حروف
(ج ب ل) تعطي تصوراً صحيحاً عن الجبل في ارتفاعه وشبوخه ،

(١) نظريات في اللغة ص ١٩ .

(٢) عبقرية اللغة العربية ، للأستاذ محمد المبارك ص ٢٢ ، ٢٣ .

واتصاله وتكنه ، يقول : (الجيم) معناه الارتفاع ، وحرف (الباء) معناه البيت وحرف (اللام) يرمز الى الملاصقة . والمعنى المؤلف من الحروف مجتمعة : (بيت مرتفع ملاصق للسحاب أو للأرض) ، وهو تصورا صحيح ومقبول عن (جيل) .

ويحل كلمة (سبك) الى (كف الماء القوي) ، هكذا : (السين) معناه الدعامة وهو يرمز الى مطلق القوي . (والميم) ترمز الى المياه . (الكف) بمعنى الكف وهو يرمز الى مطلق التبسيط في صفر . وهذا أيضا تصور مقبول وصحيح عن (سبك) .

وما زالت الامتراضات تتوالى على الشيخ العلالي (١) : بان الحرف وان اوحى بجزء من المعنى ، الا انه لا يملك التعبير عنه بتفراده ، ومعنى ذلك ان الحرف بمفرده تفعدم قيمته التعبيرية ، وان اوحى جرسه بشيء قريب من المعنى .

ومن علماء اللغة من انكر القيمة التعبيرية للحرف الواحد ، صراحة ، ويرى « أن الطبيعة عينها ميالة الى الثنائية ، لا الى الاحادية » كما يتوهم بعضهم ان الانسان الاول بدأ يتكلم بحروف منفصلة ، لان الحروف المنفصلة لا وجود لها الا في جدول الأبجدية ، اى في الكتابة لا في اللفظ ، والسبب : ان أعضاء النطق عينها لا تخرج للنكلم (حروفا صامتة متفرقة) بل مقاطع مركبة من الصامتات ، تحركها الصائتات « (٢) .

وهذا الرفض المطلق لا فوائق عليه ، اذ ان لغتنا قد عرفت فعلا قيمة تعبيرية للحرف الواحد ، كما اوحى بفروق دقيقة بين حرف وآخر ، قرب مخرجها او اتحد . . كالفرق بين حروف (الحلق) الستة — الهمز والهاء ، والعين والحاء ، والسين والحاء — وتفاوت المعنى بين التعبير بالحاء او الخاء ، كما في قوله تعالى : « **فيها عينان نضاضتان** » (٣) وفي الاثر « كل اناء بما قيمينضح » ففى الخاء شدة وقوة ، وفي الحاء ضعف ورخاوة ، مع انها

(١) فى التطور اللغوى ص ٩٨ .

(٢) معجميات عربية سامية ، للاب مرمجى الدومنى ص ٩٨ ، وذكر

(فندريس) مثل فلك فى كتابه (اللغة ص ٢٣٦) .

(٣) الرحمن : ٦٦

(الخاء والحاء) حلقيان إلا ان الآية عبرت عن شدة النضج وانفاد الأثر رخاوته . . فضلا عن أن هناك من الحروف . ما زال أمره محيرا : أفرغ من محتواه أم وضعته العرب كذلك كحروف العطف (الواو والفاء) وحرف الجر (الباء) . . فنحن نؤيد أن الحرف استعمل واستقل بقية تعبيرية في مرحلة معينة ، حتى واكبته أسباب حياتية ومعيشية أخرى ، فنقلته مع صاحبه والمعنى الى نور أرقى من أدوار الحياة على سنة التدرج الطبيعي ، وأحيانا الى العكس .

وأحدث الآراء اليوم هو القائل : بأن اللغة نشأت كغيرها من الظواهر الاجتماعية نشأة ساذجة .

ثم تطورت بمرور الزمن وتتابع التجارب ، وقد أدى تباين المشاهدات التجارب وتنوعاتها، واختلاف البيئات والأوساط والطبائع الى اختلاف اللغات .

من أسرار العربية :

اللغة — إذن — لم تبدأ — في أول أمرها — بالمنطق والفكر ، ومن ثم تبينا المنهج الوصفي في تتبع تاريخها ومحاولة الكشف عن حقيقتها السحيقة ، ولم تتبع المنهج الفلسفي الاغريقي الذي ادعى ان اللغة منطوية .

وتنفرد مجموعة اللغات السامية بميزة ظاهرة ، هي الاعتماد على الجذر والاشتقاق وفي لغتنا العربية نجد أن كل مجموعة تشترك في الجذر الأصلي ومعنى عاما يؤلف الطبقة الأصلية المشتركة لمفردات المجموعة . وثبات الحروف الأصلية يساعد على كشف العلاقات بين الفاظها :

فالصديق والصدقة . . من مادة (الصدق) . والعدو ، وعدا واعتدى . . من (العدوان) وهو التجاوز في الظلم .

ومحمل ذلك : (أن المعاني العامة أو الكلية تتجمع في مجموعات من الألفاظ هي أشبه بالتبائل العربية ، ويبقى في اللغة دائما عنصر خالد ثبت في مادة الألفاظ . . وفي معانيها « (١) . وبقيت محافظة على أنسابها مهما نأت بيارها .

وحيث لمس علماءنا القدامى المناسبة بين اللفظ والمعنى أشاروا الى تلك الظاهرة ، وتبعوها من تقديم : ومقد لها ابن جني فصلا في خصائصه ،

(١) عبقرية اللغة العربية ، للاستاذ محمد المبارك ص ١٩ .

يعتوان (باب إيسياس الألفاظ أشباه المعاني) (١) ، ذكر فيه : أن الخليل
أبن أحمد ، وسيبويه ، قد نبها عليه ، وإن جماعة اللغويين قد تلتته بالقبول .
وحددوا الأماكن التي تكون فيها هذه الظاهرة واضحة جلية .

كما تظهر في الألفاظ التي تحكى أصواتا ، كخرير الماء ، وأزيز القدر .
أو في المصادر التي تتابع حركاتها ، كالغليان ، والدوران ، والجهزي
والبشكى .

أو في حروف إذا تصدرت الفعل نقلته من حال الى حال : فالفعل
(غفر) يفيد ثبوت المغفرة ، وحروف الاستقبال ، تنقله الى طلب المغفرة
ورجاء تحقيقها في (استغفر) .

كما تظهر في اختيار اللفظ المناسب للحدث قوة وضعفا ، حذوا لسموع
الأصوات على محسوس الأحداث : فالنضح (بالحاء) لرش الماء برقة ،
والنضج (بالخاء) لشدة فورانه وقوته ، إذ في الحاء لين ورخاوة ، والخاء
تزيد عليها شدة وقوة . . ومن هنا نلح سر الإعجاز في التعبير القرآني
عن منع الجنة ونعيمها : « فيهما عينان نضاختان » بالحاء ، وفي الأثر (كل
أفاء بما فيه ينضح) بالحاء . وأيضا مثل : (خضم) لاكل الشيء الطرى ،
و (قضم) لاكل الشيء اليابس الجاف : إذ في الخاء رخاوة ، وفي القاف
صلابة . والله در أبي ذر - رضى الله عنه - حين صاح منكرا على الحكام
نعميهم وترثيهم وشطف عيش رعيثهم : (ويخضمون ونقضم ، والموعد الله) .

بل عد علماء اللغة من لطيف صنع العرب وحكمتهم اختيار الحروف
وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبا ، وتقديم ما يضاهي أول
الحدث ، وتأخير ما يضاهي آخره ، وتوسيط ما يضاهي أوسطه ، سوقا
للحروف على سمت المعنى المقصود ويمثل ابن جنى لذلك بحروف (بحث) :
(فالبناء) لفظها تشبه بصورتها خفقة الكف على الأرض ، و (الحاء)
لصلتها تشبه مخالب الأسد وبرائن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض .
و (الثاء) للنفث والبث للتراب (٢) .

(١) الخصائص ٥٤٤/١ .

(٢) الخصائص ٤٥٦/١ .

وأكثر من ذلك ، نجد أن المعنى العام باق مع تقليب حروف المادة ، وقد نبه على ذلك القدامى كالخليل بن أحمد ، وابن دريد ، والفارسي ، وسماه ابن جنى بالاشتقاق الأكبر . والمادة الثلاثية تعطى ست مواد في تقليبها ، والرباعية تعطى أربعاً وعشرين ، والخمسية تعطى مائة وعشرين . وقد تستعمل كل التقاليد أو بعضها أو تهمل كلها لاهمال الأصل . فتقاليد (سلم) الستة تفيد معنى السهولة والأصحاب والملاينة .

وتقاليد (جبر) تدور حول معنى علم هو الشدة والقوة (١) في (جبر جرب ، بجر ، برج ، ريج ، رجب) .

ويرى الشيخ العلايلي ، أن : « القاعدة تقضى بوجود جامع معنوي بين المقاليد الستة ، لا يمكن أن يتخلف ، وإن كان على يعد » (٢) .

وهكذا ظل الاشتراك في كل الحروف أو بعضها ، مع الصلة الصوتية السبيل لمعرفة الأصل ، وفي معجم مقاييس اللغة لابن فارس الحشد الهائل والأمثلة الوفيرة لتبيان ذلك ، إذ قد شارك أصحاب المعجم في جمع الكلمة المشتقة من مادة واحدة في باب واحد ، وزاد عليهم بتتبعه لمعاني الباب الواحد ، وأرجاعها إلى أصل واحد ، أو عدة أصول من المعنى .

وإن ذلك فنحن لانذهب لمذهب الأب مرمرجي الدومني - وهو مسبق في ذلك الرأي - حين ينفي وجود علاقة طبيعية بين الصوت وحروف الكلمة ، وبين « المعنى المتعلق بها ، لأن الأصوات مجردة ليس من طبيعتها ما يجعلها دالة حتماً على الشيء الغلاني ، أو التحوي الغلاني ، وإنما تنشأ الصلة بين الصوت ومعناته اتفاقاً ، أو بإرادة المتكلمين عن طريق السماع أو الاستعمال . . . » إلى أن يقول : « إنما لا نجد أن لبعض الكائنات دويًا ، وللحيوانات أصواتًا ، بيد أن الناس يحاكون هذا الدوي ، وهذه الأصوات بطرق متباينة ، إذ أن كل فريق يتوهم سماع نوع من الدوي والصوت فيحاكيها ، طبقاً لهذا الوهم » (٣) ونقول له : حسبنا الدوي والأصوات وتوهم المتوهمين ، ليصوغوا منه ما يفهمون وما ينطقون .

(١) الجبهة لابن دريد ١ / ٢٠٧ ، والخصائص ١ / ٥٢٥ .

(٢) مقدمة ، للعلالي ص ١٤٩ .

(٣) معجميات عربية سامية ، للاب مرمرجي ص ١٠٢ .

وتد بهرت هذه الظاهرة العجيبة في لغتنا علماء اللغة ، وهي وشائج
القربى والصلات الواضحة بين المجموعات اللغوية ، سواء اشتركت في
حرفين أو في حرف واحد مما يوحى بأن القول بالأحادية في نشأة اللغة له
أساس : ثم تدرجت من هذا الدور نحو الاكتناز ، لتقى بما يطلب منها تبعاً
لمقتضيات التطور .

فالكلمات المشتركة في الحرفين (ن ، ف) تدور حول معنى الخروج ،
مثل : (نفث ، نفج ، نفخ ، نقد ، نفذ ، نفر ، نفس ، نفع ، نفق ، نفل ، نفى)
وكل ما فيه حرف الغين (غ) يدل على الغبوض والاستتار ، مثل
(غاب غار غاص غاض غام غرب غمض غم غش غز غص غن غبر غبن غبق
غفا غطى غرق غمر غفر) . . .

وفي مقاييس ابن فارس الشيء الكثير من ذلك كما قلنا . .

وكانت اشارات علمائنا القدامى والمحدثين الى ذلك احياء وبعثنا حديثاً
بضرورة معرفة الرأي في نشأة اللغة العربية والقول بالثنائية أو الثلاثية .
لأنهم ان الأقدمين — من علمائنا — لم يشيروا صراحة الى القول بالثنائية
وانها أص الوضع ، وانما كان بحثهم تاريخياً ، يرجع باللغة الى عهود
تحاول معرفة تدرج الفاظ اللغة وتطورها ، حتى استقرت في طورها الأخير
الى صورها وأشكالها المرضية والمعبرة والمنفذة . . وازدادت الأبحاث عمقا
عند المحدثين في ضوء أبحاث المجموعات اللغوية الأخرى ، وبخاصة في
الساميات .



نظريّة الثنائيات

النظرية الثنائية ، أو المذهب الثنائي في اللغة ، يقوم على اعتبار
الأصول اللغوية — في الأسماء والأفعال — ثنائية : أي يتركب كل منها من
حرفين أساسيين وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستتبطة من تلك الأصول
الثنائية .

ويرى الأب مرمجي الدومفكي أن الجذر الثنائي يشمل المجموعة السامية
في عمومها ، يقول : « الثنائية » Bilitteralime هي النظرية القائلة بأن
(الأصول) في العربية ، وكذلك الحال في أخواتها السامية : ليست الألفاظ
ذوات الحروف الثلاثة ، بل ذوات الحرفين ، إذ من شأن الثلاثيات أن ترد
إلى الثنائيات « (١) .

وجورجي زيدان يرى « الثنائية » في النشوء اللغوي بالاستقراء ، فيذكر
أن الألفاظ الدالة على معنى في نفسها ، يرد معظمها بالاستقراء إلى أصول
ثنائية أحادية المقطع تحاكي أصواتا طبيعية « (٢) .

أي أن الثلاثي وما فوقه يرد إلى ثنائي سابق ، لافي الاشتقاق فقط كما
عندهم القدمون حين ذهبوا يطبقونه في الإبدال وتعاقب الحروف ، بل في
النشوء اللغوي أيضا .

ويشير زيدان إلى بعض أسباب نشأة « الثنائية » ويؤكد الحصر
والاستقراء ، يقول : « لغتنا مؤلفة من أصول محصورة عدا ، أحادية
المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها من
الأصوات الطبيعية ، التي ينطق بها اللسان غريزيا « (٣) .

والشيخ العلايلي يرى الثنائية دورا ثانيا من أدوار اللغة في حياة
الإنسان ، الذي حاكى الطبيعة بقصد ، أو بغير قصد ، فأكسبته المحاكاة

(١) المعجمية العربية ص ٦ .

(٢) الفلسفة اللغوية لجورجي زيدان ص ٣٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٤ .

أكثر المقاطع الثنائية التي يمكن فرضها ، وبخاصة إذا كانت ناشئة عن ضم بعض المقاطع الأحادية التي يعضلها التعبير « ... » .

ويقرر الشيخ العلايلي — أيضا — أن (المعتل) هو ثنائي لفظا ، وإن كان ثلاثيا خطأ في العربية : أي أن المعتل هو ثنائي الحق بالثلاثي ، وأنه أقدم ما حفظت اللغة من كلمات العهود السابقة (١) .

ويلاحظ أن الشيخ العلايلي — كما ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين في دراسته الواعية — لا يؤسس تصوره للثنائي على تصوره للأحادي ، بمعنى أنه لم يتبع في الواقع وجود كلمة « أحادية » صارت إلى الثنائية على أساس افتراضه السابق . ومن ثم نرى أفكاره تتكامل نظريا فقط ، دون أن يستطيع تأسيسها على تكامل لغوي « .

لكننا نلتبس العذر للشيخ ، ونبيح له التصور الذكي مزوجا بخيال غير جامع في فترة يعلوها الضباب ، ويلغها صمت التاريخ (٢) .

ويصور الأب أنستاس الكرملى « الثنائية » وطريقة اكتناز الكلمات وتدرجها بأنها : « تطورت في وضعها من هجاء واحد (أي مقطع) أصلا ، إلى مضاعف من ثلاثي ورباعي : فيكون ثلاثيا إذا لم تتخيل الحركة في الشيء ، ورباعيا إذا تخيلتها فيه . وعلى هذا النحو تطور الهجاء الواحد (صر) بسكون الراء إلى (صر) بتثديدها ، وإلى (صرصر) ، ثم تطور في اتجاه آخر (صار) ، أو (صرى) ، وبذلك عرف المضعف والأجوف والناقص ثم المهموز (٣) .

ومعنى ذلك أن الثنائية كانت وقيرة وكثيرة في وقت ما من عهود اللغة إذا لم تكن هي الأصل ، ثم تحول عدد كبير منها إلى الثلاثي بالاضافة أو التضعيف ، وليس هذا خاصا بلغتنا العربية ، وإنما هو قدر مشترك بين الساميات .

وأشار (الأقدمون — كما قلنا — إلى مبدأ « الثنائية » ، ولكن لم ينصوا عليها صراحة ، وبدأ بها أصحاب المعاجم مواد قواميصهم عنيد ترتيبها : فبدأ الخليل بن أحمد (١٧٥ هـ) بالثنائي في معجم (العين) ،

(١) المقدمة ص ٣٠ .

(٢) في التطور اللغوي ص ١٢٧ .

(٣) نشوء اللغة العربية ص ٢٠ .

واختذاه ابن دريد (٢٢٥ هـ) في معجم (الجهرة) ، والأزهري (٢٨٢ هـ)
في معجم التهذيب ، والقالي (٢٨٨ هـ) في معجم (البازع) ، وابن سيده
(٣٩٧ هـ) في معجم (المحكم) (١) .

وحددوا الثنائي بأنه ما تكون من حرفين ولو مع تكرار أحدهما ، وسوا
الثنائي المضاعف : الثنائي في الخط ، والثلاثي في الحقيقة : الثلاثي
الصحيح . والثلاثي المعتل : الحواشي والأوشاب (٢) .

ويكاد الأب مرمجي أن يلزمنا القول بالثنائية ، كما ألزم نفسه بها :
فالرباعيات عنده « ليست مجردة كما يقول الصرفيون : بل هي ثلاثيات
مزيدة ، والثلاثيات الشاملة : (المثال والأجوف والناقص والمهوز والمضاعف
ومكرره) قابلة جميعها الرد إلى (الرس الثنائي) مع استتار المناسبة
المعنوية بينهما . أما ما يتعذر رده من الثلاثي إلى الثنائي فيعزى ذلك إلى
فقدان فحواؤها الأولية مثلما ضاعت ، أو لم ترد الأصول الثلاثية لبعض
المزيدات أو المشتقات ، التي بلغ عددها الثمانمائة أو أكثر » (٣) فالرساس
العربية عنده أوفر من غير العربية ، والثلاثي وما فوقه توسعات اشتقاقية
للرساس الثنائية التي بدأت بها نشأة اللغة ، وغنها صدرت جميع التوسعات
والاشتقاقية ، حتى صارت العربية عنده بها « أوفر ثروة من لغات
العالم أجمع » (٤) .



● ويؤنس المقام أن نذكر بعض أمثلة ذكرها المؤصلون للثنائية تزيد
الأمر أيضا ، وطرق اكتناز الثنائية لقرتقى إلى أعلى منها :

يقول جورجى زيدان : أن الجذور الثلاثية تتردد أصلا إلى جذور ثنائية ،
هي حوامل المعاني ، وليست الثلاثية سوى وسيلة لتفويج المادة اللغوية ،
وتطوير الاستعمال الدلالي .

(١) راجع المعجم اللغوية د . ابراهيم نجا .

(٢) المصدر السابق .

(٣) هل العربية منطوقية ، للأب مرمجي ص ١٤٥ .

(٤) معجميات عربية سلمية ص ٧٩ .

نالأصل اللغوي « قط » حكاية لصوت القطع ، وهو ثنائي تآتى
توسعاته بمعناته ، مثل : (قط ، قطع ، تطب ، قطف ، قطل ، قطم) وكلها
أفعال بمعنى (القطع) من (قط) ..

وأىضا مقارب المادة (قط) وهو « قص » يفيد تثليثه التقطع ، مثل
(قصب ، قصر ، تصف ، فصل ، قعم) وأىضا مجانس (قص)
وهو « كس » بمعنى التقطع يأتى منه (كس ، كسر ، كسع ، كسم) .
ومثله : « جذ » بمعنى التقطع ، يأتى منه « جذ ، جذب ، جذر ، جذف ،
جذم) وأىضا : « جز » يأتى منه بمعنى التقطع : (جز ، جزأ ، جزر ،
جزح ، جزع ، جزل ، جزم) (١) . وكل ذلك من باب القطع ، وهى ترد الى
أصل واحد ، هو حكاية صوت .

وذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أن هذه الأمثلة كلها نقلها جورجى
زيدان عن كتاب المفتاح للسكاكى (٢) . أى أن كتاب المفتاح أشار الى
الأصول الثنائية المشتركة فى المعنى العام ، وما ينوع المعنى من زيادة عليه .
والأب مرمجى يرى : أن كلمة (ح ج) أصلها ثنائى ، لاسم صوت
ينطقه المجهدون تخفيفا من عنائهم (٣) و «ثب» أصلها «ثب» بمعنى الحركة
عموما (٤) وعنده أن : « نهى ، نهته ، نهر) بمعنى الزجر : (٥) . أصلها
(نه) بمعنى الزجر .

ولمعرفة الأب مرمجى بكثير من اللغات السامية أمكنته المقارنة اللغوية
بين الساميات بالقاء الضوء على كثير من الأصول الثنائية التى بنى عليها
نظريته فى « الثنائية » .

ولا ينكر أحد أهمية هذه الدراسات المقارنة ، إذ أنها تكشف كثيرا من
الغامض وما خفى على الكثيرين . ولذا نظر لكثير من الأعمال التى يقال

-
- (١) الفلسفة اللغوية ص ٩٨ .
 - (٢) فى التطور اللغوى ص ٨٦ .
 - (٣) المعجمية العربية ص ٤٨ .
 - (٤) معجميات عربية سامية ص ٩٩ .
 - (٥) المعجمية العربية ص ١٣٠ .

جانها ثلاثية في الغربية ينظرها في السريانية مما جاء على الثنائية فقط ، نذكر
ان في العربية (حم) بالتشديد ، يقابله في السريانية بالتخفيف : و (مص)
ممس (بالتشديد يقابلها (مص ، مس) بالسكون . ويردف بأن « الثنائي وأرد
في كل الساميات متصفا بمعنى حقيقى ونام » (١) .

وارجع المضاعف الرباعى مثل : (مرمر ، قرقر ، دبذب ، لعلج ،
٧٧ . .) الى ثنائيين مكررين . . ومن هذا شىء واقر في العربية وكذا اللغات
السامية . . غنى السريانية (bal-bal) (zal-zal) على وزن زلزل ، وبلبل ،
وقد أمكنه جمع ٣٥٠ مادة منها في العربية الفصحى وهذه ، ويوجد أكثر
منها في اللهجات (٢) .

وأكثر من ذلك : ان رسالة الالفاظ السريانية تفترض وجود الثنائية
دون شعور وقصد منها (٣) .

طريقة اكتناز الالفاظ :

ومن علمائنا القدامى من أشار الى طريقة اكتناز المواد الثنائية لتصبح
ثلاثية ، بزيادة حرف ، كابن فارس وابن جنى ، فى مثل : (نب) فيصبح
(نبا ، نبج ، نبج ، نبذ ، نبر ، نبس ، نبش) مع بقاء المعنى العام .
وعند الأب انستاس الكرملى : أن الهجاء الواحد (المقطع) ذا المعنى ، قد
يزيد عليه هجاء أو أكثر ، مثل (رم) بالسكون فيصبح (ثرم ، جرم ، حرم ،
خرم ، شرم ، صرم ، عرم ، غرم) . . ومثل : (نبا) ومنها (نبا ، نبت ،
نبت ، نبيح ، نبع ، نبذ ، نبر ، نيز ، نبس ، نبش ، نبض ، نبع ، نبع ، نبع) . (٤) .
وهى نفس طريقة القدامى كما أشرنا .

ويطبق الأب الكرملى النظرية على اللغة اللاتينية ، لأن الكلم عنده مبنى
على محاكاة الطبيعة وعلى الهجاء الواحد غالبا ، فيقول :

- (١) معجميات عربية سامية ص ٩٨ .
- (٢) المصدر السابق ص ٩٧ .
- (٣) المصدر السابق ص ١٠٠ .
- (٤) نشوء اللغة العربية ص ٣ .

« قد يتفق مصطلح العرب ومصطلح أبناء الغرب إذا اتفق الخاطران في توهم صوت الطبيعة ولا يكون هذا الأمر إلا إذا كان ثم هجاء واحد ، أو هجاءان اثنان لا أكثر . فمثال الهجاء الواحد قول العرب (رد) بالتحديد ولا جرم أن أصله (رد) بفتح وسكون ، وهو في اللاتينية Raddere ومن العلوم أن Ere كاسعة (ما يزداد في الآخر) تكسح بها كثير من أعمالهم ، إذن Raddare ليست إلا (رد) العربية (١) .

والشيخ العلايلي يرى أن انسان الدور الثاني استخدم معانى الجدول الهجائى الفنى ، وضم بعض المقاطع الأحادية ليعبر عما في نفسه من معان ، ويهتل بلفظه (عى) وهو ثنائى في صورة ثلاثى ، أو ثنائى الخق بالثلاثيات . « فان العين تدل على الحيوان الزئيرى . والباء تدل على البيت ، وكان المعنى : حيوان البيت القوى ، الذى هو كناية عن الرجل . وقد وردت في العربية كلمات مثل (دد) بمعنى اللهو ، و (ببة) للطفل السمين أو لعبة ، ويردهما الشيخ العلايلي الى (ددا) المعتلة ، والى (البو) بمعنى ولد الناقة أو جلد يحشى أى شئ لتتسلى به الناقة على ولدها (٢) .

واحتفظت القواميس العربية بثنائيات قديمة ، كأسماء الأسرة : (أب ، أم ، أخ ، أخت أم ، ابن ، بنت ، حم) . وأسماء الأعضاء : (يد ، دم ، شفة ، لثة) .

وعلى مر العصور ، وترقى الانسان ضاقت الثنائيات عن التعبير عن المعانى ، فكان لابد من التوسع في صور لفظية جديدة ، لتلبية الحاجات الآتية والمستقبلية ، فكان لابد من الاكتناز والتوسع في الألفاظ الثنائية ، لتدل على معان إضافية .

« ففرع العرب بزيادة حرف على الثنائى ، أو صوت ثالث ، أدى الى صورة لفظية جديدة (٣) .

فلجات العربية الى طرق أنت الى اكتناز الالفاظ بالمد ، والتشديد ، وقد

(١) المصدر السابق .

(٢) مقدمة ص ١٣٣ .

(٣) الألسنية العربية لريمون طحان ص ٨٤ .

تداخل بينهما . أيضا لجأت الى تحويل المضاعف ناقصا او يحول المضاعف
لجونا ، او يتخلى الناقص عن حرفه الأخير لصالح حرف صحيح ، والأبثلة
على الترتيب (مص ، مص ، شد ، شد) (رب ، ريا) (طم ، طما) .
(مد ، ماد . ضر - ضار) (رسا ، ريب) . (سما ، سيق) .
(محا ، محق) . (رخا ، رخص) .

— ويوجز الأب مرمرجى طرق توسع الثنائيات ، أميا :

(أ) بتكرار الحرف الثانى ، مثل : أم - أمم ، جل - جلال .

(ب) وأما بالتكرار والمد معا ، مثل : از - آزار ، اط - أطيط ، بر -

برور .

(ج) وأما بزيادة تاء فى الآخر ، مثل سك - مسكة ، تل - تلة ، جب -

جبة .

(د) وأما بالتكرار والمد والتاء معا ، مثل : ضر - ضرورة ، كز -

كروزة كرازة .

وكل هذه التوسعات المختلفة التوسع متضمنة منطوق « السرس

الثنائى » (١) المشتقة منه ، وقد احصى منها الأب مرمرجى ٢٢٧ مادة .

وهذه التوسعات فى الكلمة تتخذ مواقع مختلفة :

(أ) فتسمى الزيادة تتويجا او تصديرا (Prefixe) اذا وقعت فى

أول الكلمة مثل (جرم ، حرم ، خرم ، شرم ، صرم ، عرم ، غرم) . تشترك

فى (الراء والميم) وفى المعنى العام لها .

(ب) واذا وقعت آخر سميت : تقيلا ، أو كاسما Suffixie وهذا

هو الغالب ، مثل : (قطب ، قطع ، قطف ، قطل ، قطم) . تشترك

فى (القاف والطاء) وفى المعنى العام وهو الفصل .

(ج) واذا وقعت وسطا ، سميت : اقحاما ، أو حشوا in Fixe (٢) .

مثل (قحم ، قرم ، قسم ، قضم ، قضم ، قطم ، قلم) تشترك فى حرفى

(القاف والميم) والمعنى العام فى الشق والقطع .

(١) معجمات عربية سامية ص ٧٨ .

(٢) نشوء اللغة ، والمعجمية العربية ص ١٣٥ .

ويزيد الأب مرمرجى بأن المقرز عند علماء العربية قديما وحديثا ، وعند
الأجانب من مستسيهين - علماء السامية - ومستعربين أن الزيادة تجرى
بالتنويج والاقحام والتذليل . وفي كل حال من الأحوال يتم الأمر على سبيل
الأغلبية ، أي بالسماع ، وليس بقياس محكم « (١) .

ولا مانع من أن يكون العرب قد اعتمدوا وتعبدوا تسكين الحرف
الثاني في (الثنائية) ، ثم شدوه ، ثم فكوا تشديده ، واستبدلوا ثاني المشدد
بِحرف يختلف عنه ، مرورا من الثنائي الى الثلاثي وغيره ، مثل (النون والفاء)
بمعنى الخروج ، مع تخصيص حاصل بفعل تخصيصها ، فقالوا : (نف ، نف ،
فدث ، نفح ، نفخ ، نقد ، نفذ ، نفر ، نفس ، نفع ، نفق ، نفل ، نفى) .
وما قرره الأقدمون من الزيادة بالحروف على الرباعيات والثلاثيات ،
يسوغ - عند الأب مرمرجى بكل حق وصواب تطبيقه في الثنائيات . ومثل لما
زاد على الثنائي بالأمثلة الآتية : (يقطين ، من قطن أي أغنى ، وترغل
من رغل ، وزنبيل من زبيل ، وعنصل من عصل ، وذمعت من ذعت . .
وبلسن من بلس ، وعبدل من عبد . . وعد من ذلك شيئا كثيرا في العربية
وبقية الساميات) (٢) .

فالزيادة والترقى من الأقل الى الأكثر ، كانت طريقا مألونا ومعروفا
للعرب في توسيع المواد وزيادتها وتنويعها ، لتقابل المعنى الجديد . . كما
كانت هناك زيادات متنوعة تجرى بضرب من الاعتباط ، أي لدواع غير
داعية الدلالة على معنى خاص ، أو على دور معين ، كما ذكر الأب مرمرجى .
وضرب مثلا لذلك :

بالزيادة لللاحق ، لمحض الموافقة بين وزن وآخر ، ليعامل معاملة ،
مثل : (تعدد ، وجلبب ، وشمئل) في التثنييل . و (حنظل وحوقل ودهور)
لزيادة النون والواو والهاء حشوا .

وزيادة للغة ، مثل : قنبرة من قبرة . وانجاص من اجاص ، وخنزير
من خزير . وزيادة لتقوية الحركة ، دون قصد معنى معين ، مثل : (برع من برا ،

(١) معجميات ص ١٠٥ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

وينسب إليه (برني أي براني) . و (توقع من توقي) ، (اشفع من شيفي)
و (بدأ وبدع من بدا) .

وزيادة لعذوبة اللفظ وتسهيله مثل (يا أبتى ، وعصائى ، ودد ، بدل من
يا أبى وعصاى ودد) . و (فدى وقطنى) باتحام النون . و (لعات ، ثمت ،
ريت) بالحاق التاء .

وزيادة لإقامة الوزن في الشعر ، نحو (تبيضضى) عوض تبيضى .
وزيادات أخرى تجرى دون قصد اشتقاقى ، مثل : (خوارنة ، جمع
خورى) و (إبهات وأمهات) باتحام الهاء ، وكذلك النسبة إلى (صنعائى ،
وجوائى ، وبرائى ، وصيدلائى) باتحام النون .

ويخلص من ذلك الأب مرمرجى إلى أن اللغة تتبع السنة الطبيعية ،
وتخضع لأحوال الإنسان المختلفة ، ولأعضاء نطقه ، وللتطورات الاجتماعية
والمؤثرات . كما أنها في بعض أجزائها قياسية منتظمة محكمة ، وفي البعض
الأخر سماعية : لا ضابط ولا قيد لها ، وقواعدها ليست قواعد حسابية
رياضية (١) .

وكثيرا ما سمعت الشيخ العلايلى يطلق على قواعد العربية ضوابط
لا قواعد ، تأييدا لذلك .

ولتوفر الأب مرمرجى على دراسة الثنائية ، وطول نظره فيها ، وتقضية
لها ومزاولتها ، أمكنه بعد التقصى والاختبار أن يصنف الحروف التي تقبل
الزيادة على الرساس الثنائية من باب الأغلبية والاطلاق ، كما يلي :

(أ) حروف تصلح أن تكون بتوجة ، ومثعبة ، ومثيلة وهي : (ا ، ت ،
ر ، ع ، ل ، م ، ن ، ه ، و ، ي) .

(ب) حرفان يصلحان للتتويج والتذييل ، وهما الجاء ، والشين .

(ج) حروف تستخدم للتذييل ، وهي (س ، ب ، ذ ، ك ، ق) (٢) .

ثم أمضى في شرح ذلك وتسهيله في مصنغاته اللغوية الكثيرة ، ثليدا لدعواه

(١) المصدر السابق ص ١٠٧ ، ١٠٨ بتصريف .

(٢) فقه اللغة العربية د . ابراهيم نجا ، ص ٨٣ .

ليثبت دعائم الثنائية التي نصب نفسه محاميا لها ، ومدافعا عنها طوال حياته .

ومن استعراض الأمثلة السابقة يمكن القول بأن اللفاظ في العربية جاءت من أصليين أساسيين ، خصهما بمعنى واضح حرف ثالث ، أي أنها عرفت عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعود الى أصول غير ثلاثية ، وان ارتكزت بعد تطور وأنوار - على أسس ثلاثية .

والحرف الثالث الذي حدد المراد من المعنى العام ، تنوع حسب ما يتطلبه المقام :
« فان أراد العرب ابانة شيء عن شيء وفصله عنه مع معاناة ومشقة قالوا : (قطع) وان احبوا اخذ شيء من آخر دون معاناة او مشقة قالوا : قطف ، لقوة العين وضعف الفاء » (١) اللهم الا اذا عن غرض بلاغي فيتجاوز عن ذلك ، كقول الحجاج بن يوسف : (انى لارى رؤوسا قد اينعت وحن قطانها) ، فلشدته وهوان اصحاب الرؤوس ، جاء التشبيه بالزرع والقطاف . ويعزز ابن دريد في (جهرته) وجهة نظر الفريق القائل بأن الكلمات المشتركة في حرفين وفي معنى عام يضمها كانت في الاصل ثنائية المقطع نظرا الى الصورة الملفوظ بها ، دون التفات الى الحرف المكرر بمثابة حرفين ، وان كان في الحقيقة ثلاثيا . يقول ابن دريد : « والثنائى الصحيح لا يكون حرفين البتة الا والثانى ثقيل (اى مضعف) حتى يصير على ثلاثة احرف . . . اللفظ ثنائى والمعنى ثلاثى . وانما سمي ثنائيا للفظه وصورته ، فاذا صرت الى المعنى والحقيقة كان الحرف الاول احد الحروف المعجمة ، والثانى حرفين مثلين احدهما مدغم في الآخر ، نحو (بت بيت بنا) بمعنى قطع ، وكان اصله بتت فادغموا التاء في التاء ، فقالوا : « بت » واصل وزن الكلمة فعل ، وهو ثلاثة احرف ، فلما مازجوا الادغام رجعت الى حرفين في اللفظ ، فقالوا : بت ، فادغمت احدى التائين في الحروف المعجمة (٢) .

« فالنظرة الى اعتبار المضعف الثلاثى ثنائى الصورة تبدو بجلاء ووضوح عند الاقديمين في جهرة اللغة لابن دريد ، وفي المقاييس لابن فارس ، بل ان

(١) المصدر السابق ص ١٠٦ .

(٢) الجهرة ١ / ١٣ .

في جمهرة اللغة لابن دريد ما يدل دلالة أكيدة على توثق النظرة عنده :
فانه عند الكلام على الثنائى يقمى القول على جميع موادها صحيحا او معتلا ،
قبل أن ينتقل الى الثلاثى « (١) » .

والحدثون تتبعوا هذه النظرية ونظروا لها بما هو وارد في الساميات
من ثنائيات مثل (حم ، مص ، مس) بالتشديد في العربية بما يقابلها في
السريانية (حم ، مص ، مش) بدون تشديد للحرف الأخير (٢) .

الا أن الشيخ العلابى يجعل الحرف المزيد على الثلاثى حلقة ثالثة
في الدور الثالث من ادوار الانسان في تدرجه نحو الرشد ، تعرف الكتابة
وعرف الحروف وتنوعت حاجاته ، فجعل الحرف الثالث حشوا في وسط
الثنائيات — غالبا ليغضى مفاهيم جديدة ، فجعل من (قف) : (قطف ،
غرف ، قذف) (٣) .

ولوفرة الشواهد والأمثلة في هذا الصدد ، « أطلق بعض الباحثين
المعاصرين القول (٤) بأن الذى يتفرس كالم العربية بانعام نظر ، يجد أن
معظم موادها أصلا يرجع اليه كثير من كلماته وان لم نقل كلها ، وذكر لذلك
(فل) فانها تدور حول الشق والفتح : كفلح ، فتح ، فلع ، فلع ، فلى .
وكذلك نجد ابن فارس في كتابه (المقاييس) يذكر أن مادة (قط) تدور حول
القطع .



(١) نقية اللغة العربية د . نجا ، ص ٨٥ .

(٢) معجميات ص ٩٨ .

(٣) المقدمة ص ١٤٤ .

(٤) نقية اللغة العربية د . نجا ، ص ٨٥ .

ثنائية وشائون

وهب مؤيدو « الثنائية » يدعون اسمها ، ويرسون مبادئها ، ويسوقون شواهدا :

● فذهب بعضهم الى : « ان الطبيعة عينها ميالة الى الثنائية ، لا الى الاحادية ، لان اعضاء النطق عنها لا تخرج للمتكلم حروفا صامتة منفردة ، بل مقاطع مركبة من الصامتات تحركها الصائتات » (١) .

● ويرى بعضهم ان القول بان اللغة الانسانية نشأت بطريق المحاكاة وهذا رأى من آراء كثيرة قيلت في نشأة اللغة — يرسي مبدا هاما من مبادئ « الثنائية » اذ ان هذا الرأى كشف عن عدد كثير من الأصوات اللغوية في مجموعاتها . ولوحظ ان جل الألفاظ التى نشأت عن طريق المحاكاة هو وضع ثنائى . ولذا قال كثير من الباحثين : ان اصل حكاية الأصوات فى اللغات السامية — ومنها العربية — هو ثنائى يعتمد على حرفين صامتين ، حين حاكى الانسان أصوات الطبيعة وغيرها من حوله بصيحاته وصرخاته الانفعالية ، وعبر بعد ما قلد عن حاجياته الطبيعية والحياتية .

ويرى الأب مرمجى ان البرهان الحسى الجلى على وجود الثنائية هو : « فى أصل اللغة » ، يستخرج من العناصر الأولية للغة العربية ، وهى أسماء الأصوات ودعاء الحيوانات ، او زجرها ، وبعض أسماء الأفعال ، فهى ثنائية ، ومنها كان بدء صوغ الفعل المضاعف ومكرره . دونك الألفاظ التالية — على سبيل المثال لان منها فى اللغة شيء كثار — : « اف » كلمة تكرم وتضجر ، و « آه » كلمة توجع و « به » و « يخ » كلمتان تقالان عند استعظام الشيء و « عس » « كلمة زجر للهر » (٢) .

وليس هذا خاصا بالساميات ، بل لاحظ العلماء — أيضا — ان لفظ « مو » فى المصرية القديمة والصينية معنى (هرة) ، وجاء التوافق من أن الهرة سميت بالصوت الذى تخدشه .

(١) معجمات عربية سامية ص ٩٨ .

(٢) معجمات عربية سامية ص ٩٩ .

(وسواء اكانت المحاكاة لصوت انسان ؛ كالتهتهبة ، والنجاسة ،
والتأوه ، والتنف) .

(أم كانت محاكاة لصوت حيوان ؛ كالزقزقة ، والمواء ، والصهيل ،
والزئير) .

(أم كانت محاكاة لصوت الطبيعة ويطلق عليها المحذون نظرية (بون-
وو) (Bow-waw) ، وذلك كحنيف الشجر ، وخرير الماء وصرير القلم
وهزيم الرعد) .

وليس (ماكس مولر Max Mueller) هو صاحب نظرية « المحاكاة » حين
اشار اليها في محاضراته بلندن سنة ١٨٦٤ واعطاها انما جديدا تعرف به هو
(Ding-Dong) كما اشار بعض المعاصرين (١) . بل ان علماءنا القدامى
عرفوها ، واثار اليها ابن جنى (٢٩٢ هـ) . وحكاها عن سبقه ، ووصفها
بالصلاحية والقبول ، حين قال : « . . . وذهب بعضهم الى ان اصل اللغات
كلها انما هو من الاصوات المسبوغات ، كدوى الريح ، وحنين الرعد ،
وخرير الماء ، وتشحيح الخبار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الغرس ، وتزيب
الطبي ، ونحو ذلك . . . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي
وجه صالح ، ومذهب يتقبل » (٢) .

فابن جنى يحكى عن سبق ، وفي حكايته هذه دلالة قاطعة على انه
كان مذهباً مقرراً وشائعاً بين السابقين من علمائنا .

وارتضى الشدياق هذا الراى ، وذكر له امثلة كثيرة تعزز رايه ، في
كتابه القيم (٣) .

وايد ذلك المستشرق الفرنسى (رينان) : في كتابه : (التاريخ العام
للغات السامية) ، وذكر امثلة كثيرة توضح التشابه بين الاصوات اللغوية
في مجموعتي اللغات الآرية والسامية (٤) .

(١) نظريات في اللغة لايبس فريحة ص ١٩ .

(٢) الخصائص ٤٦/١ .

(٣) سر الليل في القلب والابدال ص ٢٢ - ٢٧ .

(٤) مجلة كلية الآداب النيبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ .

والقول في نشأة اللغة من اقدم المشاكل التي جابهت عقل الانسان ،
لانه امر يثير الخيال .

والحق الذي يقال بصدده ان كل النظريات في القول بنشأة اللغة
الانسانية الاولى ليست يقينية ، ولا يسلم بها العلم ، لانها حدس وخيال ،
ونحن ندرسها على انها افتراضات قيد البرهان ، وان عسرت كل نظرية قدرا
من الالفاظ فسيبقى قدر لا تتناوله هذه النظريات ، والسر :

ان اللغة لم تبدأ — كما فكرنا — منطقية ، اذ لم يكن هناك منطق ولا
فكر ، كما ان قضيتها ليست لغوية بحتة ، ولا تدخل في نطاق علم اللغة
(Languis Tic) وحده ، بل تتشعب في نطاق (البسيكولوجيا)
(والانتروبولوجيا) ، والفلسفة .

فنظرية المحاكاة وان تعلق بها الثنائيون وفسرت جانباً ، فهي تعطيم
شينا وسبياً يؤيد وجهة نظرهم ، وعليهم سوق ادلة اخرى .

« ولكن يسجل لهم ان معظم الأصوات الثنائية كانت محاكاة لأصوات
الحيوان أو الطبيعة ، أو الأصوات التي تسمع عند مزاوله الانسان للأعمال
التي تدل عليها الأصوات » (١) .

والنظرية تقسر ما يدل على المحسوس ويخرج عن دائرتها ما يدل
على المعقول .

● وتعلق بعض مؤيدي « الثنائية » الى ان (نشأة اللغة انما هي ثنائية
المواد) أي ان قانون التطور يرشد الى ان اللغة نشأت أول أمرها ثنائية المواد ،
يتركب كل منها من مقطع واحد مخلق (أي من حرفين أولهما متحرك وثانيهما
ساكن) ، وحين دعت الحاجة الى التنوع والمزيد اكتنزت هذه المواد الى
الثلاثية وما فوقها بالطرق السالفة وان المعنى العام كامن في الأصل الثنائي ،
وما زاد عليه لم يزد المعنى الا تنوعاً حسب الحاجة والمقتضى .

وحفلت المقاييس اللغوية لابن فارس بالأمثلة الوعرة التي تؤيد ذلك ،
وحذا حذوه الشدياق في كتابه : « سر الليال في القلب والابدال » ، وللكور
أمين فاخر بحث قيم لدراسة معجمية احصائية ، في ثنائية الالفاظ في المعاجم

(١) المصدر السابق نفسه .

العربية ، وعلاقتها بالأصول الثلاثية هو بمثابة التطبيق للنظرية التي نحن
يصدها (1) .

ويذكر الدكتور محمد مصطفي رضوان — في مقاله القيم عن الثنائية في
اللغة (2) طرقاً من أقوال المستشرقين الذين يؤيدون « الثنائية » ،
ويستشهدون لها بما في أخوات السامية ، يقول :

لقد طبق المستشرق الألماني (فورست) النظرية الثنائية تطبيقاً عملياً
في معجمه الكبير الانجليزي العبري . مؤيداً نشأة اللغة ثنائية المواد ، من
مقطع واحد معلق أي من حرفين ؛ أولها متحرك حركته قصيرة ، وثانيها
ساكن .

ويقول المستشرق الألماني (جزييس) في كتاب له عن اللغات السامية،
وقد شرح فيه الثنائية شرحاً وافياً مؤيداً بالأمثلة : « ان ثلاثية الأصول
اللفوية في الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد في اللغات السامية . . . الى
ان يقول : غير ان كثيراً من الأصول الثلاثية يمكن ردها الى اصول ثنائية ،
نسميها : جنورا ، تفرعت منها جنوع ثلاثية وفوق الثلاثية .

والمستشرق الفرنسي (رينان) ، في كتابه — التاريخ العام للغات —
يزيد الأمر وضوحاً في هذا الصدد ، يقول : ان من بين الاصول الثلاثية انواعاً
من الاعمال ، تعد ثنائية ولا تعد ثلاثية الا لاعتبارات صرفية ، تلك هي
الافعال المضعفة والمعتلة التي لا يكون فيها لتكرار الحرف الثاني ، أو
لاضافة حرف العلة تأثير يذكر في تغيير المعنى الاساسي الذي يفيدده الاصل
الثنائي ، وذلك نحو « نـد » فانه اصل ثنائي يفيد معنى الحركة أو الابتعاد،
سواء ضعف ثانيه ، فقيل : (ند) أو مد أوله فليل : (ناد) أي تحرك
أو تمايل من النعاس ، ومنه (ندد) الغصن ، أي تحرك . أو مد ثانيه
فليل : (ندا) يقال : ندا الشيء ، بمعنى تفرق ، والابل النوادي ، هي
الشوارد .

وان الافعال الثلاثية المركبة من حروف صحيحة نجد — في جميع

(1) انظر ثنائية اللفاظ في المعاجم العربية . طبعة اولى .

(2) مجلة كلية الآداب الليبية ع 4 لسنة 1392 هـ .

الحالات تقريبا — أن أحد أحرفها الثلاثة أضعف من الآخرين ، وأنه لا يحدث في المعنى الأساسي إلا تعديلا طفيفا (١) .

ومن ثم يبدو أن الأصل السامي الثلاثي يمكن رجعه في الغالب إلى حرفين أساسيين أضيف إليهما ثالث ليس له في تغيير المعنى الأساسي إلا تأثير طفيف ، وإن الأصول الثنائية السامية هي العناصر البدائية التي لا تقبل النقص . والقيمة التي تضيفها دراسة المستشرقين هي المهام بلغات شقيقات للعربية ، وغيرها ، تبعد مدى الرؤية ، وتعطي من قيمة الشاهد ، وتقيم النظرية والتطبيق .

والأب مرمجى يرى هذا الرأي ، وكثيرا ما ذكره في مصنفاته ، ولخص في أحدها بعض مبادئ الثنائية ورأى أن من نتائج هذه النظرية : أن المثال والأجوف والناقص « ما هي سوى مزيدات أو توسعات في الرسم الثنائي الذي يجري فيه أول التوسع بتكرار الحرف الثاني منه ، أو بتشديده : أي بتكراره لفظا ووضع الشدة عليه كتابة ، وعادة يجري التشديد في اللغات السامية : إما لعذوية اللفظ أو تسهيله ، وإما للمبالغة ، وإما للتأكيد والتأييد » .

وعلى ذلك فالفعل (قام) مثلا ، أصله (قم) أشبهت حركة حرفه الأول ، مما يظهر في السريانية في كلمة (Iam) ولو تميمت تصريف الفعل قام ، واتصاله بالضمائر ، لوجدت أن الأصل ثنائي وأنه يدل على معنى قام في حالة الثنائية (٢) .

ويؤكد الأب مرمجى أن من الأدلة على وجود الثنائي في أصل اللغات ولا سيما السامية منها : « هو أن المضاعف العربي الذي يقال : أنه مركب من ثلاثة أحرف أصلية — لا نجد مقابله في السريانية إلا بحرفين اثنين لا أكثر ، مثلا مقابل « حم » بالتشديد في العربية نرى في السريانية (جم) بالسكون ، ويزاء (مص ومص) (٣) .

(١) مجلة كلية الآداب اللبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ

(٢) معجميات ص ٩٦ — ٩٨ بتصرف .

(٣) مجلة كلية الآداب اللبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ

● ويرى بعض العلماء ان الثنائية طبيعية التكوين ، بمعنى ان « طبيعة الحرفين اللذين تتكون منها المادة الثنائية لها دخل كبير في بنائها على صورتها الثنائية ، اذ ان هذين الحرفين في الغالب شديداً او رخواً او متوسطان بين الرخاوة والشدّة .

ويرى كثير من علماء الفرنجة : ان المواد الاصلية المكونة من حروف شديدة هي على وجه العموم اقدم من المكونة من حروف رخوة او متوسطة ويرجع ان الاخرة نشأت عن الاولى بتخفيف الحروف الشديدة (١) .

ويؤيد ذلك ما ذكره (الشهاب الخفاجي) من اعجمية الكلمات التي تجتمع فيها حروف معينة ، مثل (جردقة ، وجلفيق) لصوت باب وكذلك : (صنجة وصولجان) . وايضا : (نورج ونرجس) . وايضا : (مهنز وهندازة) . (وبست) اسم لبلدة (وسذاب وساذج) ، (وطاجن ، واصطبة) ... لان الجيم والقاف ، والصاد والجيم ، والنون بعدها راء ، والزاي بعدها دال ، والباء والسين والتاء ، والسين والزاي ، والطاء والجيم والصاد والطاء لايجتمع شيء من هذه الحروف الا ودل على ان ^{١١١١} ويعلق الدكتور محمد مصطفى رضوان على هذا بقوله : « لكن يبدو ان ترجيح اسبقية المواد المركبة من حروف شديدة على المركبة من حروف رخوة او متوسطة لا يستند الى دليل تاريخي .

ولعل الدافع لهذا الترجيح ان سنة التطور تقضى بالانتقال من الصعب الى السهل كما ان العقيدة الغالبة لدى العلماء ان الأصوات القوية هي التي لفتت نظر الانسان في اول الأمر ، فحاكاها بحروف شديدة مثلها ، ثم حاكى الأصوات الخفيفة التي هي اقل من الاولى شأننا بحروف رخوة او متوسطة » (٢) .

وهو باستدراكه على ما بدأ به قد كنا مؤنة الرد ، والتعقيب . وبخاصة واللغة — كما اسلفنا — لم تنشأ منطقية ولا عقلية ، وتوحى سنة التطور والرقى بهذا التدرج .

(١) شفاء الغليل ص ٦ ، ٧

(٢) مجلة كلية الآداب .

وقفه مع الحرف الثالث :

● ووقف العلماء المؤيدون للثنائية طويلا عند طبيعة الحرف الذي يثلث المادة الثنائية .

وخلاصة رأيهم فيه : أن المعنى العام للمادة الثنائية كما هو وبقا فيها ، هما توسعنا في المادة بالزيادة ، وكلما زدنا موادها المزيد إلى الصورة الثنائية ، وجدنا الحرف الذي ثلث أصلها ما يبرح ذا قيمة تعبيرية ذاتية ، توجه المعنى الأصلي العام توجيهها خاصا ، وتزيده تنوعا وتقييدا فقط .

وبعض علمائنا القدامى حذق الثنائية على هذا النمط ، كالراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ) كما في مؤلفه : « المفردات في غريب القرآن » إذ اعتبر المضاعف هجاء واحدا ، ولم يبال تكرار حرفه الأخير ، لأنه عنده من وضع الخيال ، لا من وضع العلم والتحقيق .

ورد ابن فارس ، في « مجمل اللغة » باب (الجيم والذال وما يثلثهما) إلى معنى الأصل ، كما في جذر ، وجذع ، وجذل ، وجذم . . وان تفاوت الاستعمال نتيجة للحرف الثالث : فالأصل العام للشجرة جذل ، وللنخلة جذع ، وللحساب جذر . . .

- وفارس الطبية في شرح هذا المبدأ هو العلامة أحمد فارس الشدياق (١٨٨٧ م) ، والمشتشرق الألماني (جزيئس) ، وأجاد الدكتور محمد مصطفى رضوان في عرض آرائهم عرضا يوضح أهم مبدأ من مبادئ وأسس الثنائية في نظره .

ولابد لنا في هذا المقام من تلخيص هذا المبدأ ، كما ورد في (مجلة الآداب الليبية في عددها الرابع عام ١٣٩٢ هـ) زيادة في الفائدة ، ولتوضح جوانب الحقيقة في هذه المشكلة التي طال أمدها ، وأظهارا لبراعة الحس اللغوي للشدياق ، وكشفا لعدد من مؤلفات لغوية حديثة غمرت الأسواق ، تسوق فكر الشدياق وغيره ، وبضاعتهم دون أن تذكرهم أو تعزو إليهم علمهم وفضلهم وسبقهم :

فقد رأى العلامة (جزيئس) أن تنمية المادة الثنائية ، يتم بواحدة من خمس طرق أولها : تضعيف الحرف الثاني ، وتلك وسيلة أولى وطبيعية في

التمية ، كما قال كثير من العرب والمستشرقين ووافقتهم الشحيق ، وذكر ستة أسباب (١) للتليل على صحة ما ذهب إليه ، فوجزها فيما يلي :

١ — أن معظم اللغة مأخوذ من حكاية صوت أو صفة ، وحكاية الصوت إنما تأتي من المضاعف مثل : دب ، فق ، قر .

٢ — أن الفعل في الأصل كالاسم : في كونه يوقف عليه بالسكون قبل اتصاله بفاعله ، فإذا اتصل بفاعله فتح : فحين وضع الواضع (دق) لم يقصد بها في أول الأمر أن تكون فعلاً ولا اسماً ، بل مجرد حكاية لصوت توهبه ، بقطع النظر أي شيء آخر ، فلما وصل (دق) بفاعله قال : دق الرجل . فلما أراد تخصيصه بأن يكون اسماً قال : دق الرجل . وكثيراً ما ترى صيغة الاسم والفعل واحدة لهذا .

٣ — أن اللغة — كغيرها من الصنائع والموضوعات البشرية — لا يحدث شيء منها تاماً كاملاً من أول وهلة ، ولكن على التدرج . فالأحرى أن نقول : أن الفعل السالم جاء آخر الأفعال أما الأجوف فإنه غالباً ما يأتي عقب المضاعف ، مثل (طب) وطاب ، وصر و صار (أي صوت) . وأما الناقص : فإنه صدى غيره من الأفعال ، وكأنه نوع من القطعة (الترخيم) لفظة لبعض العرب . نحو : هروهمي ، والأسف والاسي (٢) .

٤ — أن حكم ترتيب المزيد المضاعف لا يكاد يتخلف : فقلما ترى للمضاعف معنى إلا ورأيت في مزيده مثله أو ما يقاربه . والمراد بالمزيد هنا ما يكون الحرف الثالث فيه أو لأمه غير عينه . وذكر لذلك أمثلة كثيرة تبلغ سبعة وخمسين ، منها : سل وسلب ، وكد وكدح ، ومن ومنح . .

٥ — أن زيادة حرف على المضاعف اليق بحكمة الواضع في التفنن من نقصه ، إذ لو جعلت السالم أصلاً لزم عنه العدول من الكمال إلى النقصان ، والاختصار في الأفعال ليس من مذهب العرب كما تدل على ذلك الأفعال المزيدة .

ودليل آخر : هو أنهم يشبهون الفتحة في آخر الفعل فيقولون منها الف ، كما في : (نصب ونحى ، وسلق وسلقى) .

(١) سر اللزالي في الغلب والإبدال ص ٢٢ — ٢٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ ، وراجع أيضاً معجمات عربية سامية ص

٩٦ — ٩٨ .

وتس على ذلك زيادة الهاء في هجزع للجنان ، والنون ، في ضيغن ،
والراء في يحتر ويعثر .

٦ - أننا نجد أفعالا مجهولة الأصل وأصلها من المضاعف معلوم ،
مثل : امتخر العظم ، أى استخرج مخه فهو لا بد أن يكون من امتخ إذا لم
يجىء المخر بمعنى المخ . وتس على ذلك تمخى العظم ، بمعنى تمخه .
ونخرج من ذلك بأن كل المضاعفات هى بالحقيقة ثنائيات ، والثنائى
وارد حتى فى السابيات ، متصفا بمعنى حقيقى وقام كما سبق أن ذكرنا للاب
مرمرجى .

ثانيها : اضافة حرف علة الى اول المادة او وسطها أو آخرها :
ويعلل الشدياق الاضافة فى الأجوف بقوله :

ان الأجوف غالبا من يأتى عقب المضاعف ، كطب وطاب ، وضر وضرار
وجب وجاب ... وهو كثير فى العربية .

ويظهر أن السبب فى المدول عن المضاعف ، الى الأجوف ، هو الرغبة
فى التخلص من تشديد عين الفعل بهد حركة تائه ، لان التشديد ثقيل ،
حتى لا يكاد يوجد فى اللغات الآرية .

وسبق أن علل الاضافة فى الناقص بأنه : صدى غيره من الأفعال ،
وكأنه نوع من القطعة (الترخيم) لغة لبعض العرب ، كما فى شجب
وشجا ومحق ومحا .

والتقارب شديد بين معنى المضاعف والناقص ، كما فى : قضى .
وغمى الخبر وغم .

والتقارب أيضا شديد بين المضاعف والمثال ، كما فى : وقص (قطع)
وقص . ووخز وخز .

ثالثها : اضافة حرف من حروف الزلاقة (١) ، الى المادة الثنائية : مثل :
قص قضم ، قصر ، قصب ، قصف قصل ..

(١) حروف الزلاقة (أى الخفة) يجمعها قولك : (مر ينفل) .

رابعها : اضافة اجد حروف الحلق (١) الى المادة الثنائية ، مثل :
فق (فرق وفتح) وفقاً وفتح ، وفتح . ورد وردع . وقط وقطع . ومن
ومنح .. فالضاعف والحلقى معانها واحد .

خامسها : اضافة حرف من أحرف الصغير (٢) الى المادة الثنائية ، مثل
فر ، وفرز ، وقرس ، وقرص ، وكلها بمعنى حصل وفرق وقطع . ومثلها :
فل وفلذ ...

تلك هي الطرق الخمسة التي تترك المادة الثنائية ، كما لاحظها علماء
اللغة ، وكلها شاهدة بأنه لا فرق بين المعنى العام للمادة الثنائية ، وبين
المعنى بعد أن أضيف اليها ما يثلثها .

ويعرض علينا الدكتور رضوان — في نهاية عرضه لآراء العلماء —
مادة ثنائية حكاية ، مبينا المواد الثلاثية المشتقة منها بالطرق المختلفة ،
وهي مادة (قع) ، مما يؤيد أن أصل الثنائية في لغتنا مكين وثابت ، يقول :
ويظهر أن مادة (قع) في الأصل حكاية لصوت الرعد المزعج ، ومنها
القعقعة ، وتقمقع أى اضطرب .

والمواد المتفرعة عن هذه المادة تفيد معنى الخوف أو الانكماش أو
الاسترخاء بصورة ما ، لما يترتب على سماع هذا الصوت من خوف .
فمن ذلك (قبع) القنفذ : أدخل رأسه في جلده ، باضافة حرف زلقى
في الوسط ومثله (قنع قنوعا) أى تفلل .

وبإبدال القاف كافا ينشأ : (كع) الرجل كعوعا ، أى جبن وضعف .
وبإضافة الواو في الأول ينشأ (وكع) البعير ، أى سقط ضعفا .
وبإضافة حرف علة ، في الوسط ينشأ (كاع) ، إذا هاب وجبن .
وبإضافة حرف علة في الآخر ينشأ (كعا) ، أى جبن . والاكعاء ،
الجبناء .

(١) حروف الحلق يجمعها قول الناظم : همز نهاء ثم عين حاء مهملتان
ثم غين خاء .
(٢) أحرف الصغير : هي ، السين والزاي ، والصاد ، ويلحق بها
ما يقاربها .

ويقال : كبسع ، أى نزل ، و (كنع) انتبض . و (كنع) هرب ، وكثمت
الابل : استرخت يطونها .

وببدال الكاف خاء تنشأ المواد : (خنع) الصبى ، أى تخم وأنهكه
البكاء ...

(وخنع) السراب : اضحل . و (خرع) الرجل : ضعف . ومثله :
خضع خضع خنع . ولضع الرجل أى استرخى جسمه .

وأن نظرة على الطرق التى مرت عليها المادة السالفة ، والمعنى العام
الذى يرتبط بالثنائية بقوة ، يدعونا أن نقرر : أن عددا كبيرا من الأصول
الثلاثية جاء تسمية لأصول ثنائية ، لاشك فى ذلك .

* * *

وجهات نظر في مسلك الثنائية

وقد بدت وجهات نظر حول بعض طرق « الثنائية » من المحدثين المؤيدين لها ، فأحدثت اعتراضات وجدلا :

● فأكثر الألفاظ الثنائية يرجع — عند الشيخ العلابي — الى المعلات ، إذ يرى المعلات من بقايا العصور السحيقة ، ولذا لم تخضع للوضع النظامي فكانت وليدة فوضى الوضع القديم ، قبل الوضع الثابت ، وهي بذلك بداية في دور النضج اللغوي كما جاء في (مقدمته) .

ولذا فالشيخ يدعونا الى اتخاذ هذه المعلات المحفوظة في المعاجم المختلفة عدة لفهم الثلاثى على وجهه الصحيح ، لأنه الأصل التاريخي الذي انفصل عنه ، يقول : « من الممكن جدا تعيين دلالات هذه الحروف — حروف الجدول الهجائي الذي سبق ذكره — بأصواتها حين كانت لغة ، على شيء من الافتراض المقلوب وسبيل هذا التعيين المعلات مطلقا ، وبالأخص منها اللغيف في العربية ، سواء اكان لغيفا مقروفا او مفروقا .

وليس اعتمادها بأخذ معانيها المعجمية على وجه التحديد ، وإنما بأن تنتقل منها بالمقارنة الى ما هو الأدخل في تفكير السانجين واعتباراتهم (١) وإذا لاحظنا العلاقة البينة بين المعتل والمضاعف ، والمضعف الرباعي والمهوز ، في مثل :

(عبي ، عب ، عيب ، عبا) تأكد لنا أيضا صحة ما يراه الشيخ .
والدكتور عبد الصبور شاهين يرى أن « اعتبار المعتل ثنائيا اتجاه سليم من الناحية الصوتية » (٢) .

وحين قال الشيخ العلابي باتخاذ المعلات المختلفة عدة لفهم الثلاثى على وجهه الصحيح أدخل في اعتباره الثلاثى الصحيح أيضا فاضطره ذلك الى التكلف .

(١) المقدمة للشيخ العلابي ص ١٣٠

(٢) في التطور اللغوي ص ١٠٣

فحين تتأمل وجهته في مادة (عبل) . تجده جعلها متفرغة من (علا)
المعتلة ، وأصلها (عل) إما الباء فهي عين الكلمة مكتوفة بالفاء واللام ،
كأنهما سياج لها فسلمت من الحذف ، مع أنها الحرف المحشو المزيد ، وبذل
الحرف المعتل للعوارض حتى حذف : فكان حرف الباء الصحيح المحشو
تعويضاً عن حرف العلة الساقط المحذوف . ولو أسقطنا حرف الباء المزيد
قياساً على سقوط الحرف المعتل لظهرت لنا الكلمة الثلاثية على صورتها
الثنائية الحقيقية ، فإذا هي (عل) فقط .

فأى جامع يجمعها بعد هذا بهاتين المادتين إلى الطريق الطبيعي ، لو
أرجعنا (عبث) بحذف الباء وهو الحرف الوسيط إلى (عبث) التي هي
الثنائية المضعف والتي يكون معلتها (عثا) . . وعلى رسالها تعود (عبد)
إلى (عد) والتي يكون معلتها (عدا) .

ويعلق الدكتور إبراهيم نجا على طريقة الشيخ العلايلي هذه بقولته
إنها : « مبنية على التكلف لأن تطبيقها لا يتم إلا بتجريد الحرف الوسيط ،
الذي هو الباء في المثالين السابقين ثم تناول المادة وفيها المعتلات التي وقع
فيها الحرفان على ترتيبهما . مع أن تجريد مادة من حروف الوسيط إنما يكون
بمنزلة الحذف والإسقاط لذلك الحرف المحشو ، فكيف يسلم من بنية المادة
جزء لا يتجزأ منها ، ثم تظل هذه المادة معبرة دونه عن غرضها تعبيراً
كاملاً » (١) .

أضف إلى ذلك أنه سيقرب على قول الشيخ العلايلي هذا : « عكس
ما ذهب إليه النحاة والصرفيون القدماء : من أن هذه الأفعال المعتلة ترجع
في الأصل إلى بنية ثلاثية ، سواء أكانت معتلة العين أو اللام فكلمة (قام)
من (قوم) ، وكلمة (باع) من (بيع) ، وكلمة (دعا) من
(دعو) وكلمة (سعى) من (سعى) ، كما أن الفعل (وعد) ثلاثي لفظاً
وتقديرًا ! » .

كما أننا نلاحظ « ما في رأى الشيخ — العلايلي — من نظرة وصفية يختلف
بها عن منطق النحاة التعليمي المعيار ، فقد أرادوا طرد أوزان الأفعال على
وتيرة واحدة : توزن بميزان واحد هو (فعل) فحملوا المعتل على الصحيح ،

(١) فقه اللغة العربية — د . إبراهيم نجا — ص ٨٦

وينوا مذهبهم على أساس (الخط العزبي) الذي يشير الى الصوت الطويل
برمز أصلى مستقل : دون الصوت القصير . كما يخلط بين صوتي الواو
اللينة والمخية ، فيشير اليهما برمز واحد ، في مثل (وعد ، ويقوم) ، وكذلك
الياء في مثل (يسر ، وقيل) ، لكل رمز في الخط العربي يمثل عنصرا إذا اعتبار
في الأصالة أو الزيادة « (١) .

ولكن يعذر الشيخ العلالي — عندي — في افتراض التصور ، لأن المرحلة
قديمة ، وعز الدليل ونذر الشاهد ، ولذا فلا مانع من أن نتجاوز عن الوهم
القليل اذا أدى الى تصور مقبول يقوده خيال خصيب ، من عالم أريب ، وعقل
واع حصيف .

ومن يطالع المقدمة للشيخ ، ويرى بصره بالعربية ، وثقافته المتنوعة ،
يصدقه فيما يتصوره ويقتنع بما يقرره .

ومحاولته الفذة لوضع (معجم لغوي) بديع فائق ، تدل على أهليته
لما يرى وتمكنه واقدامه ، وتشهد بصحة ما ذهبنا اليه في براعته ، وتكفينا
أدلته الاحتمالية لذلك .



● والاستاذ جورجى زيدن ، وجهة نظر أخرى في ارجاع الثلاثى الى
ثنائى ، أثارت أيضا اعتراضا عند بعضهم :

ذلك انه اعتبر الثنائى ، هو الأصل لجميع الكلمات ، كراى القائلين بذلك ،
الا انه انفرد بإرجاع الثلاثى الى اصلين ثنائيين ، وأخذ منهما على طريق
النحت ، مثلا : (قطف) وهو مفيد لاقطع وللجمع ترجع الى اصلين هما :
(قط) المفيدة للقطع و (لف) وهو مفيد للقطع وللجمع ترجع الى المفيدة
للجمع . قولدنا منهما بطريق النحت (قطف) المفيدة للمعنيين ، على طريق
النحت باغفال اللام في (لف) ونقل حركتها الى ما قبلها ، فصارت قطف .

وكذلك : (قمش) بمعنى جمع ما على الأرض من فتات ، ترجع لاصلين
هما : (قم) بمعنى كفس ، و (قش) بمعنى جمع ، وتولد من (قم قش)
تمش ، بطريق النحت ، بالغاء القاف الوسطى بطريق التخفيف (٢) . وتلك
محاولة ووجهة نظر لا بأس بها .

(١) في التطور اللغوي — ص ١٠٣

(٢) الفلسفة اللغوية ، لجورجى زيدان ص ٦٢ .

والنحت قديم ، عرفته العرب : فَنَحَتُوا الرِّبَاعِيَّ مِثْلَ : عَيْشَمَ ، وَبَسْمَلَ ،
وَدَمَمَزَ : مِنْ عَبْدِ شَمْسٍ ، وَبَسْمَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَأَدَامَ اللَّهَ عَزَّكَ .
كما نَحَتُوا مِنَ الثَّلَاثِيَّ (ضَبَطَ وَضَبِرَ) ضَبَطَرَ ، بِمَعْنَى الرَّجُلِ الشَّدِيدِ ،
وَضَلَدَمَ مِنْ (ضَلَدَ ، وَضَدَمَ) . . . ففكرة النحت نجدها قديمة قدم لغتنا ،
فهو مسبوقة بها ، ولا شك .

وقرر ابن فارس في معجم (المقاييس) : أن الرباعي والخماسي منحوتان
دائما ، مثل : (ينحترى) بمعنى يندد ، مأخوذ من أصلين : (بحث) عن الشيء ،
و (البثر) وهو ما يظهر على البدن .

ولكن جورجى زيدان جعل النحت فى الثلاثى والثنائى أيضا ، وذلك فضلا
عن انه مجاف لوجهة نظر الأقدمين ، فانه أيضا لا يطرد فى مواد كثيرة ،
فحكاه غير مبنى على استقرار واسع ، كما ذكر الدكتور ابراهيم نجا ، حين
نقده بقوله :

« وما ذكره جورجى زيدان فى ارجاع الكلمة الى اصلين ثنائيين : ان كان
لكل منهما معنى فى نفسه ، واذا لم يتحقق ذلك . . فلا يخلو الامر من ان يكون
لاحد الاصلين معنى فى نفسه اولا : فان كان الاصل الذى له المعنى فى نفسه هو
الامر فعلا ، وكان الحرف المضاف الى ذلك الاصل زيد اعتباطا - وغالبا
ما يكون احد هذه الاحرف (ل . م . ن . ر) - واضيف للمبالغة ، او
تنويع الفعل بما يطابق قصده ، نحو : فض ، رفض ، وهب ، لهب . واذا لم
يكن لاحد الاصلين معنى فى نفسه بالا يكون اسما ولا فعلا ، فلا يخلو من ان
يكون حرفا فى غالب الامر ، وقد يكون اسما مفتقرا الى غيره ، او كان فعلا
فى الاصل ولم يعد مميذا الآن .

وتطبيقا على ذلك ، قالوا : ان كلمة (مال) بمعنى مقتضيات مركبة من
(ما) الموصولة ولام الجر ، وحذف المجرور ، واصله : (مالى) اى الذى
لى ، او (مالك) اى الذى لك . وكذلك كلمة (ويل) اصلها (وى) ،
و (لى) . وبهذا الأسلوب رأى تزيق من اللغويين : ان (ليس) مركبة من (لا)
النافية ، و (ايس) الدالة على الكون المطلق فى بعض اللغات السامية . (١)

(١) فقه اللغة العربية ، دكتور نجا ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

وما رآه جورجى زيدان في هذا الصدد ، هو جزء من القضايا الخمس التي صدر بها كتابه . تذكرها لمبلاقتها الوثيقة بما نحن بضدده وهي :

- ١ - أن اللفاظ المتتارية لفظيا ومعنى هي تنوعات لفظ واحد .
- ٢ - وأن اللفاظ المائعة الدالة على معنى في غيرها (يقصد الأدوات) أنها هي بقايا الفاظ ذات معنى في نفسها .
- ٣ - وأن اللفاظ المائعة الدالة على معنى في نفسها يرد معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائية تحاكي أصواتا طبيعية .
- ٤ - وأن جميع اللفاظ المطلقة ترد قليلة للرد (بالاستقراء) إلى لفظ واحد أو بضعة ألفاظ .
- ٥ - وأن ما يستعمل للدلالة المعنوية من الفاظ ، وضع أصلا للدلالة الحسية ، ثم حمل على المجاز لتشبيهه في الصور الذهنية .

وهو يرمى من ذلك إلى اثبات : « أن لغتنا مؤلفة أصلا من أصول محصورة عدا أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية ، التي ينطق بها الإنسان غريزيا » (١) . وهو استنتاج مقبول .

وإذا أسرف جورجى زيدان في القول بالنحت أى نحت الثلاثى من ثنائيين على رأى البعض فهو خير - في نظرى - من الذين يردون النحت في لغتنا ، أو يقللون منه إلى النثر اليسير والنثرة :

فألاب مرمرجى لا يوافق على اتصاف الحروف المنفصلة بمعان خاصة طبيعية ، ولا بالأحادية ولا بالنحتية في العربية ، أى نحت الثلاثى من ثنائيين ، تبعاً لزمع بعض الأقدمين بأن الرباعى منحوت من ثلاثيين (٢) .

والأستاذ انيس قريحة ، يرى أن « النحت قليل جدا في لغتنا ، مثل ماهية » (ومال) يقول : والوهم أن تظن أن (حوتل) وأشباهاها منحوتة ، وإنما هي مختصرات العبارات وجمل ليست كتبا بالمعنى اللغوى . ويعترف

(١) الفلسفة اللغوية ص ٣٣

(٢) معجميات عربية سامية ص ١٠٣

بالنحت في لغات أخرى ، ويمثل بكلمة (بيولوجيا) المأخوذة من (Bios) بمعنى الحياة ، و Logos بمعنى الكلمة أو العلم .

وكلمة (تلسكوب) المأخوذة من كلمتي Tele بمعنى البعد والمسافة و Scope أى مدى الرؤية .

ويضيف بأن الجذور العربية تأبى النحت ، لأنك إذا حذفنا حرفاً من الحروف الأصلية أفسدت المعنى .

وإذا وفق بعضهم لنحت (برمائى) للحيوان الذى يعيش فى الماء واليابسة و (مخرجية) لتفسير التاريخ على أسس مادية وروحية . فليس معنى هذا أننا نستطيع أن نستفيد من هذه الخاصية اللغوية « (١) . هذا ارتأه الأستاذ اتيس فريحة .

وليس بالرأى ، كما سيجىء .

ووجهة نظر الأب مرمرجى الدومىكى (٢) فى رد النحت أننا إذا قلنا : « أن طائفة من الثلاثيات ممكن صدورها عن ثنائيين أو ثلاثة ، حسب اختلاف مداليلها ، فلا نعتى بذلك أنها مركبة من ثنائيين منحوتين ، بل أنها نتيجة لزيادتين أو ثلاث : الواحدة جرت بالتتويج ، والثانية بالاتحام ، والأخيرة بالتذييل ، مثلاً :

الثنائى (نه) ذيل بالراء ، فنجم عنه (نهر) : بمعنى الزجر .

والثنائى (هر) توج بالنون ، فصدر عنه (نهر) بمطلول جرى .

والثنائى (نر) اقحم فيه الهاء ، فجاء منه (نهر) بنحوى أثار واضاء .

وكذا القول فى الأضداد ، مثلاً (طلع) يدل على الظهور والغياب ، فهو

على رأينا — ليس بمنحوت من (طل) و (طع) ، بل أن الثنائى (طل) ذيل بالمين ، فصدر عنه (طلع) بمعنى ظهر .

والثنائى (طع) اقحم فيه اللام ، فنجم عنه (طلع) بمطلول اطمأن ونزل.

والغياب ضرب من النزول والاطمئنان .

(١) نظريات فى اللغة ص ٧١ ، ٧٢

(٢) راجع المعجمية العربية فى ضوء الثنائية والألسنية السامية لمرمرجى

ص ١٢٥ - ١٢١

فهو لا يرى النحت في أمثال هذه ، ولكن جاء الاكتناز تابعا لاختلاف
المداليل ، كما رأينا بزيادة الحروف .

ورأى أن هذا القول على طلاوته ، يحرم العربية من منفذ من منافذ
تثبيتها الذاتية ، إذ أن النحت أو الاشتقاق الكبار — كما سماه بعضهم —
صنو الاشتقاق بألوانه ، وهو باب عظيم في تنمية اللغة ، و « ديناميكتها »
في الزيادة والتوليد والنماء .

والقول بندرة النحت ، أو الغائه كلية من لغتنا قول فح ، لا يستند إلى
أساس علمي مدروس ، بل اعتبره — أنا بعد بحث ودراسة — من خواص
لغتنا وميزة لها في الثروة اللغوية كطريق من طرق الاشتقاق ، كما سماه
بعضهم بالاشتقاق (الكبار) . ولا تقتصر أمثله على الستين أو السبعين
لفظة — وهي مع ذلك ليست بالقليلة — التي وعنها بعض كتب الأدب واللغة ،
بل هو أكثر من ذلك وأوسع ، لو عالجتنا بابه معالجة فهم واستثمار . وقد
وضع فيه الأستاذ (اسماعيل مظهر) رسالة قيمة ، حاول فيها جعل أسسه
وطرقه معبدة وسلسلة كأنها قواعد وجداول رياضية .

وليس هذا مجال الأفاضلة أو الشرح في هذا الجانب ، وإنما سنفرده
ببحث باذن الله .

ونقول : بأن محاولة الأستاذ جورجى زيدان ورايه في النحت ، أضاف على
الأقل — سندا جديدا ، ورصيدا يضاف إلى أدلة وأساليب
« الثنائية » .

وحسبه ما ذكر من أمثلة واجتهاد توضح جانبا من جوانب الرسم
والأصل اللغوى عند وضعه الأول ، أو عند اشتقاقه بعد ذلك .

* * *

● أما مزاويل الثنائية والألسنية السامية : الأب مرمرجى الدومنى ،
فيسلك في تثبيت دعائم الثنائية ممسك الاستشهاد والمقارنة بين أصوات
العربية من السامية الأم ، لمعرفته للغات عديدة (١) .

(١) يرى الأب مرمرجى — والحق فيها آره — أن المشتغل باللغات =

فيطوف بالقارىء في معاني المادة بين المعاجم العربية ، ويظهر اشتقاقها
بمعانيها الحسية والمعنوية .. ثم يقارنها بمعانيها في أخواتها السامية ..

ثم ينسق ويعلل على كل ما سبق ونكره ، مبينا الرس الثنائى الذى
تضمن الفكرة الاولى من المعانى التى وردت للمادة .

ثم يشير الى كيفية اشتقاق المعانى وقربها او بعدها ، والحقيقتى
والمجازى منها .

ثم يأتى بأمثلة لما تلك المادة التى معه ، ويبين عليها كل المراحل التى
سبق ذكرها ، منسقا ومعللا ، ويخلص من كل ذلك الى أن الجذر الثنائى
واحد ، تدور حوله المعانى ، ومنه أخذت ، وعليه جاء الحرف الزائد .

فهو على سبيل المثال يذكر مادة (بر) بتشديد الراء ، ويرينا المعانى
التي تؤخذ منها في الإستعمالات والاشتقاقات ، كما جاء في العربية وأخواتها
من السامية :

فمادة « بر » في العربية بمعنى : الصدق ، والرحمة ، والطاعة ،
والرواج ، والقبول ، والقهر ، والصلح ، والصلة ، والتزكية ، والمضى ،
والرفعة ، والكثرة ، والغلبة ، وركوب البر ، والملاطفة ، والطاعة ،
والتحرج ، والانفراد ، واسم من أسماء الله الحسنى ، واليابسة ، ومقابل
البحر

وفي « السريانية » بر (Bar) ومن معانيها : بر ، صدق ، سذج ،
بله ، غبى ..

وفي « العبرية » (Barar) ومن معانيها : نظف ، تسم ،
اختار ، ضقل ، فخص :

وفي « الحبشية » (Barara) ومن معانيها : طهر ، صدق ، نفذ ،
تزع ، سرق ...

= والمقارنات لايد وأن يكون متضلعا في لغتين أو أكثر ، مع معرفة فقهها
وتقواعدها ولهجاتها ، فضلا عن معرفة بعض الالسنة غير السامية
التي لها علاقة بالعربية ، او غيرها من الاخوات السامية . وذكر ان
مستسيما : (من علماء السامية) المانيا هو () (١٦٢٤ -
١٧٠٤) كان اختصاصيا بارعا ، وكان يعرف خمسا وعشرين لغة .

وفي « الاكدية » (Bararu) ومن معانيها : اضاء ، لمع ، تلالا ، فحصى ،
استفهم ...

وفي « الأمهرية » ، و « القطرية » جاء الثنائي (بر) بمفهوم (قط ،
وقد) كما في المعجم الدثيني تأليف (Landberg) .
ثم يشير التفسير والتعليل فيرى : أن « بر » في « بر »

ان الفكرة الاولى الحسية المتضمنة في الثنائي (بر) كما في مخائسه
« فر » هي فكرة : الشق ، والقطع ، والفصل ، والابتعاد ، وهي كاملة أو ظاهرة
في بقية المعاني على اختلافها في العربية وأخواتها : فمن القطع بظافة وحقل ،
واختبار وفحص ، والفارغ متفصل عن غيره مما كان يملؤه ، والتائه فارغ من
المحتوى الطيب ، والبلاهة حرمان من العقل . ومن النقاء المادى ينتقل الى
النقاء الادبي والروحي في الفضائل ... وفي مزيد المادة واستقاقاتها ،
يرجع المعاني الأخرى الى الفكرة الاولى : فالبر (القمح) يسمى بذلك
لانفصاله عن تينه .. والقمر يلمع على الدنيا نتيجة الصقل ، والصقل
مكمل لعمل التنظيف والتنقية ...

وبمناسبة ذكر (فر) مقابل (بر) نذكر الأب مرمرجي : ان كلمة (فوريم)
في الاكدية (الاشورية والبابلية) بمعنى السهم ، او القطعة من الارض ،
ويجوز أن يكون مشتقا من الرس الثنائي السامي ، وهو (فر ، او بر) (١) .
وعلى نسق ما جاء في (بر) والفكرة الاولى التي تضمنتها ، تأتي معاني
المواد المكتنزة في : (برا) في العربية ، و (Bra) في السريانية ، و (Bara)
في العبرية ، و (Baru) في الاكدية ، و (هبرا) في الفينيقية ، و (برا) في
السبئية .

ومثل (برا) المواد : (برح) و (برد) (٢) .

وبعد دراسة ومقارنة الاحصاءات والمراجع المتنوعة ، وفي شبه قياس
منطقي يرى الأب مرمرجي : وحدة الاصول والرسائل العربية ، وتفوقها
عددا على اصول ورسائل بقية اللسان السامية ، بل ولعلها أوفر ثروة من

(١) معجمات : عزبية سبطية ص ١٤ - ٢٤ بتصرف .

(٢) المصدر السابق ص ١٤٤ .

لغات العالم أجمع . وهذا قول يحتاج الى مؤازرة واستعانة ودراسة بالحاسب الالكرونى ، لتبيان الحقيقة .

كما يرى أن الاصول الموسومة بالثلاثية والرباعية المجردة ، هي بالحقيقية توسعات اشتقاقية لرساس الثنائية ، التى بها بدأت نشأة اللغة ، وعنهما صدرت جميع المشتقات على تضارب انواعها :

فالرباعى — مع ما يدعيه الصرقيون من مجردتها الرباعية — ترجع بسهولة الى ثلاثيات ، فهى — اذن — ثلاثية مزيدة (١) .

أضف الى ذلك أن الثلاثيات المجردة الشاملة : (المثال ، والاجوف ، والناقص ، والمهموز ، والمضاعف ومكرره) هى بأجمعها قابلة لأرد أيضا الى « الرس الثنائى » فيجدر — من ثم — طرحها من مجوع الاصول الثلاثية ، فيبقى السالم وحده ، وهو كذلك هين رد اغلبته الى الثنائى ، مع استمرار المناسبة المعنوية بينهما ، كما هى باقية بين الثلاثى والرباعى ، وبين الثلاثى ومزيداته .

أما البقية الباقية البائن تعذر ردها من الثلاثى الى الثنائى ، فذلك يمكن عزوه الى ضياع الرساس الثنائية ، أو فقدان عجاوبها الأولية ، مثلا ضاعت ، أو لم ترد الاصول الثلاثية لبعض المزايدات ، أو المشتقات التى بلغ عددها الثمانئة أو أكثر ، كما جاء فى الاحصائيات . فالرد الى « الرس الثنائى » هو الأصل عند الأب مرمى ، وإذا لم يتمكن من ذلك يعزوه الى الفقد والضياع ، كما ضاعت تصاريف بعض الأفعال فى مثل (يدع ، يذر ، عسى ، ليس) ، أو أن الخفاء جاء من خفاء المعنى الاصلى لسبب من أسباب الضياع والفقد .

ويرى طريق توسع الثنائيات — كما أسلفنا — بتكرار الحرف الثانى ، أو بالتكرار والمد معاً ، أو بزيادة الناء فى الآخر ، أو بالثلاثة مجتمعة . . وكل التوسعات المختلفة متضمنة منطوق « الرس الثنائى » المشتقة منه ، وقد احصى منها ثلاثمائة وسبعة وعشرين رسا (٢) .

(١) راجع : هل العربية منطقية لمرجى ص ١٤٥ — ١٥٠

(٢) معجميات عربية سامية ص ٧٢ — ٨٠ بتصرف .

وعلى هذا النمط الذكي الواعي في الضبط والتخريج ، يرد الأب مرمرجي المواد الكثيرة التي تناولها بالشرح والتأصيل ، إلى رسها « الثنائى » ويشير إلى معانيها التي تنوع اختارها ، وينبه على أصلها الذي تنتسب إليه في فروع السامية ، وأماكن تعاورها في الاستعمال مما يدل على فكاء والمعية ، مكنه منها ثقافته الواسعة والواعية .

وفي عجالة نسرد بعض أمثلة ل مواد أشار إلى رسها الثنائى (١) :

مادة (بلد والبلدة) بمعنى أقالم ، من بلد ، أو لبد (بالقلب) مشتق من الثنائى « لب » . ومادة « لحن » من الثنائى (حن) .
ومادة (ملك والملاك) أصله (مل) بمعنى تكلم ، من باب الاطلاق ، وتوسع المعنى فوصل الكلام من باب التقيد .

أما مادة (ملك والملاك) بتخفيف (ملاك) من لأك أو لك ، ومنه الوكة : وملاكة بمعنى رسول ورسالة فأصله الثنائى (آل) . بمعنى : أسرع .
ومادة (أدب) من دأب على سبيل القاب ، وأصله الثنائى (دب)
ومادة (الشعر) من الرس الثنائى (شع) إذا برز ، وانتشر ، وتفرق ، وأضاء .

ومادة (وثب) بمعنى قفز وقعد — على الضد — من (ثب) . ومادة (ساعور) بمعنى النار ، من (سع) دعاء للمعزى وتحريض لها للاقبال ، وتوسع فيه في تسعير النار .

و (الأب) أصل سامى ، من الثنائى (أب) مأخوذة من ميل الطبيعة للانبثاق والايلاء . ومبطله (أم) — بين الباء والميم — وكلاهما يدل على الاندفاع إلى الانفراج في المواليد . و (حواريون) من (حر أو حار) إذا تحرك وسار .

و (الكاهن والكهنوت) من (كه) وكهكه إذا تنفس . و (هيمن) عبرية من (من) والمنة ، أى القوة . و (الفاروق) سامية ، للذى يفصل بين الأمور ، وأيضاً الشديد الفزع ، من (فق) الدال على الانفراج والانفتاح .

(١) راجع معجميات عربية سامية .

هذه أمثلة سقناها ، لمزاويل الثنائية ، تدل على سعة افقه فيما ينادى به ، وتمكنه فيما ارتآه . ومن شاء مزيدا ، فليراجع - ان شاء - تأليفه العديدة في هذا الجانب .

* * *

● ومع ان علماءنا العرب القدامى ، ومعالجينا العربية لم تنص صراحة على القول بالاصول الثنائية كنظرية ، الا ان صنيعها في التطبيق يشير الى ذلك ضمنا ، اذ تبين من تتبع كلامهم - كما أسلفنا - ومن النظر في معالجنا الاصيله - وجود علاقة بين محوى المعنى العام للاصول الثنائية ، وبين الثلاثى المتفرع عن هذه الاصول ، مما يدل على ان « الثنائية » تردت في اذهانهم كنظرية ، ولسناها في اقوالهم ومعالجهم كتطبيق . .

وقد جمع الدكتور أمين فاخر بتتبع وجهد فائق أمثلة كثيرة لذلك في كتابه : (ثنائية اللفاظ في المعاجم العربية ، وعلاقتها بالاصول الثنائية) في دراسة معجمية احصائية ، تؤكد ما ذهبنا اليه .

وهذه أمثلة قليلة تمثل غيضا من فيض ، مما جاء في كتبهم ومواهبهم :
قيادة (عم) اصل ثنائى يدل على العلو والارتفاع . وفي « العين »
للخليل بن احمد : العميم : الطويل من الثبات ، وبه قال ابن فارس (١)
والجوهرى (٢) .

وفي الاصول الثلاثية لهذه المادة نجد المعنى :

فنى (عمد) بالبدال رجل عمدان وعمداتى أى طويل قال ابو عبيدة :
عمدت الشيء اتمته فهو معمود ، وقال تعالى : « ارم ذات العماد » (٣) أى
الطول ، وجاء عند الجوهرى (٤) وابن فارس (٥) ما يؤيد ذلك .

وفي (عمر) بالراء ما يدل على العلو والارتفاع ، كما جاء في الجوهرة (٦) .

-
- (١) المقاييس ١٥/٤
 - (٢) الصحاح ١٦٣/٢
 - (٣) الفجر : ٧
 - (٤) الصحاح ١٥٦/٢
 - (٥) المقاييس ١٣٩/٤
 - (٦) الجوهرة ٣٨٧/٤

وعمر ك الله : دعاء يطول العمر ، والعمرة : الضياع ، ومنه الاهلال
بالعمرة كما ذكر ابن فارس (١) والمعتز ايضا : المعتم على راسه .

وفي (عمق) بالقياف ، معنى الطول احيانا : فقد ذكر ابن فارس (٢) عن
ابى الاعرابى : العمق اذا كان صفة للطريق فهو البعد ، واذا كان صفة
للبنر فهو طول جرابها .

وفي مادة (فص) بالفاء والصاد ، ما يدل على الفصل بين شيئين ،
كما ذكر ابن فارس (٣) .

والفصوص : مفاصل العظام ، قال ابو عبيدة : الا الاصابع . وفص
الجرح : سال . وقال : الجوهرى : فص الامر : مفصله . . ومعنى الفصل
هذا موجود فى ثلاثى هذه المادة :

ففى (فصح) بالحاء ، معنى الانفصال ، يقال : فصح اللبن اذا اخذت
عنه الرغوة ، كما ذكر الجوهرى (٤) .

وفي (فصد) بالذال ، معنى الانفصال ، يقال : فصد العرق والناقة ،
اذا قطع العرق ، فخرج دمه ، كما ذكره ابن دريد وغيره (٥) .

وفي (فصع) بالعين ، معنى خروج شيء عن شيء ايضا (٦) : وقال
الجوهرى (٧) : فصعته من كذا تفصيما ، اى اخرجته فانفصع .

وفي (فصل) باللام ، وضوح معنى الفصل ، كما فى سائر المعاجم ،
ومنه الفصيل اذا انفصل عن الناقة ومفاصل العظام .

وفي (فصم) بالميم ، وضوح معنى الفصل ، كما فى سائر المعاجم ،
فصم الشيء كسره من غير ان يبين وقال تعالى : « لا انفصام لها » (٨) .

(١) المقاييس ١٤١/٤

(٢) المقاييس ١١٤/١

(٣) المقاييس ٤٤٠/٤

(٤) الصحاح ٢٤٤/٢

(٥) الجمهرة ٢٧٢/٢

(٦) المقاييس ٥٠٧/٤

(٧) الصحاح ٢٤٤/٢

(٨) البقرة : ٢٥٦

وفى (نصى) بحرف العلة ، دلالة على الانفصال أيضا ، يقال : نصيت
الشيء أنصيه نصيا ، إذ أبتته منه ، كما ذكر ابن حريد (١) . وقال الجوهري (٢)
نصى الإنسان إذا تخلص من الضيق والبلية ، وتنصيت من الديون إذا
تخلصت منها ، وقال الجوهري أيضا : انصم المطر : أى أطلع (٣) . وانصى
المطر ، أى أطلع (٤) .

ومن العلماء من لم يرتض القول « بالثنائية » ، وراح يعترض على
القائلين بها ، ولكل وجهة هو موليها .

* * *

(١) الجمهرة ٨٤/٣

(٢) انصاح ٢٤٧/٢

(٣) انصاح و (نصم)

(٤) انصاح : (نصى)

نظرية الثلاثية

وجدنا مؤيدي نظرية « الثنائية » يرون ان المواد اللغوية نشأت اول
أمرها ثنائية ، يتركب كل منها من مقطع واحد مطلق : أى من حرفين أولهما
متحرك ، حركته قصيرة ، وثانيهما ساكن .

وان سنة التطور والنمو كانت هى العامل الفعال فى اختراز المادة
الثنائية وجعلها مركبة من ثلاثة احرف فأكثر .

وكثير من المتقدمين والمحدثين من علمائنا العرب ومن غيرهم ، قال
بذلك ، وأشاروا كتبهم اليه فى أبحاثهم ، وان لم ينصوا عليه صراحة .

وقد عاصرت نظرية الثنائية نظرية الثلاثية ، وناوأتها فترة طويلة ، وكان
لها انصارها ومؤيدوها من العلماء العرب وغيرهم قديما وحديثا . وعلماء
الصرف والنحو قديما من المؤيدين لها ، يقولون : بأن أصل الابنية ثلاثة :
حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبدوء به
والموقوف عليه ، لتتألف احكامها .

بل وذهب بعضهم الى ان صيغة الكلمة مطلقا — فى الساميات عموما —
ثلاثية ، وذلك هو القياس فى الاشتقاق ، ابتداء من البابلية القديمة حتى
اللغات الحية الآن ..

وعلى أساس ذلك كان عمل اللغويين واعتباراتهم فى اصول الجذر
الثلاثى للغة ، وقياس ما وجد وما يجد من مفردات اللغة . وهذا تعميم
لا يجوز علميا ، الا اذا ثبت على أساس منهجية .

واضطرهم ذلك الى عد الثنائى ثلاثيا ، ليوافق ميزانهم (فعل)
ويقبل التصريف على مذهبهم ، ولو كان متكلفا . يقول الخليل : « وقد
تجىء أسماء لفظها على حرفين ، وتماها ومعناها على ثلاثة احرف ، مثل
(يد) ، وانما ذهب الثالث لعله أنها جاءت سواكن وخلفها الساكنون ،
مثل : (بأيد) فى آخر الكلمة ، فلما جاء التنوين ساكنا اجتمع ساكنان ،
فتثبت التنوين لانه اعراب ، وذهب الحرف الساكن فاذا أردت معرفتها
فاطلبها فى الجمع والتصغير ، كقولهم : (أيديهم ، ويديه) (١)

(١) العين ، للخليل بن احمد — تحقيق د . عبد الله درويش ص ٥٥ .

وتعسف النحاة في اعتبار كل ثنائي ثلاثي الأصل سقط ثالثه لعلته حتى صار عندهم قاعدة ، مع ان العلة لا علاقة لها بأصل البناء ، بل بالوظيفة النحوية داخل العبارة . فالتقول بأن الثنائي جاء وفق صيغة قياسية ، ثابتة ، وأنه أصيب بعلته ذهبت بعجزه ، أمر أقرب الى الصناعة منه الى السليقة والطبيعة اللغوية .

ولكن ظلت القاعدة مرعية بتوارثها الخلف عن السلف ، يقول ابن مالك :
وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصرف لما قد غير وعلى كل لعل القول
بالثلاثية تآثر كما تآثر تقعيد النحو في العربية بالمنطق الصوري الاغريقي .
فضلا عن ان العقل لا يقر القول بالثلاثية ، الا اذا بلغ الأمر مرحلة
نضج وتفلسف ، واحتياج لتنويع وتصنيف يواكب ما جد وما يجد ، لان
اللغة ظاهرة ترافق المجتمع في نشوئه ونموه وتطوره ، ولم تصنع مسبقا
وفق مقاييس موضوعة ، بل العكس هو الصحيح .

كما أن الثلاثية وما فوقها تمثل مرحلة حضارية في معاني مفرداتها ،
والانتقال من مرحلة العفوية في الوضع الى القصد والتفكير فيه .

ونذكر بعضهم : أن الثلاثي أكثر وأخف ، بل وأفصح من غيره :

يقول ابن جنى : « ان الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي .
فأكثرها استعمالا ، وأعدلها تركيبا ، هو الثلاثي . وذلك لانه حرف
يبتدأ به ، وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه .

وليس اعتدال الثلاثي لقلته خروجها فحسب ، ولو كان كذلك لكان الثنائي
أكثر منه اعتدالا ، لانه أقل حروفا ، وليس كذلك :

الا ترى ان ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا تقدر له فيما جاء من ذوات
الثلاثة ، وأقل منه ما جاء على حرف واحد . فتمكن الثلاثي اذن انما
هو لقلته خروجها ، ولشيء آخر : وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه
ولامه ، وذلك لتباينهما وتعمادي حالتهما :

ألا ترى أن المبتدأ يسه لا يكون الا متحركا ، وأن الموقوف عليه لا
يكون الا ساكنا . فلما تناقرت حالهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لتلايفجأوا .

الحس بضد ما كان آخذا فيه ، ومنصبا اليه ، فقد وضع بذلك خفة
الثلاثى « (١)

فأين جنى يعتد بالكثرة في استعمال الثلاثى وصوره ، مع اننا
نعده ثنائيا نوعه الحرف الثالث .

وكلامه عن اعتدال تركيب الثلاثى يشبه كلام الفلاسفة ، وتفكير
المناطق ، واللغة قامت اول ما قامت بعيدة عن العقل والمنطق ، تسابير
سذاجة البدائيين واعتباراتهم .

ولسنا نرى تعاميا بين متحرك وساكن . وحسبنا ان ابن جنى اشار
الى الثنائى والاحادى .

والدكتور محمد حلمى موسى فى كتابه : (احصاء جذور الصحاح
بالكومبيوتر) ذكر : ان الجذور الثلاثية جاءت فى العربية بنسبة ٨٥٣٧٪
الى جميع الجذور التى تبلغ ٥٦٣٩ جذرا . والجذور الرباعية جاءت
بنسبة ١٣٥٨٤٪ الى جميع الجذور وجاءت الجذور الخماسية بنسبة
٦٧٤٪ . وجاءت الجذور الثنائية بنسبة ٣٧٪ الى كل الجذور « .
وسنعقب على ذلك بعد قليل ، بكثرة الثنائى .

ولعل قلة الثنائى فى نظر القدامى والمحدثين ترجع الى عد الثنائى بدون
تضعيف للحرف الثانى ، مع ان مضاعفات الثنائى فى العربية يقابلها
فى الساميات الثنائى بدون تضعيف : اى ان كل المضاعفات فى العربية
هى بالحقيقة ثنائيات ، والثنائى وارد فى كل الساميات متصفا بمعنى
حقيقى وتام . وقد ورد بهذه الطريقة كثيرا من الثنائيات كما ذكر الأب مرمجى
الدومنى . (٢)

والمجمع اللغوى المصرى يعتبر الاخ لغة فى الاخ ، واصله : اخو ،
مخذفت الواو ، اى ان الثنائى المضعف فيه لغتان : التضعيف
وغيره . فاذا ساوينا الثنائى المضعف بما اصله ثلاثى ، فأولى ان تكون
المساواة فيما لم يظهر فيه اصل ثلاثى .

(١) الخصائص ٥٥/١ .

(٢) المعجم الوسيط (ج ١) اخ - اخو ، والمعجمية للاب مرمجى .

وحكى السيوطى فى المزهرة قول بهاء الدين السبكى فى عروس الأفراس بان : « الثلاثى أحسن من الثنائى والخماسى . . . وان من شروط الفصاحة توسط الكلمة بين قلة الحروف وكثرتها ، والمتوسطة ثلاثة احرف » . وهذا كلام فى الجمال ، ونحن فى الكمال قبل الجمال .

وعلى كل لم تسلم هذه النظرية (الثلاثية) من النقد والأخذ والرد ، وتطرقت اليها المغامز والاحتمالات ، حتى من بين مؤيديها ، والقائلين بها ، وهالك طرفا من ذلك :

قالوا : ان نظام الصرف العربى هو نظام صوتى بالدرجة الاولى ، وان لخطأ القدماء فربطوا بينه وبين الشكل الكتابى ، وقد تسفح لنا فرصة . . لتقديم بعض شواهد هذا الخطأ ، بين الظواهر المتباعدة ، داخل نظام علمى ملفق ، قام على احكامه ذكاء القدماء ، وقلدتهم فيه الاجيال حتى يومنا هذا . . « (١) » .

ومعنى هذا انه لا بد من اعادة النظر فى قواعد العربية ، وفق نظريات علم اللغة الحديثة . اذ مع احترامنا لعلمائنا القدامى ، والقول بفضلهم وسبقهم ، الا ان قلة امكاناتهم وقتذاك ، وما جد الآن من تقنيات ، جعل مسافة الخلف فى الأصوات واسعة .

ومن علمائنا من يزى — بعد عرض النظريتين — أن نسائر « وجهة نظر القائلين بأن أصول الألفاظ ثلاثة ، كما هو موجود فى الاستعمال فعلا :

لان مرحلة الاشتراك فى الحرفين مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها بجديا الا ضمن بحث تاريخى .

ولان الأمثلة التى ذكرها « الثنائيون » لا تكفى لاثبات نظريتهم على استقراء واسع .

ولانه لا بد من اشتراك الساميات كلها — كأخوات للعربية — فى بحث واسع عن تلك المرحلة التاريخية . . .

ثم يذكر : ان البحث فى ظاهرة الثنائية لم يجيء عقو الخاطر ، بل

(١) فى التطور اللغوى د . عبد الصبور شاهين ، ص ٢٠ .

لا بد وان في العربية من أسرارها وروابطها ، ما هو جدير بالبحث والتحري والامعان . . ويدعو المهتمين باللغة الي متابعة البحث ، للوصول الي الرأي القاطع في المشكلة . « (١)

وهو بذلك يساند الثلاثية كواقع كثير فعلى ، ويشير اليها كحدث وقع في مرحلة تاريخية ، يعوزه البحث الواسع العميق ، والمقارنة الواجبة الواعية . وكان الاولى - في نظرنا اعتبار الثنائية من مخدرات النشأة الاولى للغة ، الدال على قدم تاريخها ، ومدى التطور الذي لصابها ، والنمو الذي بلغته كما انه يدعو الي دراسة الساميات وهذا ما ندعو اليه وترحب به .

وبعضهم يرى أن الأمر وان انحدر في أصول العربية من الثنائية انه يعترف بواقع الثلاثية الآن ، يقول : « ومن استعراض حقل المفاهيم العربية نجد ان هذه - أمثلة الثنائية - وان جاءت من حرفين أصليين خصهما بمعنى واضح حرف ثالث - تتألف الآن من ثلاثة حروف صامتة ، تؤدي بتجميعها فكرة عامة .

ولئن عرفت العربية عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعود الي أصول غير ثلاثية ، تعدل ما هو غير ثلاثي ، وتدخله في صميم التركيب العربي : أي تنطلق معظم الكلمات العربية من مرتكز بنياني اساسي ، هو الاصل الثلاثي « (٢) .

فهو يشير الي الثنائي ، ويعترف بالثلاثي لكثرة استعماله ، وكان أولى به أن يشير الي ان الثنائية من هذا المنطلق : من مخدرات النشأة الاولى للغة ، أي عهد ما قبل القياس ، قبل ان تستقيم على قياس وقواعد .

لا ان يحكم بأن الثنائية تشكل مرحلة تاريخية من مراحل التطور ، وتحولت الي أصول ثلاثية ، بفعل تحولات داخلية بحتة ، كالمد والتضعيف والزيادة .

* * *

(١) نغم اللغة العربية د . ابراهيم نجا ، ص ٨٨ ، ٧٩ .

(٢) الألسنية العربية ، للإستاذ ريمون طحان ، ص ٨٦ .

ونجد من أيد « الثلاثية » من المستشرقين ، يشير إلى احتمالات
تؤيد « الثنائية » في اللغات السامية بـ علامة — أكثر من الثلاثية :
يقول العلامة الألماني (جرينس) :

ان ثلاثية الأصول اللغوية في الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد في اللغات
السامية ، ادرجة ان اللغة في بعض الحالات تصطنع طرائق معينة
للاحتفاظ بثلاثية الأصول ذات المقطعين ، ولو بصفة ظاهرة ، كما في :
(عدة وثقة) وكما في الأسماء الستة العربية .

غير أن كثيرا من الأصول الثلاثية يمكن ردها إلى أصول ثنائية ،
فسميها جذورا ، تفرعت منها جنوع ثلاثية وفوق الثلاثية . (١)
وفي نفس الاتجاه ، يقول العلامة ، (ريتان) الفرنسي :

« أن من بين الأصول الثلاثية أنواعا من الأفعال ، تعد ثنائية ولا تعد
ثلاثية ، إلا لاعتبارات صرفية ، تلك هي الأفعال المضعفة والمعتلة التي
لا يكون فيها لتكرار الحرف الثاني ، أو لإضافة حرف العلة تأثير يذكر في تغيير
المعنى الأساسي الذي يفيد الأصل « الثنائي » ، ومثل لذلك بمادة :
(ند) وناد ، وتندد ، وندا ، بمعنى تمايل وتفرق . .

ثم يعود (ريتان) فيقول : « وان الأفعال الثلاثية المركبة من حروف
صحيحة ، نجد في جميع الحالات تقريبا أن أحد أحرفها الثلاثية أضعف من
الآخرين ، وأنه لا يحدث في المعنى الأساسي إلا تعديلا طفيفا » (٢) .

فهو يعد من الأفعال الثلاثية أفعالا ثنائية الأصل ، وان كانت ثلاثية
الصورة لاعتبارات صرفية ، ويجعل أحد الأحرف الثلاثية ضعيفا ، ولو
كان صحيحا .

وهذه ظاهرة تستوقف النظر وتواكب ما ارتأه الشيخ العلابي حين
جعل (عبل) من (علا) المعتلة ، وأصلها (عل) (٣) .

-
- (١) مجلة كلية الآداب الليبية ج ٤ ص ٢٠٨ .
 - (٢) المصدر السابق ص ٢٠٩ .
 - (٣) فقه اللغة العربية للدكتور نجا ، ص ٨٦ .

ونجد من الباحثين من يضع مفردات العربية في نظام رياضي ، قوامه الهيكل الثلاثي ، وكأنه بذلك يضعنا أمام الأمر الواقع ، غيرى : أن العربية لغة الأحرف التي تخضع في وضع مفرداتها لنظام رياضي متكامل ، يتألف الهيكل عادة من ثلاثة حروف صامتة ، ترتبط به ، أو تتجمع حروفه لتؤدي فكرة عامة حسية قد تعمل بها عوامل التجريد ، والتصعيد ، والتعميم ، والتخصيص ، والانتقال بالمعنى (Mu Tation) ويتخذ الهيكل الأصلي أجسادا وأشكالا وصيغا تعود رغم تنوع معناها إلى الفكرة الأساسية المشتركة .

والطريف أن النظام الرياضي المتكامل - الذي اعتقده - جملته يقدم على إحصائيات عددية ، نظن أن لغتنا لا تتصله عمليا ، يقول :

« ويمكن إحصاء المفردات العربية التي تتألف من صوت واحد بالطريقة التالية : تتألف أصوات اللغة العربية الصامتة من ٢٩ حرفا - باعتبار الهمزة - تدخل عليها الحركات الخفيفة والمدودة ، (أي الفتح والضم والكسر ، في حالتى الحركتين : الخفيفة والمدودة) فيكون ما يتألف من حرف واحد هو $٦ \times ٢٩ = ١٧٤$ مثل : (فم = فا ، في ، فو ، فآ ، فو ، فى ، ذى ، ... وبعض حروف العطف ، والاستفهام ، والجر ، والقسم ، والنحية ، والنداء . وبعض الضمائر المتصلة المرفوعة ، والمنصوبة ، والمجرورة .

وفي (أمر) اللغيف المفروق ، مثل : ق ، ف ، ش ، ... من : وقى ، وفى ، وشى . وأشبع العرب وهن الصوت المنهوك بهاء السكت ، فقالوا : قه ، وفه ، وشه (١) .

ويذكر أن العربية اعتمدت في وضع مفردات تتألف من حرفين صامتين ، تضاف إليهما الحركات الخفيفة والثقيلة ، ويتم ذلك نظريا بالعملية الحسابية التالية : ٢٩ حرفا ، أو ٢٨ (باسقاط الهمزة التي تتلاشى أحيانا في حركات المد) فتكون $٢٧ \times ٢٨ = ٧٥٦$ ، ولا نجد عمليا في العربية إلا عشرات من الكلمات فقط ، وردت في بعض كتب اللغة ، مثل (أب ، أم ، أخ ، أخت ، حم ، دم ، يد ، بن ، بنت ، اسم ، شفة ، رئة ، ...) وقد

(١) الألسنة العربية ، للاستاذ ريمون طحان ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

ألحقت ببعض هذه الثنائيات أحرف إضافية ثلاث لفظها ، وأدخلتها في الشكل العربي السائد والثنائع . (١)

ولأنه يرى أن معظم الكلمات في العربية ينشأ عن أصول ثلاثية (ثلاثة حروف صامتة وغير مصوتة) ، هي حجر الزاوية في إقامة صرح التنظيم الرياضي اللغوي المتكامل ، يقول : أن الثلاثي هو الذي يؤدي إلى اكتشاف العربية ، ويحدث ذلك نظريا على الشكل التالي :

$26 \times 27 \times 28$ (باهمال تنوع حركات الاصول الثلاثية) ينتج ١٩٦٥٦ . ويذكر أن العربية قد تكفي بعدد صغير من الجذور (٣٠٠٠ تقريبا) يتم بموجبها وضع معظم الكلمات العربية .

وبالتنظيم الرياضي اللغوي ، يرى اننا لو استقرنا الاصول الرباعية ، لأفضى الأمر إلى لغة رمزية ، تفوق فيها وسائل التعبير المفاهيم التي قد يستوعبها الفكر البشري ، إذ ينشأ عن الاستثمار : $25 \times 26 \times 27 \times 28 = 491400$ ويضاف إلى هذا الجدد المربع من الجذور مشتقات الرباعي (٢) .

فالاستاذ (ريمون) يشير إلى أن اللغة العربية قد تكفي بعدد صغير من الجذور ، يمكن أن تكون (٣٠٠٠) ، وفي ذلك رد على من يدعى أن الاحصاء اللغوي للثنائيات في لغتنا أقل من أن تفي بحاجة الإنسان ، وبخاصة إذا زدنا كثيرا من أصول الثلاثيات إلى ثنائيات ، وأيضا إذا استعنا قدر من جذور الرياضيات الرياضية اللغوية .

أما احصائياته اللغوية بعامة فإن لغتنا - عمليا - لا تتحملها ، لأن اللغة - أي لغة - تنشأ طبيعياً متدرجة ، تلاحق المضامين الاجتماعية التي سبق المداليل اللغوية ، قلة وكثرة وضيقا ووسعة ، تبعاً للتطور والحضارة ، يقول الأب مزمجى :

« اللغة تابعة السنة الطبيعية :

فهي خاصة لأحوال الإنسان المختلفة ، ولأعضاء نطقه ، وللتطورات الاجتماعية وغيرها من المؤثرات .

(١) المصدر السابق ص ٧٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٦ ، ٨٨ .

وهي في بعض اجزائها : قياسية ، منتظمة ، محكمة ، وفي البعض الآخر : سماعية لا ضابط ولا قيد لها .

وقواعدها ليست قواعد حسابية رياضية .

ولا هي شبه الكتب المعدة للطبع التي تضيق حروفها ، وتضيق صحائفها بالآلة الطابعة ، فيمكن الطباع أن يستخرج منها عددا من النسخ غير المحصاة ، واحدها ضمنية أختها ، دون اختلاف « (1) .

وهذا الكلام بما نحن فيه اليق وأنسب ، ويتشبه مع طبيعة اللفظة التي قدما انها لم تكن في اول امرها منطقية ، لأنها حينئذ لم تعرف المنطق ، ولكنها واكبت الطبيعة والحياة في تدرجها ، سنة الحياة والأحياء .

* * *

(1) معجميات عربية سماعية ص 108

الثنائية في الميزان

القائلون بنظرية « الثنائية » منطقيون ، ولم يبدأوا من فراغ ، ولم يكونوا أسارى الوهم والخداع ، كما لم يدغمهم التحرض والجرأة على قول ما قالوا ، وما اثر في وجههم من اعتراضات لم تثبت عند التنفيذ :

● فقد استنتج (جورجى زيدان) : ان لغتنا مؤلفة اصلا من اصول محصورة عدا ، أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الاصوات الخارجية ، وبعضها عن الاصوات الطبيعية التي ينطق بها اللسان غريزيا . وبنى استنتاجه على مرتكزين يؤيدهما الواقع ، وتسندهما الشواهد ويخدمان قضية الثنائية ، وهما - كما اسلفنا -

ان الالفاظ المائعة الدالة على معنى في غيرها - ويقصد بها الأدوات - انها هي بقايا الفاظ ذات معنى في نفسها .

وان الالفاظ المائعة الدالة على معنى في نفسها يرد معظمها بالاستقراء الى اصول ثنائية تحاكي اصواتا طبيعية ، ونظم الاسماء والافعال وما يشتق منها .

وحين قرر ذلك جورجى زيدان ، لاحظ ان الالفاظ المتحدة تتقارب لفظا عند اشتراكها في حرفين ، هما : حامل المعنى الاصلى ، ثم يأتى الحرف الثالث - على الجذور الثنائية التي هي حوامل المعانى - لتنويع المادة اللغوية ، وتطوير الاستعمال الدلالي فقط ، عن طريق الاشتقاق الكبير ، والكبير ، والكبار (النحت) .

وهو بتقريره ليس بدعا بين اللغويين ، فقد اشار الى ذلك : الخليل ابن احمد ، وسيبويه ، والفارسي ، وابن جنى ، وابن فارس ..

ووصف بعضهم هذا الاتجاه بالمغالاة ، وأحلام اليقظة والتخيلات . يقول الدكتور انيس : « لقد غالى ابن جنى في هذا ، ومعه الثعالبي صاحب (فقه اللغة) : اذ جعل مجرد الاشتراك في اصلين فقط من الاصول الثلاثة دليلا على الاشتراك في علم لبعض الكلمات ، فيقرر : ان المعنى العام (للترقة) يكون بصوتى (الفاء والراء) ، والمعنى العام (للمقطع) يكون (بالقاف والطاء)

أنى غير ذلك من تخيلات وتأملات تشبه أحلام اليقظة ، عند رجل ، اشتد
ولعه وأعجابه باللغة العربية ، فيتصور فيها ما ليس منها ، واضنى عليها
من مظاهر السحر ما لا يضح في الأذهان ولا تتصف به لغات من لغات
البشر « (١) » .

وفي قول الدكتور انيس الغام سريع للمسألة برمتها ، وإهمال لها
تقرره الأقدمون في هذا الصدد ، وما حوته بطون المعاجم وقبله العقل
وأيده الإستعمال ، والتنوق الراقى .

ومن يطلع على البحث التطبيقي عن : (ثنائية الانفاظ في المعاجم العربية
وعلاقتها بالأصول الثلاثية) ، ويتابع ما بدأه بتان وروية ، يجد صدق
وثبات وصحة ما قرره السلف من علمائنا .

والشيخ العلابي يمتدح جورجى زيدان بأنه : تنبه الى أن الثلاثى متفرع
عن ثنائى سابق لا فى الاشتقاق فقط ، كما فهمه الأقدمون حين ذهبوا يطبقونه
فى الأبدال وتعاقب الحروف ، بل فى النشوء اللغوى أيضا .

ويضيف الشيخ العلابي : بأننا اذا حاولنا انصافا ، فلم تكن أفكاره
فى فحواها بأكثر من أفكار كتاب « العين » التى بثها الخليل بن أحمد ،
وأرسلها أرسالا (٢) .

ولذا يدعونا الدكتور عبد الصبور شاهين ، الى أن نحسن تتبع آراء
الأقدمين فى مظانها ، وإن نستقصى بصورة كاملة مذاهبهم ، ليتم تحقيق
التكامل بين آرائنا وآراء الأقدمين . (٣) وهى دعوة حرية بالمسارعة بالقبول ،
فخدبة لغة الضاد .

* * *

● وينفق أصل الوضع اللغوى عند العلماء القائلين بالثنائية ، مع
الواقع والطبيعة فى تدرج الأشياء :

(١) من أسرار اللغة ، ص ٦٧ .

(٢) مقدمة العلابي ص ١٣٦ .

(٣) فى التطور اللغوى ص ٩٠ .

فقد نطق الانسان اولا بمقاطع واحدة ، او (هجاء واحدا) - كما يرى الاب انستاس الكرملى - اى بناء مكونا من صامت ومصوت (سواء اكان المصوت فتحة ام كسرة ام ضمة) وربما اتبعه بصامت ، فتكون الصورة المقطعية ، وهى بذلك فى اجمالها اشارة الى مصطلح الهجاء الواحد ، وتلك نظرة تساير الواقع ، ولا تختلف نظرة الاب مرمجى عن هذه النظرية الا بمصطلح شكلى ، هو الثنائية ، لان الكلمات بين يديه تتكون من رمزين مكتوبين ، يضرف النظر عما بها من مصوتات هى فى الحقيقة عناصر صوتية اساسية .

ورايانا كيف جعل الشيخ الملايلى ادوار اللغة متدرجة شبه طبيعية تترقى فى ادوارها بترقى الانسان ومتطلبات حاجياته . فملك الانسان لذلك سلوك « الاحادية » ، ثم « الثنائية » فى اختراع اللغة ، ثم كان اكتنازها بعدئذ لتكون اكثر خصوبة واسخى عطاء ، فتتمكن من العطاء الواسع ، والوفاء بما تتطلبه الحياة والاحياء .

فكان الدور الاول ، للمقطع الاحادى البسيط للانسان البدائى .

والثانى للمقطعين ، حين ترقى الانسان بعض الشيء ، فحاكى اصوات الطبيعة .

وكان الدور الثالث للجمع بين الدورين السابقين ، فالف منها دلالة مركبة ، تفى بتغطية متطلباته والمداليل الاجتماعية التى تدرجت فى خمس حلقات طالت حتى بلغ الانسان رقيه ، والحضارة ذروتها .

وذلك لان : « طريقة الاشتقاق والتوسع فى التسميات قائمة على الارتقاء من الاقل والانقص الى الاكثر والاكمل ، اى حسب السنة الطبيعية : سنة الرقى ، وليس بالعكس الا من باب الاختزال وهو نادر ، ولا يحدث فى طور التكوين والنشوء ، بل فى عصر الكهولة والهرم ... والعلاقة الأساسية الثابتة - غالبا - وجودها بين المشتق والمشتق منه هى اللصبة المعنوية ، مع توسع الدلالة وتطورها : بالانتقال من حيز المعانى المادية الحسية ، الى حيز المداليل المجردة والمجازية ، ثم العقلية والروحية » .

هذا بعض ما قاله الاب مرمجى تأييدا لسنة الترقى الطبيعية فى اللغة ، شان اى شىء يتدرج ولا بأس به من طريق - معقول - لتوسع اللغة ، وتكثير مفرداتها ، لتغطية الاحداث والمنطلقات حقيقة وخطلا وخيالا ، وكمالا وجمالا .

والأب مرمجى يؤكد ، ويصر — في موضوعية وخبرة — على أن الزيادة —
التي تمت بها التوسعات — لم تكن اعتباطا ولا عشوائية ، : « دون ضبط
الحرف المطلوب ، ودون تخصيص الدور القائم به في ميدان الزيادة » ،
وبملاحظة : انه . « في طور التكون اللغوي تبدأ الزيادة بالحروف عن طريق
السمع دون القياس ، فتنشأ بضرب من الفوضى ، ثم تسر رويدا رويدا في
سبيل التكامل والاستقرار ، فمنها ما يبلغ درجة القاعدة والقياس المطلق أو
النسبي ، ومنها ما يتخلف فيبقى دون نظام ... وقد تجرى هذه الزيادة
بالحروف ، بعض الأحيان لمقاصد تلوح متضاربة ، لا بل متضادة : « كياء
المضارعة التي تستعمل « للغائب ، والمثنى ، والجمع : المذكر والمؤنث ...
والتاء التي تدل على المخاطب المذكر والمؤنث ، وعلى المثنى والجمع
المذكر والمؤنث » .

وهذا ما ذكره الأب مرمجى ردا على اعتراض (J.A.D.M.) في
مجلة (Arientia) الصادرة في رومة (١) بأن الزيادة التي تذكر تتوججا أو
أقحاما أو تذيلا — إنما هي اعتباطية وغير منضبطة .

وهذا الرد منطقي يتمشى مع طبيعة اللغة واقعا ، وتاريخا محفوظا
يؤيده السماع والقياس والاستعمال ، وبخاصة في فترة التدرج وعدم
الاستقرار اللغوي التام .

يقول الشيخ العلايلي :

ان العطاء الواسع والاحكام اللغوي ، إنما حصل حين صار الثلاثي
وحدة الكلمة ، فتوسع بالاشتقاق والتصريف ، أما حين كانت الاضافة
للبناء ، كانت الاضافة للثنائي ، وعلى ذلك :

فقد كانت الزيادة للبناء ، وهي ما تضاف للثنائي ، لصوغ الثلاثي ،
وموضعها الوسط .

وحين كانت ثلاثي ، وتضاف الى الثلاثي لتحصيل الرباعي وغيره ،
وموضعها الآخر .

وحين كانت لتصريف ، كتفعل واستعمل ... كان موضعها الاول غالبا .
وواقع اللقمة يثبت ما قاله الشيخ العلايلي في البناء والاشتقاق والزيادة ،
والعربي يملك لغته وهي شغله الشاغل ، تترقى معه ، وينمى حين تضطره
الحاجة بوعي وسهولة ، والحاجة أم الاختراع والتطوير .

* * *

(١) جزء ١ ، مجلد ١٩ ص ٢٠٧

من ميزات الشنائية

● أصحاب نظرية الثنائية ، يحلون المشاكل اللغوية ، دونما عناء ولا تعسف :

من المسلم في اصول اللغة ، أن هناك مناسبة بين اللفظ والمعنى تظهر للمقابل الحصيف .

وأن المادة تدور حول معنى واحد ، مثل : حدق ، وأحدق ، والحديقة .
بمعنى الإحاطة .

وأن معاني البناء الواحد تتلاقى معها اختلفت أوضاع حروفه ، مثل :
ركب ، وكرب ، وبرك ، وريك ، وبكر ، وكبر . . بمعنى عظم واشتد وأجهد .

وأن الألفاظ تتقارب لتقارب المعاني : مثل : أُر ، وهز . . بمعنى التحريك . وقد تنشأ مشاكل من اختلاف دلالة الثلاثى أحيانا ، مثل : (نهر) التي وردت في جميع الساميات عدا الحبشية ، بمعنى : (الجرى أو السيلان) ، وبمعنى : الزجر في العربية ، وبمعنى النور والضياء) :

فالمعاني كما تبدو متباعدة ، لا يربطها رابط . وهنا تختلف النظرة لحل المشاكل :

فالحل من منطلق أصحاب نظرية « الثلاثية » يدخل في نطاق الفرض والتخمين والاحتمال .

فقد أشاد بعض العلماء (١) ، بمحاولة الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس (٢) حين لخص العوامل التي تسبب تغير المعنى عند تعدد دلالات اللفظ ، فهي :
قد تكون بسبب الانتقال من الحقيقة الى المجاز .

أو بسبب سوء فهم المعنى ، كما يحدث للأطفال أحيانا في البيئات المنعزلة .

(١) في التطور اللغوي ، للدكتور عبد الصبور شاهين ص ١٢١ —

١٢٢ بتصرف .

(٢) في اللهجات العربية ص ١٩٩ وما بعدها .

أو بسبب استعارة اللغة لكلمة تماثل صورة لكلمة فيها ، مثل استعارة « البرج » بمعنى الحصن من (اليونانية) على حين أن مادة (برج) تقيّد في العربية : التزين أو صفة خاصة في العيون .

أو بسبب تسيان معنى الكلمة الأصلية القديم ، ثم استعمالها في معنى جديد يهرو الزمن ، مثل : (الهجرس) بمعنى (القرد) في الحجاز ، وبمعنى (الثعلب) عند بني تميم .

أو بسبب تطور الصورة الصوتية في لفظة ، حتى توافقت مع صورة صوتية أخرى ذات معنى مستقل ، كدلالة (التغب) بالتاء ، على معنيين هما : الوسخ والدرن ، والقحط والجوع . ويظهر أن دلالتها الأصلية هي (الوسخ والدرن) أما دلالتها على (الجوع) فنأشئة عن تطور لفظية (السغب) في بعض البيئات التي تقلب السين تاء ، كما يقول بعض أهل اليمن (النسات) بدلا من (الناس) ، ثم جاء جامعو اللغة ونسبوا معنيين مختلفين لكلمة (التغب) وعدوها من المشترك اللفظي « . ويرى الدكتور انيس بأن المعاجم فيها الكثير من ذلك .

أما أصحاب « الثنائية » فهم يرون : أن الثلاثي (نهر) ليس أصلا لهذه المعاني على نسق واحد ، بل كل واحد منها أت من مصدر خاص به ، وما الثلاثي إلا بمثابة الحوض الذي تصب فيه مياه منبجسة من ثلاثة ينابيع ، فتتلاقى فيه ، فينشأ من ذلك لفظ واحد ذو ثلاثة معان « .

وعلى حسب معرفة موقع الحرف الذي تلت المادة « الثنائية » — فتويجا ، أو اتحاما أو تذيلا — نجد المعنى المناسب ، لأن المادة الثلاثية صادرة نسبة إلى كل معنى من معانيها عن ثنائي خاص ، بينه وبين الثلاثي المشتق منه صلة معنوية ثابتة « كما يقرر الأب مرمرجي (١) ، مثلا :

الثنائي : (نه) ذيل بالراء ، فنجم عنه (نهر) بمعنى الزجر ، وقد وردت صورة الثنائي في المضاعف (نهه) .

(والثنائي : (هر) توج بالنون ... فصدر عنه (نهر) ، بمعنى الجرى . أو السيلان ويشهد له (هرهر) لصوت الماء الكثير .

(١) المعجمية ص ١٣٥ — ١٤١ ، ومعجميات عربية ص ٢٠٠

(والثنائي : (تر) اقجم فيه الهاء ، فجاء منه (نهر) بفحوى انار
واضاء ، وجاء من الثلاثى الاجوف (نار) بمعنى اضاء ، ومنه لفظ (النار)
للاشتعال ، و (النور) وهو الضياء) .

واين هذا مما ذكره الدكتور انيس من احتمالات وتقديرات وتاويلات ؟

وقس على هذا النمط في الأضداد (طلع) بمعنى ظهر وغاب ، من
الثنائي (طل) وذيل بالعين ، مصدر عنه طلع بمعنى ظهر . والثنائي (طع)
اقجم فيه اللام ، فنجم عنه طلع ، بمحلول اطمان ونزل ، وهو منحوت من
(طل) و (طع) على طريقة (جورجى زيدان) ، وان كان لا يرتضى هذه
الطريقة الاب مرجي .

قس على ذلك أيضا (امر) من (أم) و (حمر و خمر) من

(حم و خم) . . . (3) .

وتلك طريقة فيها من السهولة ما حل المشكل ، وأرضى الباحث ،
وأوصله الى راحة في خط يتسم بالدقة والطرافة ، وتمزره الشواهد .

● معتل الأفعال في العربية والساميات عموما ثنائي لا ثلاثى ، وبخاصة

في حالته الاولى :

فقد امتد خلاف العلماء في ثنائية الأفعال المعتلة ، من العربية الى
أخواتها في السامية على نحو ما يروى عن (الأب هنرى فليش) في دراسته
للنحو السامى : فالبعض يفترض ثنائيتها منذ بدايتها ، وآخرون يقرون أنها
نشأت ثلاثية .

ويقول المستشرق (ف . ر . ر . بلاك ان الموقف الأول — ونحن معه
في ذلك — طبيعى ، لان المصوت الطويل في الأفعال التى يكون الصامت
الثانى من أصلها واوا أو ياء ، انما يأتى من اطالة المصوت القصير الداخلى
في الثنائى (قل Qala) فتصير (قال Qaala وكذلك قل Qila) تصير (قيل Qiila)
و (يقل Yalqolo) تصير (يقول Yalqoolo) . وبهذا دخلت في نظام الفعل الثلاثى .
بينما يؤيد الأب (هنرى فليش) انها كانت منذ البدائية ثلاثية ، اذ

(1) المصدر السابق .

يلاحظ هذا الوضع الثلاثي لها في الجفرية والتجربة من اللغات الحيثية ،
ولأنّ الأصوات الطويلة إنما هي نتيجة القلب أو الحذف « (١) » .
ولكن إذا علمنا :

أن (الأب غليش) يقرر أن في العربية وفي أخواتها الساميات أصولا
ثنائية .

وأن المستشرق (رينان الفرنسي) يقول — كما ذكرنا من قبل — بثنائية
المعتل من الأفعال ، لأن إضافة حرف الغلة ليس له تأثير يذكر في تغيير
المعنى الأساسي الذي يبيده الأصل الثنائي ، بل ويمتد عدم التأثير السابق
إلى الفعل الصحيح غالبا ، لأن أحد حروفه أضعف من الآخرين .

وإذا تذكّرنا أن الشيخ العلابي قال : أن المعتل من بقايا العهد
السحيقة ، وأنها أثرية وجدت قبل انتظام الوضع اللغوي ، وأن اعتبار المعتل
ثنائي هو اتجاه سليم من الناحية الصوتية ، كما جاء في (التطور اللغوي) .

إذا اعتبرنا ما سبق أمكنا أن نقرر وجهة نظر القائلين بأن معتل
الأفعال — ولا سيما معتل العين — وضع ثنائي ، في واقعه واستعماله ،
وفي حالته الأولى . فالمعتل ثنائي الحق بالثلاثيات وهو ثنائي لفظيا ،
وإن بدا ثلاثيا خطأ في العربية .

أما حين تشير بعض تصاريف الكلمة إلى الثلاثية ، فتبادر بالقول : بأن
ذلك طريق من طرق اكتناز البنية « الثنائية » — كما أسلفنا — في العربية .

والمضعف أصله ثنائي ، ولم يبد ثلاثيا إلا في الصورة ، ولم تكن ثنائية
خداع :

فتضعيف الحرف — كما قلنا — طريق من طرق الاكتناز ، وصورة
المضعف كان في الأصل ثنائي المقطع ، نظرا إلى الصورة المفوظ بها ، دون
التفات إلى الحرف المكرر بمثابة حرفين :

يقول ابن دريد : « والثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة إلا والثاني

(١) العربية الفصحى ص ٢٥٠

ثقل (أي مضعف) حتى يصير على ثلاثة أحرف : اللفظ ثنائي ، والمعنى ثلاثي ... » (١) .

ويعلق الدكتور إبراهيم نجا ، على ذلك بقوله :

« وأعتبر المضعف الثلاثي من باب الثنائي ليس غريباً عن علماء اللغة قديماً وحديثاً ، خاصة وأنهم ينظرون إلى اللغات السامية بمنظار واحد — كما فعل الأب مرمجى — فقد عقد موازنات بين المضعف الثلاثي في العربية ، وبين ما يقابله في السريانية ، فتبين أنه لا يقابله في السريانية إلا حرفان ، مثل (مصن) بتشديد الصاد ، فيقابلها في السريانية (مصن) ياسكان الصناد ... » (٢) .

ولكن الدكتور رمضان عبد التواب ، يرى أن الأب مرمجى ، قد « خدعه ما آل إليه المضعف الثلاثي في بعض اللغات السامية ، بعد أن سكنت أو آخر كلماتها ، لسقوط الحركات الإعرابية وغيرها ، فضاغ التضعيف منها وصارت على حرفين ، فظن هذا هو الأصل فيها ... ونسى الأب مرمجى : أنه عند أسناد المضاعف إلى الضائر في العبرية والسريانية ، يظهر التضعيف » (٣) .

وأقول : إن الأمر ليس فيه خداع : فالثنائية باقية للمادة وإن ضمنت ، كما أن المضعف لا يفقد ثنانيته إذا ارتد إلى معتل العين ، مثل : (كاع ، ذام ، زير ، مير) بن (كع ، تم ، زر ، مر) . (٤) .

فالتضعيف حقق للكلمة العربية الانتقال من الثنائية إلى الثلاثية في أواخر الدور الثاني في رأي الشيخ العليلى .

يضاف إلى ذلك أن الثلاثي حين تفرع عن ثنائي سابق ، إنما كان ذلك في النشوء اللغوي قبل أن يكون في الاشتقاق فقط . فإذا احتفظت وحفظت قواميسنا العربية — وفي مقدمتها معجم مقاييس اللغة لابن فارس — بالتضعيف ، وبدأ الثنائي في صورة الثلاثي ، فإن مرد ذلك إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى .

(١) معجم الجوهرة ، لابن دريد ١٣/١

(٢) فقه اللغة العربية ، د . نجا ، ص ٨٤ ، ٨٥

(٣) فصول في فقه اللغة ص ٢٦٦

(٤) مقدمة العليلى ص ١٢٢

الثنائى كشير

الثنائى ليس بالقليل فى العربية : كان الأهلنية فى التعبير كافية فى المرحلة الأولى لانسان لا يرتفع عن النوع وليس له من مطالب حياته المعيشية سوى الضروريات التى يحتاج للتعبير عنها .

وحين دعت الحاجة للتعبير سلك طريق الثنائية ، وذلك أمر مسلم به فى اختراع اللغة وتدرج الأشياء ، وله آثار فى كل لغة انسانية احتفظت بأصولها القديمة السحيقة . وإذا بدت قليلة فهي — عند البدائين — كافية .

وقد أتى من الأسماء والأدوات والحروف نشىء الكثير أيضا ، مثل : أب ، أخ ، حم ، ابن ، يد ، دم ، شفة ، لثة ، رئة ... ومثل : كم ، وما (الموصولة) ... ومثل : لو ، لا ، بل ، ما (النافية) ..

وإذا اعتبرنا الثلاثى وما فوقه مخصبا من الثنائية ، كان عدد الأصول الثنائية كثيرا ويقرر الدكتور محمود حجازى : ان أكثر الكلمات الثنائية : « قد تطورت فى اتجاه الثلاثى لاحداث ضرب من التوازن ، لى تصبغ مماثلة لأكثر الكلمات العربية ، وهى الكلمات الثلاثية » (١) . فمنها ثنائى ، ومنها ثلاثى ، ولعل فى هذا ضرب من التوازن على هذا الرأى .

وليست نشأة اللغة فى أوليتها منطقية ، حتى تخضع للتقدير الكمى « وقياس (الكومبيوتر) ، حتى تقبل بعض موادها ، ويرفض البعض الآخر ، إذ لم يكن هناك منطق ولا قياس ، وإنما هناك تعبير يواكب فى تدرجه وتطوره تطور الكائن الحى الذى ينطق . فالقدر الضئيل من الثنائى — فى نظر بعض الباحثين المعاصرين — كان كافيا فى الفهم والانهاام والتعبير والتغطية والاشباع والامتناع فى اعتبارات السذج وقتذاك .

فالثنائية ليست قليلة ، باعتبار معاشتها لفترة الانسان البدائى ، بل تذكر المعاجم طائفة كبيرة من المفردات ذات الصوتين الصحيحين ، من

(١) علم اللغة العربية ص ٢٠٦

للأسماء ، مثل (عم ، نم ، هم ، دم ...) ، ومثل : (مال ، قتل ، دعا ، سعى ...) من الأفعال .
وأيضاً وجود طائفة أكبر من بنات الصحيحين المضعفة الثاني ، نحو :
(أب ، أد ، مج ، حج ، مد ، شد ، هد ، من ، كف ، نم ...) وهي
كلها ثنائيات جرى عليها بعض التغيير الصوتي عند الإسناد أو الإضافة ،
لأسباب صوتية محضة .

وهناك بحث حديث تيم ، أثبت أن ما كتب بالخط المسماري ، منذ أربعة
آلاف سنة ، قبل الميلاد ، دلل على وجود صلات لغوية بينه - ما كتب بالخط
المسماري - وبين لغات الجزيرة الحية ، ولا سيما العربية .

وان اللغة الأكديّة (السامية) أول وأقدم لغة مدونة بقواعدها ..
يغلب عليها البناء (الثنائي) المقطعي للكلمة ، وبعد هذا البناء الصورة
الأولى لتشكيل الوحدات الدالة على المعاني ، والتي تكون الجذر أو الفواة
التي تدل على المعنى المطلق في الأصل ، ثم تتطور من حيث الشكل بالتغيير
الحركي الداخلي ، أو بالاضافة اليها ، لتدل على معان جديدة ، تشترك
مع الوحدة الأولى في المعنى الكلي ، وتتميز عنها . بمعنى جزئي خاص . (١) .
واللغة ترافق الانسان ، والانسان في تغير دائم .

وذلك كله يدل على اتفاق لغات الجزيرة في كثير من السمات ، وكثرة
وجود الأبنية الثنائية المفردات ، ذات العلاقة الوثيقة المباشرة بالحياة
الاجتماعية البدائية والوثيقة الصلة بشئون الحياة اليومية .

كما يؤكد الدلالة على ان المفردات الأولى للغة كانت ببساطة شئون
الحياة ذاتها ، وتتعلق بالانسان وأعضاء جسمه ، مثل : (يد ، نم ، رأس ،
سنن ، كف ، دم ...) . او تتعلق بذوى قرياه ، مثل : (أب ، أم ،
أخ ، عم ، بن ابن ، بنت ...) . او تتعلق بأحداث الحياة البدائية ،
مثل : (قام ، نام ، صال ، راح ، جاء ، شد ، يد ، عد ، هد ، كل ، خذ .)
ثم جاءت الأبنية (الثلاثية) تحبل معاني حضارية ، تدل على الاستقرار
واتساع الحياة والتأنق في الصياغة ، والتقدم الى الانتقاء .

(١) د . بلكره رقيق حلمي ، مجلة المجمع اللغوي الأردني عدد ٢

مجلد / ١ ص ٦٠ وما بعدها ، بتصريف .

فاذا جاء من اسلافنا على أن : « كلام العرب مبني على أربعة أصناف : على الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي » . ثم يحكم بأن : « بنات الحرفين في الكلام قليل » (١) . . قلنا : لا يمنعنا ذلك — كما لم يمنعهم — من الاعتراف بوجود البناء (الثنائي) مستقلا عن (الثلاثي) وليس منه ، وانه نشأ في المرحلة البدائية لنشوء اللغة .

كما سبق ان رددنا اعتبارهم الثنائي المعتل ثلاثيا سقط ثلثه لعله ، لأن العلة لا علاقة لها بأصل البناء ، بل هي تغيرات صوتية محضة نظرا عند الاسناد أو الاضافة لتغيير الدلالة الوضعية النحوية .

والميزان الصرفي ، انما هو وسيلة للكشف عن خفايا اللغة ، وأسرارها ، وتبميز أصناف مفرداتها ، وليس لتصنيع الأصول ، واخضاع جميع المفردات له .

وفي دراسة قيمة وجادة للدكتورة باكرة رفيق حلمي ، تشير — ايضا — الى ان الثنائية ليست قليلة في الأصول اللغوية ، وانما هي كثيرة في العربية وشقيقاتها (الساميات) بل وأكثر من ذلك في جميع اللغات بعامة ، حين فنقل عن (Blood Field) :

« ولو أجرينا دراسة دقيقة للمفردات وابنيتهما في اللغة العربية ، وفي لغات الجزيرة العربية الأخرى لوجدنا أن بالإمكان ارجاع معظم مفردات هذه اللغات الى البناء الثنائي ، وهو أبسط صورة لبناء الكلمة ، ليس في لغات الجزيرة العربية فقط ، بل في جميع اللغات ، فالوحدات اللغوية الوحيدة المقطع (Monosyllagic) ربما كانت هي الأصول الأولى التي نشأت منها وتطورت الوحدات المتعددة المقاطع : اما بتغيير الحركات الداخلية ، واما باضافة مقاطع خارجية الى صدورها ، أو أحشائها أو أعجازها . » (٢) .

وثكرت الدكتورة باكرة جهود علماء النحو واللغة العرب ، في استقصاء أصول الكلمة ، وما يجري عليها من تغيير ، وما يعترها من تطور بالاعلال والابدال والقلب والحذف والادغام . . . حتى توصلوا الى نتائج طيبة ومذهلة في ابواب التصريف والاشتقاق ، ساعد عليها سعة العربية ودقتها وبرونتها .

(١) الكتاب لسبويه ١٩٦/٢ ، ومعجم العين للخليل ص ٥٦

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد ٢ م / ١ ص ٧٠ وما بعدها

بتصرف .

ونكرت — بحق — أن بعض نتائج علمائنا ، بحاجة الى اعادة النظر فيها ونفوق أسس علمية ، ساعدت الوسائل العلمية الحديثة على اكتشافها .
وعذر الأتدمين في ذلك أنهم لم يكونوا يملكون من وسائل الاختبار سوى الفكر والتجربة الذاتية في نطق الحروف ، وتحديد مواعدها في جهاز النطق ، وعلى الرغم من ذلك : فقد أصابوا في الكثير من نتائج أبحاثهم . . الى أن وصلت الى قول الخليل بن أحمد بأن « كلام العرب مبنى على أربعة أصناف : على الثنائي ، والثلاثي ، والرباعي ، والخماسي » وقالت :

« وأصاب في نكر الثنائي بأنه البناء الذي يتألف من صوتين صحيحين ، وذكر لذلك الأمثلة (قد ، هل ، لو ، بل) . ولكنه لم يصب ، إذ حدد هذه ، بإنها تكون في حروف المعاني فقط .

أما الاسم والفعل فلا يردان على أقل من ثلاثة . وفاته أن الكلمات الاسمية : (أب ، أم ، أخ ، عم ، عم) لا تختلف من حيث البناء وعند الأصوات الصحيحة عن بناء الأمثلة التي ذكرها ، وأساس البناء كما حدد هو الصوت الصحيح ، وربما كان السبب في ذلك : هو خضوع المفردات الاسمية والفعلية للأعراب والاستقاي والتصريف ، وجمود ابنية حروف المعاني في حالة لا تقبل التغيير .

فالخليل — في نظر الدكتور — مال الى الصناعة لا الى السليقة والطبيعة اللغوية ، التي يقضيها عهد الثنائية في مفرداتها التي هي من مدخرات النشأة الاولى للغة ، في عهد ما قبل التثنية للقياس ، ولذا يجب ان تعالج معالجة خاصة ، وفق منطق الواقع ، والثرات القديم ، وقد كان الخليل — رحمه الله — يعتمد على نواته للأصوات : فقد كان يفتح فاه بالف ، ثم يظهر الحرف ، نحو : (أب ، أت . . . الخ) .

وأشارت الدكتورة باكراً ، الى أن (الاكديّة) — هي من أقدم صور لغات الجزيرة العربية وقوية الصلة بالعربية — تلتزم بالأعراب في جميع الحالات ، ونهايات الاسم ، تحمل علامات الاعراب بأصوات المد (و ، ي) وليس بالحركات كما في العربية وضمت علامات الاعراب في الاكديّة عند الكتابة ، ومع ضم هين ثنائية في مثل : (طيب = (Tabu) بعيد = (Raku) رب = (Rabu)) .

وعادت المكتورة بإكزة الى لغات الجزيرة العربية بعامة ، والعربية
مخالصة ، وفكرت ان المقارنات اثبتت انها تتفق جميعا في ان الصيغة
الثنائية فيها - الاسمية والفعلية - تشمل طائفة كبيرة جدا من المفردات
فكاد تفوق الثلاثيات عدا .

وانها تنتظم الفئات الآتية :

١ - الأعمال الفاقصة من حيث التصريف والوظيفة النحوية ، وعددها -
كما ذكر النحاة - سبعة عشر ، منها أحد عشر فعلا ثنائيا ، هي : كان ، صار ،
ظل ، بات ، أض ، عاد ، خدا ، راح ، ما (برح) ، ما (دام) ، ما
(زال) وليس (١) وفي الأكدية ما يماثل ذلك ، مثل (Kano) وكذا في العبرية .
٢ - والأسماء المعروفة بالأسماء الستة ، من النحاة من يعربها بالحركات ،
ومنهم من يعربها بالحروف ، وهي في الحقيقة لا تخضع لأحكام الاعراب
المعروفة ، لأنها من ذوات المقطع الواحد القصير ، ويتطلب الصاق اللواحق
بها من مذ حركاتها النهائية ، كما في نحو : (أبوك واخوك ونوك) .
وعند الافراد ان تعرب كما تعرب الأسماء الأخرى ، (جاء الأب ،
ورأيت الأخ) . (٢) وفي الأكدية ما يقابلها ، نحو : (Hamu, Anu, Abu) وكذلك
في العبرية . ويلاحظ هنا ان بعض هذه الأسماء أحادية الباء في اللغات
الثلاث (الأكدية ، والعربية ، والعبرية) : أي انها تتألف من صوت صحيح
واحد وحركة مد طويلة . وفي الأكدية والعبرية عدد وفير من هذه الكلمات
الأحادية .

٣ - الأسماء الثنائية ، عدا الأسماء الستة ، الوحيدة المقطع ، وهي
كثيرة في جميع اللغات العربية .

وهي إما ان تكون وحيدة المقطع قصيرة الحركة ، وتكون على اصناف ،
غنها :

(١) ما يكون مفتوح الأول ، وهو الغالب ، نحو : (قد ، يم ، يد ،
حم ، غم ، هم ، كف ، دف ، رف ، خد ، جد ، صف ، بط ، رب ، حج ،
طب) .

(١) الكافية (شرح الاسترلابدي) ٢ / ٢٩٠

(٢) هبع الهوامع ، السيوطي ، ٢٨/١

١٠ (ب) وما يكون مضموم الأول نحو : (أم ، دب ، جب ، خف ، در ، مر ، جق ، بر) .

١١ (ج) وما يكون مكسور الأول ، نحو : (قط ، هر ، زق ، رق ، شص ، دن ، كن) .

وفي اللغات الآكادية ما يقابلها تماما .

٤ - الأسماء الثنائية ، ذات النهايات الحركية المحدودة ، نحو : (قتي ، صبا ، هوى ، نوى ، جوى ، عصا ، قفا ، مها ، علا ، سها ، ربا) .
٥ - الأفعال المعتلة ، وذكر النحاة ثلاثة أصناف منها : المثال ، نحو : وعد ، وهب . والأجوف ، نحو : قال ، مل . والناقص ، نحو : سمي وجرى ودعا .

ولو لمعنا النظر ، لوجدنا أن المثال الأول سالم وليس معتلا : فالواو في (وعد) ليس صوتا حركيا أو حرف علة ، بل هو صوت صحيح ، مخرجه من بين الشفتين كالياء والميم ، واختفاؤها عند تخيير الياء ليس واجبا ، وإنما هو ظاهرة حضارية ثبتت في اللغة الكتابية فقط وبقيت في لهجات الكلام ، فنحن نقول : (يوعد) ، و (يوهب) ، وهو بذلك ثلاثى صحيح .

أما المثالان الثانيان - في الأجوف والناقص - فهما ثنائيان ، وحرفا المد فيهما حركتان طويلتان .

وظلصت المكتورة من كل ما سبق - وأنا معها - إلى أن :

« المفردات الثنائية تفوق في العدد الثلاثيات ، وأن معظم الثلاثيات تطور من أصول ثنائية (١) .

وفي ختام دراستها القيمة ، تدعو الباحثة إلى ملاحظة الأحاديث في لغات أخرى ، كالانجليزية ، في نحو (Zoo, See, Do, Too, You, we, He, Se, Tea) ، وفي الفارسية ، نحو : (دو = اثنان ، شا = الملك العظيم ، مو = شعر ، سي = ثلاثون ، رو = وجه ، دو = غاية ، خو = عادة ، تا = صفحة ، با = قلم) .

وفي اللغة الكردية ، نحو : (دو = اثنان ، مو = شعر ، رو = وجه ، شو = زوج ، جو = شعر ، خو = عادة ، رى = طريق ، دى = قرية) .
وقد أظننا في هذا المقام ولنا عفرنا ، لأن الكثرة من الباحثين دأبت على القول السريع ، بأن الثنائية في لغتنا قليلة .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ج ١ ع ٢ ص ٧ وما بعدها بتصرف .

بحث الثنائية ليس ترفا عقليا

● والبحث في نظرية « الثنائية » ليس ترفا عقليا ، ولا أمرا هامشيا ، ولا يتوقع في دقة تخصصية :

فمن الاعتراضات الشكلية على بحث مشكلة « الثنائية » ما أثاره الأستاذ عبد القادر المغربي معترضا على آراء الأب مرمجى - بقوله :

« واللغة العربية الى غير هذا - من الخدمات المتواضعة - بحاجة ، وإلى نوع آخر من الغذاء الإصلاحي أنجح وأنضج » . (١)

وهذا في رأي الغاء فج للمسألة بين أساسها ، وغلق لياب بحث تحتاجه العربية للتأصيل والوصول الى الحقيقة في مسائل طال بحثها في غير ما تكاتفه وإيمان ، تبقى الخلاف معلقا لها ، والضباب مخيما حولها .

ولذا يرد الأب مرمجى على الأستاذ المغربي في موضوعية مشسوبة بالقسوة ، حين يصفه بأنه : « من المتبسكين بالتقديم ، وغير الواقفين على كنه (الثنائية والالسنية السامية) ، لجهله - ما عدا العربية - بقية الألسن السامية وقواعدياتها وأسرارها وتاريخها ، وما تفترض مقارنتها من المعلومات والأساليب التقنية ، وهذا مما يؤسف عليه ، فإن الأستاذ - مع كونه إماما في العربية - يعسر عليه المناقشة في ذات الموضوع » .

ثم يسوق الكلام الى كل معارض للثنائية ، بقوله : « فكأنى بحضرات أئمتنا الأجلاء ، يؤثرون بقاء المعجزة على ما هي عليه من الاضطراب ، والتضارب ، والتناثر ، والتناقض في اشتقاق الألفاظ وتطور معانيها ، على أن تنسق ويعمل سياقها ، غيبجلي فيها الانسجام والتساوق والمنطقية » . ثم يعود الى الحدة ، والثورة على المألوف ، ويلتمس العذر للأقدمين بقوله :

« وذلك لأن الوسيلة المقترح استخدامها ، ليلوغ هذا الأرب ، هي : (الثنائية ، والالسنية) وهو ما لم يلفوه ، فلا تستهزئه ذهبتهم التقليدية » .

(١) معجميات عربية سامية ص ١٠٨

ولا أغالى إذا جزمتم بأن نفس اللغويين الأقدمين — الذين تفرغوا بالفكساء
والعبقرية — لو عاشوا في زماننا ، وانتقوا معرفة اللغات السامية ، ووقفوا
على تقدم العلوم الألسنية في الأصقاع الغربية ، لجحدوا كثيرا من نظرياتهم ،
واعتقدوا المذاهب المستحدثة — على أن ما تعذر على القدماء عمله ، من
الهن اليوم على شيوخ اللغة إجراؤه في معاهدهم ، ولا سيما في وسط المجامع
اللغوية ، وبنوع أخص بين أعضاء لجان وضع المعاجم الحديثة « (١) .

ومن النقد الشكلى أيضا لنظرية « الثنائية » ، في نقد كتاب « هل العربية
منطقية » للأب مرمجى . ما ذكره الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، إذ وصف
مثل هذا البحث بأنه « بحث خاص ، يهم المشتغلين باللغة وأصولها واشتقاقها ،
وبهم المجمع اللغوى (المصرى) بشكل خاص .

ويتساءل : هل اطلع المجمع اللغوى على البحث ؟ واتخذ قرارا بشأنه أم لا .
كما يصف الثنائية بأنها هدامة للثلاثية والرباعية ، ومقوضة لأركان
المعاجم (٢) .

ويرد الأب مرمجى على شق الاعتراض الأول ، بأن المجمع حذ عمله
وأثنى عليه ، وأنه تلقى رسالتي استحقاق من صاحب السعادة المرحوم
محمد توفيق رفعت باشا ، رئيس المجمع ، ومن صاحب المعالي عبد العزيز فهمى
باشا . كما يتمنى المؤلف أن تتبنى المجامع اللغوية نظريته ، لتوافر الوسائل
العلمية والتقنية والمادية ، ومؤازرة المخلصين .

ويرد على الشق الثانى بأن :

« الثنائية في أعيننا غير هدامة للثلاثية ولا الرباعية ، ولا هى مقوضة
أركان المعاجم ، إنما هى وسيلة الناصيل السابق طور « التصريف » :
فالقائل بالثنائية يدع التصريف على ما هو للثلاثى والرباعى ويحصر عمله
في المعجبة ..

وفي هذا الحقل عينه لا يتوخى محق الثلاثية والرباعية من اللغة ، لكنه
يرتضى بأنه : كما أن الرباعى يسوغ رده الى الثلاثى كذلك يمكن رد الثلاثى

(١) المصدر السابق .

(٢) مجلة الثقافة المصرية عدد ٥٣١

إلى ثنائي ، مما ينجم عنه أن الثلاثى ليس بدء الاشتقاق ، بل الثنائي .
ويرى عمليا أن في هذه النظرية للمعجمية فوائد جمة ، منها تجلى الانسجام
والتساقق والمنطقية في تشعب الألفاظ بعضها عن بعض ،
وتوسع المعاني وتطورها ، مما هو واضح الفقدان في الحالة الثلاثية
الحاضرة .

فمن ثم لا خشية على المعاجم من الثنائية ، لأنها بالعكس تقتضي فيها
تنظيما معقولا منطقيًا .

كما أن ترتيب المعاجم الحديثة مثل : محيط المحيط ، وأقرب الموارد ،
والبستان ، لم يضر بالمعجمية ، بل نفعها ، وإن خالف بالواقع تنظيم (القاموس
المحيط ، واللسان ، والتاج) ، أو بالأحرى : قلة التنسيق فيها (١) .

غير أنني أبادر فأقول : إن بحث الثنائية ، سيضيف إلى الأبحاث اللغوية
في العربية أعباء كبيرة تتطلب منا تضامر الجهود :

فسيوجب علينا ذلك من جديد دراسة تاريخ العربية ووصفها وتطورها .
وسيجب علينا : أن نعيد النظر فيما تعدده اللغويون في بابي الاعلال
والادغام ، وما أرسوه من نظريات ، وما تخيلوه من تعليلات ، وما سلموا به
من أوزان :

فوزان قط بالتشديد (مع) لأنها عين الكلمة لا فعل كما ذكروا على أنها
لأم الكلمة ، إذا قلنا : قطع بالتشديد على وزان فعل بالتشديد .
وسنعيد النظر في سلاسل الاشتقاقات ، وخاصة غير القياسية
منها ، لبعثها وبحثها والانتفاع بها ، للآراء والتنبيه اللغوية ، وجعلها
مطرده — ولو على رأي الكوفيين — للاستفادة من مادتها فيما تمطرنا به
محدثات العصر الحديث صباح مساء ، من مدلولات اجتماعية تحتاج للألفاظ
لغوية ، ويكاد هذا الجديد يصل كل يوم إلى خمسين كلمة (كما ذكر المكتب
الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي) .

وحين تقف العربية بكاء بلهاء أمام هذا الطوفان ، سريمها أبنائها —
قبل أعدائها — بالعقم ، وليست العربية عقيمة ، وإنما هي ولود مرنة مطواع .

وسفراجع — في ضوء النظرية من جديد — الأصول الثلاثية غير المسالمة
(أي المضعفة والمضاعفة والمهموزة والمعئلة بأقسامها : المثال ، والأجوف ،
والناقص ، واللفيف المفروق والمقرون) وكذلك مشتقاتها ، ومعالجتها في ضوء
المبادئ الحديثة (للفونولوجيا : Phonologie) .

وسيلاقى وزن (فعل) تحفظات جديدة ، إذ لا يصلح بشكله الحاضر
لقياس الأصول الرباعية خاصة ومشتقاتها عامة :

بل أننا نتضطر إلى أن نزن الرباعي المضعف ، مثل : وسوس ، على
نفع ، لا على فعل ، إذ أنه مكرر من ثنائيين .

ولن تبقى حروف الزيادة محصورة في حروف (سألتمونيها) . إذ يمكن
تشديد كل الحروف الأبجدية في العربية .

وستحتاج الثنائيات التي انتقلت إلى ثلاثيات — وكذلك مشتقاتها بالشد
والمد — إلى أوزان خاصة بها ، وليست على وزن (فعل) .

ولا يخيف ذلك وغيره سحنة العربية وخماتها : فمتى صحت العزائم ،
وعلت الهمم ، وقوى النفع ، وخلص الإخلاص ، فستختم لغتنا وغزنا ،
وسنبني كما بنت أجدادنا ، ونفعل فوق ما فعلوا .

* * *

وبعد

فتاريخ اللغات السامية في أكثر نواحيه غامض ، ورمال الجزيرة العربية —
وهي موطن الساميين — لا تفصح عما يصف هذا التاريخ البعيد .

ولذلك سيظل الاختلاف بين الثنائيين والثلاثيين قائما بين أبناء العربية
وغيرهم ، وسيجد كل فريق ما يبرر به القبول أو الرفض لهذه النظرية أو
تلك . وسيبقى الأمر كما قال الأب (هنري فليش) :

« ان التحليل الداخلي للكلمة العربية أو السامية ، لتمييز الأصول
انثنائية لما ينته إلى نتيجة مرضية ، ولعله من المحال أن يحدث هذا . وخالصة
القول : ان مشكلة الثنائية لما تلق حلا » (١) .

(١) العربية الفصحى ص ٢٥١

وإذا كان علماء التاريخ ، وعلماء « الأنثروبولوجيا » يتنازعون الرأي فيما بينهم أشد الاختلاف ، مع خبر يروى ، أو اثر يذكر ، أو شاهد يرجح ، أو حفريات تهدي .. فان باحثى اللغات أشد حيرة ، وأكثر اختلافاً ، وأوسع متاهة .. حين بصمت التاريخ ، ويندر الشاهد ، ويعز الأثر ، ويفتقد الدليل ، وتضيع الوثائق .

ولكن قياس الغائب على الحاضر ، وأعمال العقل فى المأثور على تلقه باعتبار ان الظاهرة تشيع .. وتقلب الفكر فيما سبق مما ذكرناه ، يجعلنى أقرر وأنا مطمئن :

الى ان عددا كبيرا جدا من الأصول الثلاثة وما فوقها يرد الى اصول ثنائية الأصل .-

وأن الجذور الثنائية أصيلة وثابتة فى لغتنا ، وغير قليلة . ولعلنى بذلك الجهد المتواضع أكون قد قدمت شجرة على طريق البحث ، تهدي السائرين ، وتحفز الباحثين على التنقيب عن الحقيقة ، حتى يسرى الضوء جانب من جوانب العربية ، بقى زماما فى حجاب مستور .

« والله يقول الحق وهو يهدى السبيل » (١)

(١) الأحزاب : ٤

المراجع

- ١ - الأب انستاس ماري الكرملى وآراؤه اللغوية : د . ابراهيم السمرائى ، ط المعرفة بمصر سنة ١٩٦١م
- ٢ - الانتقان فى علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطى ، ط ثلاثة القاهرة سنة ١٣٧٠هـ
- ٣ - جمهرة اللغة : لابن دريد الأزدي - ط حيدر آباد - الهند ١٣٤٤ هـ
- ٤ - الخصائص : لابی الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق الشيخ النجار ، ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ
- ٥ - عبقرية اللغة العربية : للأستاذ محمد المبارك ، ط دار الفكر بيروت
- ٦ - العين : للخليل بن احمد ، تحقيق : د . عبد الله درويش ، ط القاهرة
- ٧ - الفلسفة اللغوية لجورجى زيدان - القاهرة سنة ١٨٨١ م
- ٨ - فى التطور اللغوى : د . عبد الصبور شاهين ، ط اولى القاهرة سنة ١٣٩٥هـ
- ٩ - فقه اللغة العربية : د . ابراهيم محمد نجا ، ط السعادة بمصر سنة ١٩٧٥م
- ١٠ - فقه اللغة المقارن : د . ابراهيم السمرائى ، ط بيروت سنة ١٩٦٨م
- ١١ - اللغة وخصائص العربية : للأستاذ محمد المبارك ، ط ثلاثة بيروت سنة ١٩٦٨م
- ١٢ - فى علم اللغة العام : د . عبد الصبور شاهين ، ط ثانية ، القاهرة سنة ١٣٩٧هـ
- ١٣ - فى اللهجات العربية : د . ابراهيم أنيس - القاهرة
- ١٤ - الكتاب : لسيبويه ، ط بولاق بالقاهرة سنة ١٣١٦هـ
- ١٥ - الألسنية العربية : للأستاذ ريمون طحان ، ط دار الكتاب اللبناني بيروت
- ١٦ - اللغة : ج . فندريس ، تعريب : الدواخلى والقصاص ، ط القاهرة سنة ١٩٥٠م

- ١٧ — اللغة العربية في عصور ما قبل التاريخ : للأستاذ أحمد حسين
شرف الدين سنة ١٩٧٥ م
- ١٨ — اللغة العربية عبر القرون : د . محمود هجازي (المكتبة الثقافية)
عدد ١٩٧
- ١٩ — اللهجات العربية : د . ابراهيم انيس . القاهرة
- ٢٠ — من اسرار اللغة : د . ابراهيم انيس . مصر سنة ١٩٥١ م
- ٢١ — المزهري في علوم اللغة وانواعها : للسيوطي ، ط الحلبي بمصر
سنة ١٣٧٨ هـ
- ٢٢ — المعجزة العربية على ضوء الثنائية والالسنية السامية ، للاب :
أ . س مرمجي الدومني . ط في القدس سنة ١٩٣٧ م
- ٢٣ — معجيات عربية سامية : للاب : أ . س مرمجي الدومني ، ط
لبنان سنة ١٩٥٠ م
- ٢٤ — مقدمة لدرس لغة العرب : للشيخ عبد الله الغلايلي — القاهرة
سنة ١٩٣٦ م
- ٢٥ — مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : الاستاذ عبد السلام هارون
القاهرة سنة ١٣٦٦ هـ
- ٢٦ — نظريات في اللغة : للأستاذ انيس غريجه ، ط دار الكتاب اللبناني —
بيروت
- ٢٧ — نشأة اللغة عند الانسان والطفل : د . علي عبد الواحد وافي ، ط
ثانية القاهرة
- ٢٨ — نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها : للاب ماري انستاس
الكرولي ، ط سنة ١٩٣٨ م
- ٢٩ — الوجيز في فقه اللغة : للأستاذ محمد الانطاكي . ط الشهباء بحلب
سنة ١٣٨٩ هـ

محتويات الكتاب

| صفحة | |
|------|-----------------------------|
| ٤ | تقديم |
| ٧ | مقدمه |
| ١٥ | الأحادية في اللغة |
| ٢٩ | نظرية الثنائية |
| ٤٠ | ثنائية وثنائيون |
| ٥١ | وجهات نظر في ملك الثنائية |
| ٦٥ | نظرية الثلاثية |
| ٧٤ | الثنائية في الميزان |
| ٧٨ | من ميزات الثنائية |
| ٨٢ | الثنائي كثر |
| ٨٩ | بحث الثنائية ليس ترما عقليا |
| ٩٤ | المراجع |
| ٩٦ | محتويات الكتاب |

رقم الايداع ٣٤٠٨ / ١٩٨٠